

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

أثر الاختلال في شروط التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي على إيجاد حل للقضية الفلسطينية

إعداد

عبد السلام "محمد رشدي" سليمان درويش

إشراف

أ. د. عبد الستار قاسم

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2013م

أثر الاختلال في شروط التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي على إيجاد حل للقضية الفلسطينية

إعداد

عبد السلام محمد رشدي سليمان درويش

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2013/8/15م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

.....
عبد السلام محمد رشدي سليمان درويش

1. أ. د. عبد الستار قاسم / مشرفاً ورئيساً

.....
أ. د. أيمن طلال

2. د. أيمن طلال / ممتحناً خارجياً

.....
د. نايف أبو خلف

3. د. نايف أبو خلف / ممتحناً داخلياً

الإهداء

إلى والدي رحمه الله الذي علمني وحثني على طلب العلم، وغرس فيَّ حب
المطالعة والسعي إلى المعرفة...

إلى والدتي العزيزة وإخوتي وأخواتي...

إلى زوجتي آمنة وأولادي سلسبيل وعبادة وجابر وبنان...

إلى الباحثين عن المعرفة والحقيقة...

إلى كل الذين يوجهون بوصلتهم نحو الأرض التي قدسها الله وبارك ما حولها...

إلى الشهداء العظام والأسرى الأبطال والمنافحين عن الديار... الذين ضحوا وقدموا
أعز ما يملكون من أجل رفع الظلم عن فلسطين الحبيبة، وبذلوا من أجل ذلك
الغالي والنفيس أيا كانوا وأينما وجدوا...

لكل هؤلاء أهدي هذا العمل.

الشكر والتقدير

الحمد لله أولا وآخره الذي وفقني لإنجاز هذه الأطروحة، فله المنة والفضل وله
الثناء الحسن، ثم أقدم شكري وتقديري واحترامي إلى الأستاذ الدكتور عبدالستار
قاسم، مشرفا ومعلما وموجها، الذي ساندني بتوجيهاته القيمة وملاحظاته
الكريمة، ومتابعته الحثيثة أثناء كتابتي هذه الأطروحة، والشكر موصول كذلك
لأساتذتي في برنامج التخطيط والتنمية السياسية.

لهم جميعا أدين بالامتنان والعرفان.

الإقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل عنوان:

أثر الاختلال في شروط التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي على إيجاد حل للقضية الفلسطينية

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالب:

Signature:

التوقيع:

Date:

التاريخ:

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	الإقرار	هـ
	فهرس المحتويات	و
	الملخص	ط
	مقدمة الدراسة ومنهجيتها	1
1.0	مقدمة الدراسة	2
2.0	مشكلة الدراسة	3
3.0	أهداف الدراسة	4
4.0	أهمية الدراسة	5
5.0	أسئلة الدراسة ومبرراتها	6
6.0	فرضية الدراسة	7
7.0	منهجية الدراسة	7
8.0	حدود الدراسة	8
9.0	مصطلحات الدراسة	8
10.0	الدراسات السابقة	10
11.1	فصول الدراسة	21
	الفصل الأول: إطار نظري مفاهيمي حول موضوع الدراسة	24
1.1	خلفية تاريخية	25
1.1.1	مفهوم التفاوض	27
2.1.1	تعريف التفاوض	28
2.1	أركان وخصائص التفاوض	31
3.1	شروط التفاوض	34
4.1	مجالات التفاوض	39
5.1	منهجيات التفاوض	42
6.1	عناصر التفاوض	45

الرقم	الموضوع	الصفحة
7.1	التفاوض والمفاوضات	47
8.1	البعد الثقافي للتفاوض	48
9.1	الوسيط التفاوضي (الطريف الثالث)	50
	الفصل الثاني: المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية	52
1.2	تمهيد	53
2.2	إرهاصات التوجه الفلسطيني للحلول التفاوضية	54
3.2	الاتصالات مع الجانب الإسرائيلي	64
4.2	ما بعد الخروج من بيروت	66
5.2	حال منظمة التحرير ما قبل انتفاضة عام 1987	68
6.2	الانتفاضة الفلسطينية في كانون الأول/ديسمبر 1987	69
7.2	التحولات الدولية ما قبل مؤتمر مدريد	77
8.2	مؤتمر مدريد للسلام	81
	الفصل الثالث: الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية	93
1.3	اتفاق أوسلو	94
2.3	المتغيرات المحلية والدولية وأثرها على برنامج عمل المنظمة	97
3.3	البدائل الممكنة للحلول محل المنظمة	100
1.3.3	حركة حماس	100
2.3.3	الوفد الفلسطيني المفاوض ما قبل أوسلو	102
4.3	ربط المنظمة لمصيرها بالمسار السياسي	104
5.3	مقارنة بين خطة شامير للحكم الذاتي واتفاق أوسلو	108
6.3	الاعتبارات التي دفع الاحتلال للذهاب إلى أوسلو	112
7.3	المتغيرات وفرص الشراكة بين طرفي التفاوض	114
8.3	مزايا اتفاق أوسلو	115
9.3	اتفاق القاهرة	123
10.3	اتفاق طابا	125
11.3	اتفاق الخليل	126
12.3	اتفاق واي ريفر	128
13.3	اتفاق شرم الشيخ	130

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الفصل الرابع: الاختلال في شروط التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي	132
1.4	تمهيد	133
2.4	التوازن في القوة والقدرة على تفعيل البديل	134
3.4	فحص دلالة معنيي التفاوض	135
1.3.4	حالة التوازن في القوة	135
2.3.4	التفاوض بصفته خياراً	138
4.4	ميزان القوى لطرفي التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي	140
1.4.4	مفهوم القوة	140
2.4.4	أشكال القوة	141
5.4	مفهوم توازن القوى	144
6.4	الأساس الفلسفي لمسألة التوازن في القوة	147
7.4	مقاييس التعرف على ميزان القوى المنشود	149
1.7.4	قياس قوة الدولة	149
2.7.4	تحليل النظام الدولي	150
	الفصل الخامس: مظاهر الاختلال في موازين القوة بين طرفي التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي	162
1.5	الجانب المادي للقوة	163
2.5	الجانب المعنوي للقوة	169
1.2.5	البعد التصوري التشخيصي	170
2.2.5	البعد المعرفي المعلوماتي	172
3.2.5	البعد الفكري	175
3.5	الرؤية الفلسفية للمفاوض الفلسطيني	179
4.5	ماذا يعني الاختلال في شروط التفاوض	186
	النتائج والتوصيات	191
	قائمة المراجع والمصادر	195
	Abstract	b

أثر الاختلال في شروط التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي على إيجاد حل للقضية الفلسطينية إعداد

عبد السلام "محمد رشدي" سليمان درويش

إشراف

أ. د. عبد الستار قاسم

الملخص

هدفت هذه الدراسة المكونة من خمسة فصول ومقدمة وخاتمة إلى تسليط مزيد من الضوء حول الإشكالية الناتجة عن ذهاب قيادة منظمة التحرير إلى خيار التفاوض، في الوقت الذي غابت فيه مقومات وشروط التفاوض الصحيحة، والتي تتمثل بقدر كاف من التوازن في القوة بين طرفي التفاوض. اشتملت الدراسة على فرضية تقوم على اعتبار أن وجود القوة بكافة أشكالها لطرفي التفاوض يمثل قرينة شرطية لنجاحه، وبغيابها يكون التفاوض فاقدا لمقدماته الصحيحة، الأمر الذي يفتح الباب واسعا أمام تعثر وإخفاق هذا المسار. حاول الباحث اختبار هذه الفرضية من خلال استعراض الأشكال المختلفة للقوة المفترض حضورها عند التفاوض، ثم بحث في مقدار ما حازه المفاوض الفلسطيني من تلك الأشكال قبل بدء التفاوض وأثناء ممارسته، وربط ذلك بنتائج المسار التفاوضي.

اعتمد الباحث في دراسته المنهج الوصفي من أجل الوصول إلى التوصيف الصحيح لمفهوم التفاوض، واستكشاف المضامين المتعلقة بالظاهرة التفاوضية بوصفها نشاطا اجتماعيا يمارسها الإنسان في كل حين، ثم محاولة الوقوف على دلالات التفاوض السياسي ومعانيه، ودواعي الأخذ به، وإبراز شروطه اللازمة ومقوماته الصحيحة ليشكل ذلك مرجعا نظريا ومدخلا علميا يعين على قراءة تجربة التفاوض الفلسطيني-الإسرائيلي، كما استخدم المنهج التحليلي النقدي والذي حاول من خلاله استقراء مدى ملائمة الظرف في حينه لانعقاد النشاط التفاوضي، أو تحقيق المفاوض الفلسطيني للشروط التي تمكنه من خوض عملية تفاوضية قابلة للنجاح، كما يفيد المنهج في قراءة السلوك التفاوضي للمفاوض الفلسطيني، والطريقة التي أدار بها دفعة هذا النشاط، مبينا تداعيات ذلك على النتائج النهائية للعملية التفاوضية.

لقد اتخذ الباحث من جدلية (القوة والتفاوض) مدخلا لقراءة تجربة التفاوض الفلسطينية الإسرائيلية، معتمدا أداتي البحث والتحليل في رصد العلاقة بين أشكال القوة التي يتطلبها التفاوض عموما، وأثر ذلك على طبيعة المخرجات التفاوضية، ثم إسقاط ذلك على تجربة المفاوض الفلسطيني على اعتبار خضوع هذه التجربة التفاوضية للقواعد والمحددات التي تحكم مسار أية عملية تفاوضية أخرى، وذلك من أجل الوصول إلى توصيف صحيح، وتفسير علمي لحالة التعثر والاستعصاء التي ألمت بمسار التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي.

عطفا على ما سبق، حاول الباحث تقديم مقارنة تعتبر أن التفاوض يمثل عملية جزئية في سياق متكامل، وهذا يؤكد على عدم إمكانية تحليل المسار التفاوضي من الاستحقاقات التي يفرضها ذلك السياق، أو الخروج على مقتضياتها، الأمر الذي يعني بالضرورة أن نتائج التفاوض ستعكس طبيعة الطرف الذي يجري فيه التفاوض، وليس مقدار الحق الذي يمتلكه المفاوض أو عدالة القضية التي يمثلها طالما كانت الشروط التفاوضية غائبة.

تبين من خلال البحث والدراسة صحة الفرضية التي تبناها الباحث، وعليه فقد خلص إلى جملة من التوصيات كان من أبرزها:

- يتعين على القيادة الفلسطينية إعادة النظر في مسار التفاوض، والبحث عن البدائل الممكنة عن الخيار الذي ثبت فشله على مدار عقدين من الزمن وأكثر، فليس من الحكمة أو تمام الرؤية الإصرار على خيار تم تجريبه كثيرا دون جدوى، وليس من المعقول أن تضيق السبل والخيارات أمام صاحب الحق حتى يضطر للتمسك بخيار وحيد دون غيره.
- ينبغي أن تخضع التجربة التفاوضية الفلسطينية إلى التقييم العلمي المنهجي الشامل، والبحث عن المكاسب والمخاسر المترتبة عليها، للوصول إلى الأسباب الحقيقية لإخفاق هذا الخيار، وتوظيف النتائج في خدمة النضال في مواجهة الاحتلال.
- من المهم إعادة النظر في تداعيات التفاوض السلبية على مسألة الوحدة السياسية بين الفصائل الفلسطينية، والعمل على إزالة الأسباب التي أدت إلى حصول الانقسام في الساحة

السياسية الفلسطينية وتلك التي تمنع إعادة اللحمة بين أبناء الوطن الواحد، فليس من الحكمة الإبقاء على الخيارات التي تشكل مدخلا للفرقة الداخلية، فضلا عن كونها غير مجدية أساسا.

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

0. مقدمة الدراسة

1.0 مقدمة الدراسة

عشرون عاما وما يزيد مرت على تلك اللحظة الفارقة، التي انطلق فيها قطار ما عرف بالمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية منذ مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، ذلك الذي سعت لالتئامه أطراف دولية فاعلة قامت بدور الراعي الذي جمع العرب- بمن فيهم ممثلين عن الشعب الفلسطيني- وجها لوجه مع الطرف الإسرائيلي. وبعد انقضاء تلك السنين، لم يظهر في الواقع أن ثمة نتيجة معتبرة ترتبت على هذا الخيار، إذ أن كل المعطيات الحاضرة مشفوعة بالتجربة الطويلة، تشير إلى تعثر مسار التفاوض، في الوقت الذي زادت فيه كل المظاهر الدالة على تغول الاحتلال وتماديه على فلسطين الأرض والقضية والإنسان.

هنا يجدر السؤال عن السر الكامن وراء هذا التعثر، وأسبابه ودلالاته، خصوصا أن هذا المسار، قد انطلق بإرادة ورعاية مجاميع عالمية كبرى، واهتمام سياسي وإعلامي، وتوافق دولي ملفت، فضلا عن الحماس والاندفاع الفلسطيني والعربي للولوج فيه. من الواضح أن مسار التفاوض الفلسطيني مع الاحتلال الإسرائيلي قد انطلق استجابة لتداعيات وتغيرات كبيرة ألمت بالخارطة السياسية الدولية، وهو ما يدعو للأخذ بعين الاعتبار أن إنجاز السلام لن يتم بمجرد انطلاق المسار المنتسب إليه على الأرض، وعليه فإن المسوغات الداعية لالتئام مسار التفاوض قد لا يكون لها علاقة بالرغبة في تحقيق السلام حقيقة، وأن شعار السلام المرفوع قد تملّيه مصالح وأهداف أخرى من وجهة نظر الطرف الآخر.

ثمة مفارقة تظهر عند استحضار نتائج تجربة التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي، على ضوء مقولة أن التفاوض يمثل نشاطا وتفاعلا إنسانيا بين فريقين من الناس، وهذا يستلزم بالضرورة أن يشكل التفاوض حالة منتظمة بحكم كونه تفاعلا إنسانيا، بمعنى أنه ليس عفويا أو اعتباطيا، ويترتب على ذلك أنه ينطلق من مقدمات وأسس لينتهي بمخرجات تتماهي مع مقدماتها وتعكسها شكلا ومضمونا. وبالتالي فإن محاولات الوقوف على أسباب الاستعصاء التي تظهر

عند دراسة الحالة التفاوضية الفلسطينية الإسرائيلية، يتطلب التدقيق في المقدمات والقواعد التي انطلق منها هذا المسار، بقصد الوصول لحقيقة الأمر الذي تسبب بحدوث انسداد فيه.

يأتي التفاوض عادة نتوجا للصراع المتطول بأشكاله العسكرية والسياسية والاقتصادية وغيرها، من أجل الوصول إلى حل وسط بين طرفين متناقضين، لم يستطع أي منهما حسم المعركة ماديا لصالحه وعلى حساب خصمه. ومن هذا المنطلق، فإن أبرز اشتراطات التفاوض التي يمكن استخلاصها تتمثل بتوفر الكثير من الندية والتوازن في القوة النسبية بين طرفي التفاوض، كما في امتلاك أوراق الضغط، وسائر المزايا التي تعين كل فريق على تحقيق الحد المقبول لمطالبه. الحديث عن شروط التفاوض التي تتمثل بالندية والتكافؤ بين فريقَي التفاوض، لا يتوقف بالضرورة على الصور المادية للقوة فحسب، بل يتعدها للحديث عن مقومات القوة المعنوية التي تمثل مركبا آخر في معادلة القوة المفترضة الحضور في ميدان التفاوض. فحسن تشخيص الأمور والحوادث وإعطائها أوزانها بدقة وتوازن يعتبر عامل قوة، والعكس صحيحا، كما أن الرؤية الصحيحة والمعلومة الدقيقة هي عنصر قوة أيضا، وهذا يعني أن انتفاءهما هو عنصر ضعف. والإدارة السليمة للعملية التفاوضية برمتها تعتبر إضافة مهمة لإنجاح المساعي المتعلقة بهذا الجانب، فإذا فقدت أو زهد القائمون على النشاط المعني بها، كانت النتيجة سلبية.

وفوق ذلك فإن الرؤية الفلسفية الصحيحة للعملية التفاوضية، ستثري الموضوع بالكثير من عناصر القوة، والإضاءات التي توفر على من يمارس هذا النشاط الكثير من العناء والجهد، وبذلك تشكل الرؤية الفلسفية رافدا مهما يعزز من فرص تحقيق النجاح، بوصفها بندا بالغ الأهمية في عناوين القوة المطلوبة، فإذا ضاعت ازدادت التعقيدات والمعوقات التي تحول دون تسجيل نجاح ما في هذا المضمار.

2.0 مشكلة الدراسة

يمثل انسداد الآفاق أمام مسيرة التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي، وتراجع الآمال المعلقة عليها لإحداث اختراق باتجاه الحق الفلسطيني، سببا وجيها للبحث في أسباب هذا الانسداد وتلمس دواعيه واستشراف كنهه، ذلك لأن المحددات المنطقية التي تقتضي التفاوض عادة (توازن

القوة)، ستكون بذاتها الضامن لعدم التعثر في هذا المسار، فإذا كان التعثر هو سيد الموقف في مشهد التفاوض مدار الحديث، دل ذلك على أن القرينة الشرطية للتفاوض الفلسطيني الإسرائيلي المثمر لم تتعد كحقيقة تفرض ذاتها وتعبّر عن نفسها في سياق التدافع بصيغة التفاوض.

عند هذه النقطة تحديداً، ارتأى الباحث أن يسلط مزيداً من الضوء حول مسألة شروط التفاوض، التي تهيء للنشاط التفاوضي الأرضية الصحيحة لأن يكون مثمراً، باحثاً في أسبابها وأشكالها، والآثار والتداعيات التي ستضفيها على مسار التفاوض ومآلاته على وجه التأكيد، ثم يعرج على حالة التعثر التي صاحبت العملية التفاوضية، وبحث علاقة ذلك بغياب شروط التفاوض، وأسباب هذا الغياب، منتقلاً بين أسباب موضوعية لا دخل للمفاوض بها، وإن كان مطلوباً منه مراعاتها وأخذها بالحسبان بوصفه مسؤولاً عن القرارات التي يتخذها على ضوئها، من قبيل جعلها مسوغاً للانخراط في مخاضة تبدو فاقدة للأسس الصحيحة بشكل مسبق، وأخرى ذاتية لا يمكن إلقاء اللائمة فيها على الظروف والمعطيات الخارجية، الأمر الذي يتطلب التوازن في البحث عن أسباب المشكلة واتجاهاتها دون مغالاة في حق العامل الموضوعي من خلال التعمية على مسؤوليات العامل الذاتي، أو تشديد النكير في قرع الذات على ضوء إسقاط البعد الموضوعي من المشهد.

3.0 أهداف الدراسة

هناك جملة من الأهداف سعى الباحث لتحقيقها من خلال الدراسة:

1- تهدف هذه الدراسة في المقام الأول إلى محاولة حل اللغز الذي أسس لظهور مفارقة تمثلت في الانجازات المتواضعة لمسار التفاوض قياساً على الآمال والحقوق الفلسطينية، فقد بات واضحاً عجز هذا المسار عن إحداث اختراق يحقق الهدف الفلسطيني بالتححرر من الاحتلال، وامتلاك الحق في تقرير المصير، الأمر الذي حدا بالباحث إلى السعي من أجل الوصول إلى حل لتلك المعضلة.

2- التعرف على الظروف الإقليمية والدولية التي سادت في اللحظة التي انطلق فيها الجهد التفاوضي، واستقراء جهة ميل موازين القوة في تلك اللحظة المصيرية، ومن ثم توظيف

ذلك للخروج بحكم صحيح يتعلق بما إذا كان القرار بخوض خيار التفاوض في حينه صائباً أم خاطئاً.

3- التعرف على رؤية القيادة السياسية الفلسطينية في حينه، والتدقيق فيما إذا كان قرار الذهاب للتفاوض يأتي استجابة لرؤية واضحة امتلكتها القيادة السياسية الفلسطينية، أم أن التفاعلات السياسية والتحويلات من حولها دفعتها لدخول هذا المسار وبصرف النظر عن اكتمال استحقاقات التفاوض وشروطه أم لا؟

4- البحث في الشروط الواجب حضورها حتى تكتسب العملية التفاوضية الفاعلية المطلوبة لانجاز الأهداف المرجوة.

4.0 أهمية الدراسة ومبرراتها

أولاً: تتبع أهمية الدراسة من خلال اعتبار أن تجربة المفاوض الفلسطيني هي تجربة غنية بالمعاني وزاخرة بالدلالات، وبغض النظر عن النتائج التي ترتبت عليها، فقد أخذ هذا المسار فرصته المطلوبة دون تحقيق الآمال التي انعقدت عليه، الأمر الذي يدعو لتقييم هذه التجربة ومحاولة الوقوف على دواعي الإخفاق الذي ألم بها.

ثانياً: بدا للباحث أن يقدم إسهاماً متواضعاً في هذا المجال، يتمثل بمحاولة إبراز الأسس والشروط المطلوب حضورها في أية عملية تفاوض يراد لها النجاح، ومحاولة ربط الاختلال الحاصل في تلك الأسس والشروط بالنتائج السلبية لعملية التفاوض الفلسطينية الإسرائيلية من جهة، ثم تسليط الضوء على مواطن الزلل ونواحي القصور التي رافقت أداء المفاوض الفلسطيني من جهة أخرى.

ثالثاً: لقد كُتب الكثير حول موضوع المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية، حيث تغص أرصف المكتبات بالكُتب والدراسات والأبحاث ذات الصلة، لكن الباحث وجد ندرة في الكتابة التي تجعل من ثنائية (القوة والتفاوض) مدخلاً لتناول الموضوع التفاوضي. من هنا، قرر الباحث أن يعالج التجربة التفاوضية الفلسطينية-الإسرائيلية من المدخل المشار إليه أعلاه. كل ذلك من أجل

استخلاص الدروس والعبر المترتبة على هذه التجربة، لتزويد الوعي الفلسطيني الجمعي بها، ووضع النتائج أمام الأجيال القادمة وقادة المستقبل، لأخذها بعين الاعتبار، على أساس أن مخرجات تجارب الناس العملية تمثل إثراء يغني الخبرات، وتسهم في اختصار الأزمان وتقصير المسافات، لمن أراد أن يستلهم العبرة من تيار الحياة وحوادثها الكثيرة.

رابعاً: استكشاف فرص الخيارات البديلة عن التفاوض.

5.0 أسئلة الدراسة

سيحاول الباحث استعراض ومناقشة مشكلة الدراسة وتبسيط الأضواء عليها من خلال محاولته الإجابة عن الأسئلة التالية:

1- لماذا لم يتمخض مسار التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي عن أية نتائج ترقى لمستوى تطلعات الشعب الفلسطيني؟

2- هل يعتبر التفاوض عملية قائمة بذاتها ومنفصلة عن المعطيات المحيطة ويمكن ممارستها كل حين؟ أم أنها تمثل حالة خاصة تقوم بدور تكميلي في سياق متآلف، حيث يتم استدعاؤها عند تكافؤ طرفين ما للوصول لحل وسط لمشكلة تخصهما؟

3- هل التفاوض مرفوض بذاته أم أن المطلوب هو توفر قاعدة صحيحة وأساساً سليماً ينطلق منه؟ وعليه، فما هي الشروط الواجب توافرها كي تكون عملية التفاوض ناجحة، وهل راعى المفاوض الفلسطيني تحقق هذه الشروط؟

4- ما هو دور كل من العوامل الموضوعية والذاتية في التأثير سلباً على مخرجات العملية التفاوضية؟

5- هل السياق السياسي - الإقليمي والدولي - الذي انبثق على ضوءه مسار المفاوضات يبدو مناسباً لدخول المفاوض الفلسطيني هذه اللعبة؟ وإذا كانت الإجابة بلا، فلم ذهب المفاوض لهذا الخيار دون تحفظ؟

6- هل كانت الأهداف التفاوضية لدى المفاوض الفلسطيني واضحة، أم كان هناك خلط وتضارب في هذه الأهداف؟ وكيف أثر ذلك على النتائج المتوخاة من وراء العملية التفاوضية؟

7- هل ذهب المفاوض الفلسطيني للتفاوض في سياق خطة عمل متكاملة يمثل التفاوض جزءا منها، أم كان التفاوض بالنسبة له خيارا وحيدا، وما علاقة ذلك بالإخفاق الذي لحق بعملية التفاوض؟

8- ما هي التكلفة المترتبة على الدخول في عملية تفاوض غير متوازنة، وما هي خطط المفاوض الفلسطيني لإبطال مفاعيل تلك التكلفة ومواجهة آثارها؟ ما هو البديل عن التفاوض بالنسبة للمفاوض الفلسطيني، وهل أعد العدة لتفعيل ذلك البديل؟

6.0 فرضية الدراسة

تقوم الدراسة بوصفها تتناول تجربة تفاوضية لها خصوصيتها على فرضية مفادها أن القوة بأشكالها المادية والأدبية والمعنوية هي قرينة التفاوض الفعال الشرطية، فإذا وجدت كان التفاوض مثمرا، وإلا كان التفاوض غالبا مضعية للوقت وتبيدا للجهد.

7.0 منهجية الدراسة

رأى الباحث أنه يحتاج لمعالجة موضوع الدراسة للمناهج التالية:

أولاً: المنهج الوصفي، حيث يتم من خلاله وصف الحالة محل الدراسة، والوقوف على أبعادها، وتناول كل المعطيات المتعلقة بها، مع استحضار السياق العام الذي أنتجها.

ثانياً: المنهج التحليلي النقدي، ومن خلاله يحاول الباحث تحليل أسباب التداعيات التي أفرزتها مسيرة التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي، ومن ثم القيام بربط النتائج بمقدماتها، كما سيتناول بعض الأفكار والأطروحات التي عبر عنها المفاوض الفلسطيني أو مارسها فعليا، بالنقد التحليلي

المنطقي، محاولاً فحص واستكشاف تحقيق المفاوض الفلسطيني لشروط التفاوض المطلوبة، وربط ذلك بحقيقة التعثر الذي ألم بمسار المفاوضات.

8.0 حدود الدراسة

الحدود الزمانية: تبدأ من العام 1991 م، ذلك العام الذي انطلق فيه مسار المفاوضات من مدريد العاصمة الإسبانية، وتنتهي بالعام 2000 الذي وصلت فيه جهود التفاوض لمسار مسدود.

الحدود المكانية: فلسطين وقضيتها ضمن الحدود الزمانية.

الحدود الموضوعية: جدلية القوة والتفاوض وأثرها على مخرجات العملية التفاوضية.

9.0 مصطلحات الدراسة

التفاوض: إنها تلك العملية الخاصة بحل النزاع بين طرفين أو أكثر والتي من خلالها يقوم الطرفين أو جميع الأطراف بتعديل طلباتهم وذلك بغرض التوصل الى تسوية مقبولة تحقق مصلحة لكل منهما.

التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي: هو ذلك النشاط الثنائي المشترك بين الفريقين في محاولة للتوصل لحل يتعلق بالقضية الوطنية الفلسطينية.

الاختلال: يعني تلك الحالة التي تنتفي فيها مقومات التوازن في القوة بين فريقين يجمعهما هم مشترك أو قضية مشتركة.

مسيرة السلام: يقصد بها تلك العملية التي انطلقت بانعقاد مؤتمر مدريد عام 1991، والتي جمعت العرب والكيان الإسرائيلي، في محاولة لإيجاد حل للنزاع العربي الإسرائيلي.

التبادلية في المفاوضات: عملية يتم فيها التعاطي بالمثل، كأن يقوم أحد فريقين بأمر ما، مقابل قيام الفريق الآخر بتأدية دور مقابل معين، وفي المحصلة هي تعني التبادل في المنافع والأثمان بين طرفي التفاوض.

الرؤية المتكاملة: يقصد بها تلك الحسابات التي تأخذ بعين الاعتبار كل المعطيات والمحددات والعناصر تجاه موضوع معين في سياق استيعابي كلاني غير مجزوء.

شروط التفاوض: يقصد بها القرائن والأسس والمقومات التي لا بد أن تتوفر لدى فريق التفاوض قبل الدخول في العملية التفاوضية، وتعتبر هذه المقدمات بمثابة ضمانة قوية لنجاح الجهود التفاوضية.

الاختلال في شروط التفاوض: تعني تلك الحالة التي تغيب فيها القرائن والمقدمات الواجب توافرها بين يدي أية عملية تفاوض سياسي، وغياها يشكل مدخلا لإخفاق عملية التفاوض برمتها.

القوة: ويقصد بها قدرة طرف على إملاء إرادته على طرف آخر، سواء بجعله يفعل أو يمتنع عن فعل شيء ما.

توازن القوى: يعني هذا الاصطلاح في جوهره الحالة التي تجد فيها إحدى الدول، أو مجموعة من الدول، أنها مضطرة لأن تتخذ الحيطة إزاء نمو دولة أخرى أو مجموعة دول، منافسة لها، أو يحتمل أن تبلغ منافستها لها حدّ تهديد مصالح الدولة أو المجموعة الأولى، أو النيل من استقلالها وسلامتها الإقليمية، فتهرع الدولة أو المجموعة التي تستشعر هذا الخطر إلى استجماع أسباب قوتها وحرص صفوفها بحيث تكون معادلة في القوة والاستعداد للدولة أو المجموعة المنافسة، إلى أن يقوم نوع من التوازن بين الفريقين.¹

النظام الدولي: يقصد بالنظام الدولي مجموعة الوحدات السياسية - سواء على مستوى الدولة أو ما هو أصغر أو أكبر - التي تتفاعل فيما بينها بصورة منتظمة ومتكررة لتصل إلى مرحلة الاعتماد المتبادل مما يجعل هذه الوحدات تعمل كأجزاء متكاملة في نسق معين. وبالتالي فإن

¹ رفيق جويجاتي — هيثم الكيلاني، "توازن القوى"، الموسوعة العربية، انترنت، ب ت، أنظر الرابط: http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=14978

النظام الدولي يمثل حجم التفاعلات التي تقوم بها الدول والمنظمات الدولية والعوامل دون القومية مثل حركات التحرير والعوامل عبر القومية مثل الشركات المتعددة الجنسية وغيرها¹.

منظمة التحرير: المقصود بها، منظمة التحرير الفلسطينية.

10.0 دراسات سابقة

اطلع الباحث على العديد من الكتب والدراسات ذات العلاقة وكانت كالتالي:

1- كتاب أصول التفاوض²، تناول المؤلف في كتابه المكون من عشرة فصول موضوعات مختلفة، فقد تحدث في الفصل الأول عن مفهوم وخصائص المفاوضات، مشيراً إلى أن كلمة "مفاوضات" في العربية تتضمن جانبي الأخذ والعطاء، وتعني باللغة الإنجليزية العملية التي تقوم على اجتماع طرفين أو أكثر لإجراء مباحثات بهدف التوصل إلى اتفاق حول قضية ما، وفيما يتعلق بخصائص التفاوض فقد أشار إلى أن المفاوضات تمثل عملية تبادلية بين طرفين أو أكثر وترتكز إلى مفهوم التوازن النسبي بين طرفي التفاوض، مؤكداً أن فشل التقيد بفلسفة "المقابل" كتعبير عن التبادلية يضر بفرص نجاح التفاوض، لأن الخصم الذي يحصل على تنازل من غير أن يقدم تنازلاً بالمقابل يتكون لديه تصور بأن ثمة تنازلات أخرى بالإمكان أن يحصل عليها بغير تكلفة.

وفي الفصل الثاني تحدث الكاتب عن الشخصية والثقافة وعلاقة ذلك بالسلوك التفاوضي، موضحاً أن الأفراد يختلفون فيما بينهم باختلاف العوامل النفسية والاجتماعية والثقافية والحضارية، مما يؤثر على نمط شخصية المفاوض وسماتها، وبالتالي على السلوك الذي ينتهجه خلال جلسات التفاوض المختلفة. وفي الفصل التالي تحدث الكاتب عن مبادئ التفاوض مبيناً أن ثمة مبادئ تتعلق بالمفاوض ذاته، وأخرى تتعلق بالسلوك التفاوضي، ومبادئ تتعلق بنظام العمل في المفاوضات ورابعة تتعلق بالتكتيكات التفاوضية.

¹ أمل خيري، "خصائص النظام الدولي الجديد"، موقع خربشات صحفية، انترنت، ب ت، أنظر الرابط:
<http://alafnan.arabblogs.com/archive/2010/6/1059493.html>

² نادر أبو شيخة، أصول التفاوض، ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2008.

تحدث الكاتب في الفصل الرابع عن مناهج التفاوض، مؤكداً أن ثمة اعتبارات تؤثر في اختيار المنهج التفاوضي، منها طبيعة القضايا المتنازع عليها، والعلاقة بين أطراف التفاوض، والنماذج الشخصية لأطراف التفاوض، وميزان القوى وغيرها، ثم تناول موضوع الفريق التفاوضي، مركزاً على فكرة استخدام الفريق التفاوضي بدلاً من الفرد المفاوض، وذلك بسبب أن المفاوضات أخذت تزداد تعقيداً، وأن توافر المزيد من المعارف في كل حقل ومجال من مجالات المعرفة يحول دون أن يحيط بها شخص واحد، كما أن استخدام الفريق التفاوضي يحد من الظنون التي قد تلحق بالمفاوضين من قبل أشخاص لم يشاركوا فيها، ولم يفت الكاتب الإشارة إلى أهمية اختيار رئيس للفريق التفاوضي كضرورة تمليها فكرة الفريق التفاوضي، مؤكداً أنها مسألة في غاية الأهمية.

ثم عرج الكاتب على مهارات حل الصراع، وهي كثيرة ومتنوعة، لافتاً النظر إلى أن المهارات الرئيسية تتعلق بحذق المفاوض في تحديد كافة المهارات التي يجب استخدامها، ثم تناول مسألة طبيعة الصراع وتكوين الاستراتيجيات المناسبة لإدارته. أما عن الإعداد للمفاوضات فقد شرح الكاتب أهداف هذا الإعداد، حيث يمثل تحليل القضايا الخطوة الأولى في التحضير للمفاوضات، ثم تجزئة القضايا وتصنيفها، والتعرف على حاجات الخصم، وتحديد مستويات الطموح، وتحديد العلاقات المرغوب فيها، ووضع الأهداف، وإعداد جدول الأعمال. وأخيراً تحدث الكاتب عن استراتيجيات التفاوض وتكتيكاته مبيناً اختلاف الاستراتيجيات طبقاً لاختلاف الأهداف التفاوضية، فوفقاً للهدف ثمة استراتيجيات تهدف إلى توسيع قاعدة المنافع المشتركة لجميع أطراف التفاوض، واستراتيجيات تهدف إلى تعظيم المكاسب الذاتية فقط، من خلال الحصول على أكبر قدر ممكن من المنافع من الطرف المقابل، وربما إلحاق الضرر به، ثمة استراتيجيات هجومية وأخرى دفاعية، كما أن هناك استراتيجيات التدرج (خطوة خطوة)، أو الصفة الواحدة، واستراتيجية التعاون.

لاحظ الباحث أن هناك صلة حثيثة بين موضوع الكتاب وبعض مواضيع الدراسة، إذ يتناول عناوين نظرية تتصل بمفهوم التفاوض وخصائص المفاوضات ومنهجيات التفاوض ومجالاته، والبعد الثقافي للتفاوض والمهارات التفاوضية وغيرها، وهو الأمر ذو الصلة المباشرة

بالإطار النظري للتفاوض، وعليه، فقد مثل الكتاب أحد المراجع الخاصة بالإطار النظري للدراسة.

2- كتاب التسوية الصعبة دراسة في الاتفاقات والمعاهدات العربية الإسرائيلية¹، يتكون الكتاب من سبعة فصول، تناول الكاتب في الفصل الأول مسألة التسوية في الشرق الأوسط المفاهيم والإشكالات، مبينا أن أبرز تلك الإشكالات يتعلق بالتسمية الغربية المصدر والتي تعني جملة المشكلات المتعلقة بقضية فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، إن من شأن هذه التسمية إبراز الهوية الشرق أوسطية وطمس الهوية العربية، الأمر الذي أخذ يتكشف في مراحل التسوية التي مرت بها القضية الفلسطينية، ثم تحدث الكاتب عن مفهوم التسوية، مبينا أن ثمة غموض يشوب هذا المصطلح، وهو ما يؤدي إلى الاختلاف في تقويم مضمون التسوية ونتائجها وانعكاساتها المحتملة، وعليه، فقد أكد الكاتب أن التسوية من الناحية السياسية قد تأتي مخلة بمصالح أحد أطرافها أو بعضهم، وخصوصا إذا ما تحكمت توازنات القوة بمضمون التسوية بدلا من أحكام القانون، وهذا معروف في تطور العلاقات الدولية، وفي هذه الحال، تكون التسوية غير عادلة وغير متوازنة.

ثم تحدث الكاتب عن كامب ديفيد كإطار للتسوية، موضحا أنها أصبحت بمثابة صيغة تطبيقية للتسوية بين مصر وإسرائيل وللتسويات الأخرى اللاحقة، بحيث لا يستطيع أي باحث لمسار التسوية أن يتجاهل سياسة كامب ديفيد، ليس نتيجة لأسبقيتها الزمنية فحسب، وإنما نظرا إلى ما خلفته من مفاعيل، وما أعطته من مفاهيم ومصطلحات جديدة في العلاقات العربية-الإسرائيلية، موضحا أن ما تقدم لا يشكل استنتاجا فحسب، فقد اشتملت الاتفاقية على ذلك نصا، تضمنته مقدمة الإتفاق الأول حيث ورد "إن هذا الإطار مناسب... ليشكل إطارا للسلام، لا بين مصر وإسرائيل فحسب، بل كذلك بين إسرائيل وكل جيرانها الآخرين ممن يبدون استعدادا للتفاوض على السلام مع إسرائيل على هذا الأساس".

¹ عدنان حسين، التسوية الصعبة دراسة في الإتفاقات والمعاهدات العربية الإسرائيلية، ط1، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، 1998.

ثم تناول الكاتب مؤتمر مدريد معتبرا أن صيغة مدريد مثلت عبورا إلى التطبيق والمفاوضات الثنائية، مؤكدا أن فكرة المؤتمر الدولي للسلام ذي الصلاحيات المحددة والاعتبارات القانونية والسياسية الدولية قد سقطت إثر المعارضة الإسرائيلية المستمرة لهذه الصيغة، لينعقد بدلا منها مؤتمر مدريد بتاريخ 1991/10/30 خارج إطار الأمم المتحدة وبرعاية الولايات المتحدة في الدرجة الأولى، وليكون مجرد تظاهرة سياسية، أو مدخل ملائم للمفاوضات الثنائية المباشرة بين إسرائيل من جهة والأطراف العربية ذات الصلة من جهة أخرى، أوضح الكاتب أن صيغة مدريد تابعت ما كان برز مع سياسة كامب ديفد للاحقة اعتماد الدبلوماسية السرية لتحريك مسارات التفاوض وتعزيز الدور الأمريكي في الشرق الأوسط، كاشفا أن الدبلوماسية السرية تمثل الأسلوب المفضل لدى الإسرائيليين لأنها - بحسب وجهة نظرهم - تتيح التأكد من نيات الطرف الآخر، وتمهد لإقامة علاقات خاصة معه، وتعزل العرب عن بعضهم البعض عن طريق المفاوضات الثنائية المجتزأة.

ثم عرج على اتفاقي أوسلو، موضحا أن الدبلوماسية عادت لتفعل فعلها مع الفلسطينيين كما فعلت مع المصريين سابقا في كامب ديفد، حيث بقيت مفاوضات أوسلو في الكتمان في عهدة كل من ياسر عرفات وشيمعون بيرس ثم رابين لاحقا، فيما المؤسسات الفلسطينية في الداخل والخارج غائبة أو مغيبة عما يجري، وكذلك الحكومات العربية إلى أن تبلور مشروع للتسوية أخذ يتسرب إلى الملوك والرؤساء العرب، وكان مما كشفه مسار التفاوض السري انعدام التنسيق بين الأطراف العربية، على الرغم من دخول هؤلاء في صيغة مدريد، وأدى ذلك إلى نشوء تسويات ثنائية، مثل أوسلو بداية لها.

ختم الكاتب بالحديث عن تعثر التسوية السياسية، عازيا ذلك لأسباب موضوعية تتمثل في تلك الإشكالات المتراكمة التي نتجت عن الاتفاقيات والمعاهدات العربية-الإسرائيلية، وما حملته من اختلالات في أسبابها ونتائجها لصالح إسرائيل، وقد عرج الكاتب على المسارين السوري واللبناني، مبينا ملامسات وأسباب التعثر في هذين المسارين، والتي زادت بالطبع مع وصول نتنياهو للسلطة في إسرائيل، وما نتج عن هذا الوصول من انقسام سياسي داخلها، الأمر الذي انتهى لتجميد مسار العملية السلمية برمتها ووصولها لطريق مسدود.

مثل حديث الكاتب عن مفهوم التسوية وإشكالاتها، وإبراز دلالة مصطلح "التسوية في الشرق الأوسط" نقطة إلتقاء مهمة مع ما تناوله الباحث في دراسته من جهة وجود خلل في المقومات التي انطلقت منها مسيرة التفاوض في المنطقة، فإذا كان الطرف التفاوضي الآخر (إسرائيل) والقوى الدولية الداعمة له تحاول إشاعة نشوء هوية جديدة في المنطقة على حساب تغيير الهوية العربية، فهذا يدل على أن هذا الطرف كان يسعى منذ البداية لتحقيق أهدافه الخاصة التي تخدم رؤيته الاستراتيجية للمنطقة، ما يعني أنه لم يكن يريد الوصول إلى تسوية تفاوضية تقوم على المصالح المشتركة بين طرفي التفاوض، وفي ذلك خرق لأحد أهم شروط التفاوض الذي يمكن أن يثمر نتائج مرضية لكلا الطرفين.

3- كتاب الحياة مفاوضات¹، ركز المؤلف على الخلفية التاريخية والإطار النظري للتفاوض، وأولى الجانب الإجرائي التفاوضي العناية الكبرى، منوهاً إلى ضرورة إعداد وتأهيل المفاوض بشكل جيد، كما تناول السلوك التفاوضي المطلوب وما يتضمنه ذلك من إدارة تفاوضية صحيحة، مؤكداً على ضرورة عدم الوقوع في خطأ التضارب في الأهداف التفاوضية التي تضعف من الأداء التفاوضي لفرق التفاوض.

تكون الكتاب من سبعة فصول، تحدث الكاتب في البداية عن الحاجة إلى المفاوضات لكون الإنسان يعيش حالة من التفاوض المستمر حول كل شأن من شؤونه الحياتية، كما تناول أشكال المفاوضات ومراحلها وطبيعتها، وأنواع المفاوضات وهل هي علم أم غير ذلك؟ ثم تحدث عن الوساطة وهي محاولة لحل الصراعات عن طريق تدخل طرف ثالث، مبيناً كيفية الوصول إلى وساطة ناجحة، ثم ذهب الكاتب للحديث عن منهجية المفاوضات، مستهلاً الحديث بالتفريق بين الناس والمشكلة، وبين أن المصالح هي الطريق لتعريف المشاكل، فيما تمثل الحاجات الإنسانية الأساسية أقوى المصالح، مؤكداً أنه يتعين على المفاوض أن يتطلع إلى الأمام وليس إلى الوراء. تحدث الكاتب تالياً عن الإعداد للمفاوضات واتباع عدة ضوابط ليكون الإعداد ناجحاً منها: تهيئة وفد التفاوض وترتيبه، والتجانس بين أعضائه وتنظيم علاقاته التكاملية، ثم ركز على

¹ صائب عريقات، الحياة مفاوضات، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، عمادة البحث العلمي، 2008.

مسألة التعرف على الطرف الآخر والسؤال عنه، واستكشاف طريقة تفكيره والكيفية التي يرى بها الأشياء، وكيف يزن الأمور و يقيّمها، أما ما يخص بروتوكول التفاوض على الطاولة، فقد بين الكاتب أنه يتضمن التفاوض من خلال شخص أو من خلال فريق، وقد بين أن هناك ثمة تفاوض يقوم على الافتراضات المسبقة، منبها إلى ضرورة التأكد من صحة هذه الافتراضات تفويتا للإشكالات التي يمكن أن تنتج عنها، وإعداد جدول الأعمال المشترك بين الفريقين، وأنهى بالحديث عن مستويات التفاوض، ثم تحدث الكاتب عن المهارات التفاوضية، ومنها الاستماع الجيد وتجميع المعلومات وتحليلها وبناء الثقة وبناء العلاقات الشخصية والعمل بروح الفريق، ثم تحدث عن إدارة الاجتماع وما يتطلبه من تحديد الأهداف وتعيين الجدول الأعمال. وبين أثناء حديثه عن قواعد التدريب على المفاوضات أنها تركز على ثلاثة أبعاد القيادة والمفاوضات ومهارات التواصل، وختم كتابه بالحديث عن أمثلة وتطبيقات تتصل بالموضوع التفاوضي.

4- تجربة م.ت.ف السياسية من المقاومة المسلحة إلى التسوية السلمية¹، بحثت هذه الأطروحة في طبيعة التغيرات السياسية والفكرية التي طرأت على منظمة التحرير منذ إنشائها عام 1964م وحتى العام 2006م. والمقصود التعديلات على المشروع الوطني الفلسطيني الذي حدد معالمه الميثاق الوطني عام 1968م. وذلك استجابة لظروف ذاتية وموضوعية، كان من نتيجتها التحول أولا عن الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية كأسلوب للتحرير الكامل، الى المفاوضات المباشرة مع إسرائيل كأسلوب للتسوية السياسية. والتحول ثانيا عن هدف اقامة الدولة الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني، الى سلطة وطنية على جزء من فلسطين، ثم الى دولة مستقلة على حدود قرار التقسيم رقم 181، ومنه الى القبول بحكم ذاتي انتقالي في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1993م. رأى الباحث أن أفضل طريقة لاستيعاب هذا التعقيد في الواقع السياسي وتداعياته، كانت بالعودة الى مراجعة تجربة منظمة التحرير الفلسطينية من بدايتها، وقراءة الظروف السياسية والوضع العربي والفلسطيني الذي واكب نشأتها عام 1964م.

¹ حمزة الصمادي، تجربة م.ت.ف السياسية من المقاومة المسلحة إلى التسوية السلمية، رسالة جامعية غير منشورة، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2008.

انتقل الباحث للحديث عن محددات صناعة القرار السياسي الفلسطيني، والاعتبارات الداخلية والخارجية التي يتم مراعاتها عند اتخاذها، والآليات المتبعة في صياغته، وطبيعة الأطراف السياسية المشاركة فيه، والمؤسسات المتخصصة في صناعته، ومخرجاته. وبعد تحليل هذه البنود، استنتج الباحث أن القرار الفلسطيني يميل للإعتماد على التكتيك أكثر من الالتزام بالإستراتيجية، وتغلب عليه بصمات القيادة الفردية أكثر من سمات القيادة الجماعية. أشار الباحث الى أن أهم مخرجات ذلك كانت ولادة جبهة الرفض.

ذهب الباحث للحديث في مدلول ومصدر الشرعية وآليات اكتسابها، فلسطينيا، عربيا، ودوليا. وهي مسألة في غاية الأهمية، لأن القوى المعادية للمنظمة وأحيانا المعارضة لنهجها، لم تدخر جهدا في محاولة خلق بدائل سياسية لها طوال مسيرتها. بين الباحث درجة مساهمة مجموعة من الظروف والأحداث في التحولات التي طرأت على هذا مشروع الكفاح المسلح، ومن بينها الحرب الأهلية في الأردن ولبنان على التوالي عام 1970م و 1975م، وحربي العام 1973م و 1982م مع إسرائيل، والانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987م.

في الفصل الخامس تناول الباحث مراحل المفاوضات السياسية بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل منذ عام 1991م، ونتائجها، وتأثيرها السلبي على الوضع الفلسطيني برمته. وبين الكيفية التي استوعبت بها قيادة المنظمة المتغيرات السياسية التي سبقت هذه المفاوضات، وغرضها من المشاركة فيها، رغم عدم جاهزية القيادة الاسرائيلية للتسوية، كما ثبت من مسار السياسة الرسمية الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين بعدها. لقد توصل الكاتب في الفصل الأخير من هذه الأطروحة الى وجود خمسة أسباب رئيسة وقفت خلف التغيرات السياسية والفكرية التي طرأت على مشروع منظمة التحرير وهي:

- أولها الضعف السياسي، والتنظيمي، والبنوي للمنظمة، الذي تمثلت مظاهره في تعدد الفصائل والانشقاقات التنظيمية، وغياب دور المؤسسة وهيمنة الفرد على قرارها، ومحاولات خلق البدائل لها، وتهميش دور تنظيم وقيادة الداخل.

- وثانيها ضعف عسكري، تمثل في ترهل الوحدة العسكرية لفصائل المقاومة، وغياب القاعدة الآمنة، والعمل من خارج حدود فلسطين، وتكرار الهزائم الميدانية الداخلية في الساحتين الأردنية واللبنانية.
- وثالثها تدويل القضية الفلسطينية، وارتباط مصالح الدول الكبرى في العالم بأي حل يتعلق في مستقبلها.
- ورابعها الموقف المتذبذب للأنظمة العربية من المقاومة الفلسطينية، ومن برامجها وأهدافها، وأيضا من الصراع مع إسرائيل.
- وخامسها تمثل في ظهور تيارات سياسية وفكرية داخل المنظمة تدعو الى الواقعية السياسية، والتكتيك السياسي، والى البحث عن تسويات مع إسرائيل، وعدم إهمال موازين القوى التي تحكم الصراع معها.

تلتقي الدراسة أعلاه مع أطروحة الباحث في مسألة التحولات التي طرأت على منظمة التحرير من جهة التفكير السياسي وبرامج العمل المعتمدة لتحقيق الأهداف الوطنية، والتي تحولت من صيغة العمل العسكري إلى صيغة العمل السياسي التفاوضي، مبينا أن أهم أسباب التغير في المواقف السياسية للمنظمة تكمن في الترهل والضعف البنيوي والتنظيمي والعسكري للمنظمة، وهو ما يعني بالمحصلة أن خيار التفاوض الذي اعتمدته المنظمة كان يعني بصورة من الصور هروبا للأمام تفرضه استحقاقات الضعف المشار إليها، وليس خيارا واعيا أملتة مصالح وطنية لا علاقة لها بظرف المنظمة الخاص، وهو ما يؤكد مرة أخرى على فقدان المنظمة لمظاهر القوة اللازمة لخوض تجربة تفاوضية ناجحة.

5- في دراسته تحت عنوان "مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية"¹، أكد محسن صالح على أن مصطلح التسوية السلمية يحمل معنى محاولة فض النزاع بين طرفين أو أكثر

¹ محسن صالح، "مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية"، المركز الفلسطيني للإعلام، ب ت، أنظر الرابط <http://www.palestine-info.com/arabic/books/altasweyah/altasweyah1.htm>

حول قضية تشكل سبباً للخلاف بين الأطراف المعنية، وليس شرطاً أن تكون التسوية السلمية عادلة أو حلاً وسطاً، إذ إنها تعكس في كثير من الأحيان موازين القوى، وحالات الانتصار والهزيمة، والضغوط الداخلية والخارجية. كما أن التسوية السلمية ليست بالضرورة حلاً دائماً، إذ قد تلجأ إليها القوى المتصارعة لأخذ فسحة من الوقت بانتظار تغير الظروف إلى الأفضل، من أجل فرض تسويات جديدة تعكس تغير موازين القوى.

أوضح الباحث أن هذا المصطلح قد يكون مُضللاً عندما يتعلق بالشأن الفلسطيني، إذ إن معظم مشاريع التسوية السلمية تكون عادة بين دول مختلفة متحاربة، وهو الأمر الذي لا ينطبق على القضية الفلسطينية التي تمثل حالة استعمار واغتصاب بالقهر والقوة، وليس نزاعاً بين بلدين متجاورين. وإن جوهر القضية يتمثل في أن القوى الكبرى (وبالذات بريطانيا وأمريكا) قد سعتا متحالفتان مع الصهيونية العالمية لإيجاد كيان يهودي في فلسطين - قلب العالم العربي والإسلامي - يمتلك آليات القوة والتوسع، وبالتالي، فإن أي مشروع يطرحه الغرب أو الصهاينة - أو يمكن أن يقبلوه - لا بد وأن يشترط بقاء هذا الكيان اليهودي - الصهيوني وقوته وازدهاره. وهو بالتالي لن يكون عادلاً مهما حصل الفلسطينيون أو العرب والمسلمون من مكاسب، لأنها لن تضمن استعادة الفلسطينيين لكامل حقوقهم في أرضهم وسيادتهم عليها أو خروج الغاصبين المحتلين.

تناول الباحث أهم مشاريع التسوية السلمية التي تم تقديمها منذ عقود طويلة، واستعرضها تفصيلاً، فيما يلي أبرز هذه المشاريع:

- مشروع بيل¹ Peel في عام 1937م الذي أوصى بتقسيم فلسطين إلى دولتين فرفضه الفلسطينيون رفضاً مطلقاً.

- الكتاب البريطاني الأبيض عام 1939م.

¹ هو اسم رئيس اللجنة الملكية التي عينتها الحكومة البريطانية سنة 1936 نتيجة المرحلة الأولى من الثورة الكبرى التي حدثت في ذلك العام والتي أجبرت بريطانيا لأول مرة على إعادة النظر في مشروعها الاستعماري - الصهيوني في فلسطين.

- مشروع تقسيم فلسطين حسب قرار الأمم المتحدة 181 عام 1947.
- مشروع ألون (وزير خارجية إسرائيل) عام 1967.
- اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر والكيان الإسرائيلي عام 1978.
- مشروع السلام العربي (مشروع فاس) عام 1982.
- مشروع الكونفدرالية الأردنية-الفلسطينية 1984-1985.
- مشروع السلام الافلسطيني عام 1988.
- مشروع شاملير للحكم الذاتي عام 1989.
- مؤتمر مدريد للسلام عام 1991.
- اتفاق أوسلو عام 1993.

6- يرى كميل منصور في الدراسة التي أعدها بعنوان "نظرة عامة إلى مفاوضات السلام الفلسطينية-الإسرائيلية وتقويم لها"¹ أن تقييم العملية التفاوضية الفلسطينية-الإسرائيلية ينبغي أن يخضع لعدة أسس منها:-

- مدى قدرة المفاوضات على التمهيد لإقامة دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة بأكملها.
- مدى قدرة المفاوضات على إفساح المجال لحل القضية الفلسطينية من أوجهها كافة.
- تأثيرها في وحدة الحركة السياسية الفلسطينية.

ركز محتوى الدراسة على أن القواعد المرجعية التي وضعت للمفاوضات لم تكن كافية لمنح تلك الأسس الاعتبار والقوة المطلوبة، فعلى الرغم من وجوب قيام التسوية المتوخاة على

¹ كميل منصور، *نظرة عامة إلى مفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية وتقويم لها*، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 14، بيروت: 1993، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

أساس قرار مجلس الأمن رقم 242، فإن الولايات المتحدة لم تأت على ذكر مبدأ الأرض مقابل السلام في رسالة الدعوة إلى المرتمر، بل سلمت بحق الفرقاء المعنيين بحق الاختلاف بشأن تفسير مضمون القرار، لا سيما فيما يتعلق بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية والإسرائيلية. ومع أن غاية المفاوضات تتمثل ببلوغ تسوية شاملة (للنزاع) العربي الإسرائيلي، فإنه لم يُنص على إقامة صلة ملزمة بين مختلف الجبهات، وقد يستتبع ذلك تمكن إسرائيل أن تستغل "بصورة مشروعة" بعض الجبهات ضد بعضها الآخر، وقد ينشأ عن عدم الترابط بين جبهات التفاوض حالة تفاوضية أكثر تعقيداً، خصوصاً تلك التي تخص الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، حيث فُسح المجال لسوريا والأردن ولبنان أن تعقد اتفاقات تسوية نهائية مع إسرائيل، وفي أسرع وقت ممكن، بينما طُلب من الفلسطينيين أن يفاوضوا على مرحلتين منفصلتين، أولاهما لبلوغ اتفاق على ترتيبات فترة الحكومة الانتقالية الذاتية لمدة خمسة أعوام في الأراضي المحتلة، وثانيتها من أجل التوصل إلى تسوية نهائية تستند إلى القرار رقم 242، ولا تبدأ المرحلة الثالثة إلا في العام الثالث من المرحلة الانتقالية.

بعد أن استعرض الباحث مسار التفاوض بجولاته المختلفة في واشنطن على مدى عام كامل من بدئها في مدريد عام 1991، فقد خلص إلى النتائج التالية:

- ظلت منظمة التحرير في موقع القيادة بالنسبة للقضية الفلسطينية، حيث لم تفلح محاولات إيجاد البديل عنها.
- لقد خلفت المفاوضات نتائج سلبية بالنسبة إلى الوحدة الفلسطينية، فقد تفاقمت الانقسامات الفلسطينية في الداخل والخارج على وقع انخراط منظمة التحرير في مفاوضات السلام.
- لم يصاحب عملية التفاوض أي تقدم حقيقي على الأرض من حيث تولي الفلسطينيين السلطة.
- على الرغم من ادعاء إسرائيل أنها تنظم الاتفاق الفلسطيني-الإسرائيلي، إلا أنها استمرت في انتهاج سياسة على الأرض تناقض روح المفاوضات وأصولها المرجعية.

- لم تقرر المفاوضات نشوء الدولة الفلسطينية، ومع ذلك لم تستبعد.
- لم تقم الولايات المتحدة بالدور الذي نسبته إلى نفسها في بداية العملية كوسيط محايد، بل كانت منحازة بوضوح للجانب الإسرائيلي.
- شهدت المفاوضات في عامها الأول تراجعاً واضحاً عن الالتزام بالجدول الزمني المتفق عليها.

يعتقد الباحث أنه قدم إضافة جديدة فيما يتصل بدراسة الموضوع التفاوضي، وذلك من خلال تقديم قراءة تحليلية جديدة تتخذ من فكرة "القوة والتفاوض" أساساً لتناول الموضوع، فقد تم البحث عن مدى حضور عامل القوة لدى المفاوض الفلسطيني بوصفه عنصراً أساسياً وحاسماً في تحديد شكل المخرجات التفاوضية، حيث تتضح العلاقة السببية بين القوة كمتطلب للتفاوض وما يتمخض عنه من نتائج إيجابية أو سلبية، تبعاً لحضور القوة المطلوبة أو غيابها.

11.0 فصول الدراسة

تضمنت الدراسة مقدمة وخمسة فصول وخاتمة وكانت موزعة كالتالي:-

المقدمة وخطة الدراسة

1. الفصل الأول: إطار نظري مفاهيمي حول موضوع الدراسة

- خلفية تاريخية
- مفهوم التفاوض
- أركان وخصائص التفاوض
- شروط التفاوض
- مجالات التفاوض

- منهجيات التفاوض

- عناصر التفاوض

2. الفصل الثاني: المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية

- تمهيد

- ارهاصات التوجه الفلسطيني للحلول التفاوضية

- الاتصالات مع الجانب الإسرائيلي

- ما بعد الخروج من بيروت

- حال منظمة التحرير ما قبل انتفاضة عام 1987

- مؤتمر مدريد للسلام

3. الفصل الثالث: الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية

- اتفاق أوسلو

- المتغيرات المحلية والدولية وأثرها على برنامج عمل المنظمة

- البدائل الممكنة للحلول محل المنظمة

- ربط المنظمة لمصيرها بالمسار السياسي

- مقارنة بين مبادرة شامير للحكم الذاتي واتفاق أوسلو

- مزايا اتفاق أوسلو

- اتفاق القاهرة

- اتفاق طابا

- اتفاق الخليل

- اتفاق واي ريفر بلانتيشن

- اتفاق شرم الشيخ

4. الفصل الرابع: الاختلال في شروط التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي

- تمهيد

- التوازن في القوة وتفعيل البديل

- دلالة معنيي التفاوض

- ميزان القوى لطرفي التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي

- مفهوم توازن القوى

- الأساس الفلسفي لمسألة التوازن في القوة

- قراءتان للتعرف على ميزان القوى المنشود

5. الفصل الخامس: مظاهر الاختلال في موازين القوة بين طرفي التفاوض الفلسطيني

الإسرائيلي

- مظاهر ذات صلة بالجانب المادي للقوة

- مظاهر ذات صلة بالجانب المعنوي للقوة

- الرؤية الفلسفية للمفاوض الفلسطيني

- ماذا يعني الاختلال في شروط التفاوض

- صلة الدراسة ببرنامج التخطيط والتنمية السياسية

الفصل الأول

إطار نظري مفاهيمي حول موضوع الدراسة

الفصل الأول

إطار نظري مفاهيمي حول موضوع الدراسة

يتناول هذا الفصل الجانب النظري المتعلق بموضوع الدراسة، ويتضمن عدة مباحث وهي كالتالي:

1.1 خلفية تاريخية

بحكم تجربة الواقع الذي نعيش على الأقل، فإن الإنسان كائن اجتماعي لا يستطيع العيش وحيدا منفردا، فالعيش الجماعي المشترك القائم على التعاون وتبادل المنافع بين الناس، هو الأصل الذي تتأسس عليه الحياة الإنسانية، ولذلك فإن التفاعل الإنساني من تخاطب وتفاهم وتواصل وتفاوض يقع في صلب السياق الذي يربط الإنسان بأخيه الإنسان، ولا يمكن الاستغناء عنه بحال. فمنذ القدم كان الحوار والنقاش بين الأفراد والجماعات هو وسيلة التفاهم والتوافق حول همومهم اليومية، و كانت المحادثات الشفوية هي الوسيلة الأولى للاتصال والتفاوض وتبادل الرأي في مختلف المواضيع والقضايا والمشاكل.¹

تتطلب أبسط الأعمال الحياتية والعلاقات الإنسانية التفاهم والتفاوض وتبادل وجهات النظر حولها، ليكون العمل ناجحا ومثمرا وقابلا للتطوير والاستدامة. ففي الصلات الاجتماعية كالزواج مثلا، كانت المحادثات الشفوية عبر وساطة طرف ثالث تمثل وسائل التفاوض الهامة لإتمام انعقاده، ومثل ذلك ينطبق على العلاقات التجارية من بيع وشراء ومقايضات بين سلع وأخرى، وفي المعاملات بين المجموعات البشرية في حربها وسلمها كان التفاوض وسيلة لإقرار هدنة أو عقد صلح أو تكوين نوع من التحالف بين فريقين ضد فريق آخر. ومع تقدم الإنسان و ظهور الحضارات القديمة العريقة اهتمت الأمم بتنظيم علاقاتها الخارجية وإجراء المفاوضات، ونجد أن المصريين والبابليين كانوا يعقدون المعاهدات الخاصة بالتحالف والصداقة.²

¹ "تاريخ وأنواع وخصائص ومجالات التفاوض" ب ت، أنظر الرابط:

[http://www.siironline.org/alabwab/monawat\(28\)/084.htm](http://www.siironline.org/alabwab/monawat(28)/084.htm)

² المرجع السابق.

وبتطور الحياة الإنسانية ترسخت شبكة العلاقات بين الناس وتشعبت، وأصبحت أكثر تعقيدا وتداخلا بحكم التقدم في وسائل الاتصال والتواصل فيما بينهم، وما أحدثه ذلك من طفرة فريدة تقرب المسافات والأزمان. وعندما ظهرت الدولة الحديثة بمؤسساتها المختلفة، وتنوعت العلاقات بين الجماعات والمؤسسات والتكتلات المختلفة داخل الدولة الواحدة، وتطورت العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية بين الدول في أنحاء المعمورة، أصبح التفاوض سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي أداة هامة في تسوية المشاكل وحل الخلافات ومعالجة الأزمات وإحلال الوفاق، والعمل على زيادة التفاهم والتفاعل وإقامة التوازن بين المصالح المختلفة وبين الآراء والمصالح المتباينة وبين الحقوق والواجبات.¹

يأخذ التفاوض مشروعيته من زاويتين: الضرورة والحتمية. تتبع ضرورته من واقع التفاعلات الاجتماعية التي تمثل جوهر العيش المشترك الذي يمارسه الإنسان، حيث يبدو التفاوض كمركب رئيس في تلك التفاعلات، أما الحتمية فإنها تمثل المخرج الوحيد الممكن استخدامه لمعالجة القضايا العالقة بين أمم وشعوب العالم سلميا، بوصفه أداة من أدوات حل القضية محل النزاع. لقد نشأ علم التفاوض عبر التاريخ وأوردته النصوص التاريخية المختلفة، والأدلة القرآنية حول هذا الجانب كثيرة، فالتفاوض كأداة للحوار يمثل جوهر الرسالة الإسلامية مثلا، والأسلوب القرآني الداعي للحوار والمجادلة بالتي هي أحسن خير دليل على ذلك، قال الله تعالى: "أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ"²، ويقول تعالى: " لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ"³، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى نشوء مواقف حوارية تفاوضية حقيقية، بعيدا عن الجبر والإلزام.⁴

اكتسب التفاوض صفة التطور عبر التاريخ، أما اليوم فقد أصبحت الحاجة للتفاوض أكثر إلحاحا مع اتساع دائرة تشابك الناس فيما بينهم وتنوع مصالحهم، واقتربهم من بعضهم بحكم

¹ تاريخ وأنواع وخصائص ومجالات التفاوض، مرجع سابق.

² سورة النحل - آية 125

³ سورة البقرة - آية 256

⁴ إياد شهاب، "مفهوم التفاوض ونشأته الاجتماعية"، 2009/3/12، موقع الفرات، أنظر الرابط

http://furat.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=105902818020090312023636

تطور وسائل التقنية، حتى غدا العالم كقرية واحدة.¹ كما أسهم التداخل في المصالح والمنافع المشتركة بين الناس في اعتماد آليات وأساليب تساعد في التوصل إلى حل لكثير من المشكلات التي تنشأ أثناء تدافعهم وتنافسهم من حول تلك المنافع المتاحة، وأصبح التفاوض من أبرز هذه الآليات، حيث لم يتوقف عند حدود وضع حلول للمنازعات، بل عمل أيضا على حل مشكلة العامل مع إدارته، كما دخل بين البائع والمشتري لتلطيف الجو بينهما.²

مر التفاوض بثلاث مراحل متتابعة حتى اكتمل إطاره النظري العام، وكانت مرحلة فن التفاوض هي أسبق هذه المراحل وأقدمها، حيث كانت تعتمد على الأسلوب والمهارات التفاوضية المكتسبة من خلال تعامل الإنسان مع من حوله من أهل بيت وأقرباء وأبناء عشيرة، أو حتى غرباء وأعداء؛ أما الثانية فهي مرحلة الأدب التفاوضي، حيث تنصرف إلى عملية التعبير الأدبي سواء بالكلمة أو بالرمز عن العملية التفاوضية، وقد بدأت هذه المرحلة عندما اكتشف الإنسان الكتابة، حيث تركز الاهتمام على تدوين نتائج المفاوضات التي تعقدها الأطراف المختلفة على شكل معاهدة أو اتفاق، وأخيرا كانت مرحلة علم التفاوض التي تقوم على تنظيم المبادئ التفاوضية عبر قوانين علمية يمكن تطبيقها، وهي مرحلة حديثة لا يزال يدور حولها جدل واسع، ونقاش حاد بين القائلين بفنية التفاوض، وبين القائلين بأدبيته أو علميته.³

1.1.1 مفهوم التفاوض

من الصعوبة الوقوف على حدود قطعية الدلالة لمفهوم التفاوض، ولكن يمكن القول: إنه يتأسس على جملة من المقولات منها:-⁴

- إنه لا يوجد موقف تفاوضي معياري فعال وناجح في جميع الحالات.

- إنه فن السهل الممتنع.

¹ زياد السمرة، فن التفاوض، ط1، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008، ص 8

² أمين أبو ريا، مهارات التفاوض، الرياض: مركز تدريب بترومين، 1989، ص 7

³ محسن الخضير، مبادئ التفاوض، ط1، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2003، ص 9-10

⁴ بشير العلاق، إدارة التفاوض، الطبعة العربية، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2010، ص 11

- إنه فن وعلم تحكمه ضوابط وأسس معينة، ورغم ذلك فإن النجاح في جولة تفاوضية معينة لا يستلزم بالضرورة النجاح في جولة تفاوضية تالية ولو بعد حين، والعكس صحيح، رغم أن الضوابط والأسس واحدة.

- إنه حالة تحتاج إلى قدر عال من الإدارة الحصيفة، فهو يمثل عملية معقدة ومتشابكة، بسبب ما يمكن أن ينتج عن هذه العملية من متطلبات متعارضة قد تصل حد الصراع.

- إنه فن يعتمد على معطيات وحالات وظروف معينة، ذات أبعاد زمنية ومكانية ونفسية.

2.1.1 تعريف التفاوض

ليس هناك تعريف محدد للتفاوض، وليس من السهل وضع تعريف معياري يمكن الإجماع عليه من قبل ذوي الشأن والمتخصصين، لذا تعددت التعريفات حوله وتنوعت وفقا لتعدد زوايا النظر تجاهه، كما هو شأن العلوم الإنسانية عادة. لذا سيقوم الباحث باستعراض جملة من التعريفات المتنوعة للتفاوض، وذلك من أجل الوصول إلى أقرب معنى ممكن.

- يعتبر التفاوض واحدا من أحدث العلوم الاجتماعية، وهو يأخذ شكل الحوار بين طرفين أو أكثر بهدف التوصل إلى اتفاق ينشأ على ركنين أساسيين هما وجود مصلحة متبادلة، ووجود قضايا متنازع عليها.¹

- تشتمل كلمة مفاوضات باللغة العربية على جانبي الأخذ والعطاء، وتعني باللغة الإنجليزية العملية التي تقوم على اجتماع طرفين أو أكثر لإجراء مباحثات بهدف الوصول إلى اتفاق حول قضية ما. تمثل المفاوضات تلك العملية الخاصة بحل النزاع بين طرفين أو أكثر، والتي من خلالها يقوم الطرفان أو جميع الأطراف بتعديل طلباتهم، وذلك بغرض التوصل إلى تسوية مقبولة تحقق مصلحة لكل منهم.²

¹ عبدالعزيز الأسمرى، التفاوض في الحدث الأزموى، نسخة إلكترونية، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011، ص 2

² مفهوم التفاوض أركان التفاوض خصائص التفاوض أشكال التفاوض التجاري، منتدى الإمارات التجاري، ب ت، <http://uaecc.net/vb/showthread.php?t=15573>

- تعتبر كلمة التفاوض في اللغة الإنجليزية (negotiation)، ذات أصل لاتيني (negotium) وتتكون من مقطعين: الأول (neg) ويعني لا، والثاني (otium) ويعني راحة، وبالمحصلة فإن الكلمة تعني لا راحة، أو عدم الراحة، ولكلا الفريقين.¹ في إشارة إلى أن عملية التفاوض ليست عملاً بسيطاً أو ترفاً زائداً يسهل التعاطي معه.

- يعرف أمين أبو ريا التفاوض باعتباره تباحثاً يتم بين فريقين يحملان وجهات نظر مختلفة وتجمعهما مصلحة مشتركة، تدعوها لفعل ذلك عن طريق تبادل الآراء والأفكار للوصول لتسوية مرضية للطرفين، وقد ينتهي الأمر بهما إلى الطريق المسدود.²

- يرى حسان خضر أن التفاوض هو نشاط يتم بين فريقين متباعدين أو أكثر، يهدفان من خلاله للتوصل إلى اتفاق أو عقد هدنة بينهما.³

- يجمع علماء الإدارة على القول بأن التفاوض هو عملية يتم فيها طرح وجهات النظر لتسوية النزاعات، وتتفاعل فيها الأطراف بتعديل طلباتهم للوصول إلى مخرجات مقبولة تتناسب مع مصالحها مجتمعة.⁴ - يعرف ديفيس هوفر (Hawver) التفاوض على أنه عملية المباحثات التي تتم بين طرفين أو أكثر، بحيث يرى كل طرف بأنه متحكم بمصادر إشباعاته الطرف الآخر، ويهدفان من وراء هذه المباحثات إلى بلوغ حد الاتفاق على تغيير هذه الأوضاع.⁵

- أما محسن الخضير في أنه يذهب إلى القول بأن التفاوض هو موقف تعبيرى، حركى قائم بين طرفين أو أكثر حول قضية من القضايا يتم من خلاله عرض وتقريب ومواءمة وتكييف وجهات النظر، واستخدام كافة أساليب الإقناع للحفاظ على المصالح القائمة أو الحصول على

¹ أمين أبو ريا، مهارات التفاوض، مرجع سابق، ص 27

² المرجع السابق، ص 27

³ حسان خضر، "خطوات ومناهج وإستراتيجيات التفاوض"، المعهد العربى للتخطيط، ب ت، أنظر الرابط: <http://www.arab-api.org/course33/pdf/P4528-1.pdf>

⁴ المرجع السابق.

⁵ صالح العصفور، أساليب التفاوض التجارى الدولى، نسخة إلكترونية، ص 2 موقع المعهد العربى للتخطيط، الكويت، http://www.arab-api.org/devbrdg/delivery/develop_bridge53.pdf 2010/1/19 أنظر الرابط:

منفعة جديدة بإجبار الخصم بالقيام بعمل معين أو الامتناع عن عمل معين، في إطار علاقة الارتباط بين أطراف العملية التفاوضية تجاه أنفسهم أو تجاه الغير.¹

- يرى نادر أبو شيخة أن التفاوض "هو مناقشة بين طرفين تربطهما مصلحة مشتركة، وتستهدف التوصل لاتفاق مرض يسهم في تحقيق الأهداف، وقد تتم بأسلوب مباشر أو غير مباشر".²

- يقول فاولر (fowler) إن للتفاوض بوصفه عملية متكاملة سبعة مبادئ عامة ينبغي حضورها كاستحقاق لا يمكن للتفاوض أن يتم إلا بها، وهي أن التفاوض يجري بين طرفين لتحقيق مصالح مشتركة، وأنه دائماً يوجد تباين في الأهداف والاهتمامات والنتائج المرغوب الوصول إليها بين أطراف التفاوض، وأن التفاوض بنظر الأطراف هو الحل الأفضل وأن حركة الأطراف قائمة على أمل إحداث تغيير لدى الآخر، وعند تعثر النتائج يبقى الأمل موجوداً بالتوصل لاتفاق مقبول، وكل طرف يعتقد أن لديه القوة والقدرة على التأثير في الطرف الآخر. وبشكل عام فإن عملية التفاوض هذه هي إحدى مظاهر التفاعل بين الناس وتتأثر بالاتجاهات والعواطف والمشاعر وليس بالحقائق فقط.³

- أما بشير العلاق فيرى أن التنوع في تعريف التفاوض يعود لبيئة التفاوض، وطبيعة العملية التفاوضية، ونوع المفاوضين، وماهية الأشياء المتفاوض عليها، فالتفاوض هو محاولة بين طرفين أو أكثر للوصول إلى صيغة تساهمية لا غالب فيها ولا مغلوب، وتكون فيها المنافع متبادلة، بحيث يشعر كل طرف بأنه حقق مكاسب معتبرة.⁴

- بعد اطلاع الباحث على قدر كبير من تعريفات التفاوض في المراجع ذات الشأن، بدا له أن يضع تعريفه الخاص، محاولاً عرض ما توصل إليه من خلاصات. التفاوض هو جهد تفاعلي

¹ محسن الخضير، مبادئ التفاوض، مرجع سابق، ص 21

² نادر أبو شيخة، أصول التفاوض، مرجع سابق، ص 15، نقلاً عن عبدالسلام أبو قحف، سياسات الأعمال والممارسات الإدارية في المنظمات الصناعية والتجارية، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1989)، ص 3

³ حسان خضر، "خطوات ومناهج وإستراتيجيات التفاوض"، مرجع سابق

⁴ بشير العلاق، إدارة التفاوض، مرجع سابق، ص 17

تبادلي ينعقد مع طرف آخر منافس أو قد يكون خصما أو عدوا وربما صديقا تدفع إليه مصلحة مقدرة لكل طرف، حيث تهدف الأطراف من وراء ممارسته للتوصل إلى قواسم مشتركة، في قضية تأخذ شكلا سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا أو غيرها، ولا يمكن أن ينتج عن التفاوض الذي يستوفي شروطه حولا صفرية، على قاعدة الفوز الكلي لطرف مقابل الخسارة الكلية للطرف الآخر.

2.1 أركان وخصائص التفاوض

يقتضي التفاوض بوصفه نشاطا يقوم على المغالبة بين فريقين وجود جملة من المقومات حتى يصح أداة يتم الاحتكام إليها، وبغياب هذه المقومات، فإن أية تفاعلات تتم ستكون بعيدة عن روح المفهوم التفاوضي، ذلك أن المقومات والأركان المقصودة، لا تشكل أثارا تابعة ونتائج لازمة لعملية التفاوض بقدر ما تشكل جوهرها ينبثق عنه مفهوم التفاوض ذاته، إذ أنها ليست نتاجا يمليه التفاوض، بل أساسا يتشكل مفهومه وفقا لها، فهي سابقة في الوجود لعملية التفاوض وداعية لقيامها، وبالتالي فإن نجاح العملية التفاوضية لا يتوقف على القيام بالعمليات الإجرائية التفاوضية، بل بتوفر المقومات والأركان الصحيحة وهي كالتالي:

1.2.1 التكافؤ

يتم اللجوء للتفاوض عادة بوصفه آلية تبدو أكثر جدوى بالنسبة لفريقين من الناس لم يستطع أي منهما أن يحقق ما يريده من الطرف الآخر من خلال استخدام أدوات أخرى، فالتكافؤ بين طرفي التفاوض يشكل ضمانا لنجاح المساعي التفاوضية، وبغض النظر عن مجال التفاوض المقصود. أما ما يتعلق بالتفاوض السياسي، فإن انعقاد التفاوض بين فريقين يأتي كقرينة لحالة تتعدم فيها قدرة أحدهما على إلحاق الهزيمة بالطرف الآخر بشكل حاسم، التكافؤ في هذه الحالة، هو المسوغ المنطقي الذي يدعو لالتزام خيار التفاوض من جهة، وهو الضمانة المانعة للتلاعب فيه، أو الاتكاء عليه للتغطية على أهداف أخرى غير ذات صلة من جهة أخرى. ولذلك فإن المقدمات والأسس التي ينطلق منها التفاوض تستدعي بالضرورة نتائج متوازنة، أما إذا كان هناك فجوة كبيرة بين الأهداف التفاوضية والواقع الناتج عن ممارستها، فإن الأمر عندها يتطلب

فحص تلك المقدمات، والبحث في الأسس التي انطلق هذا المسار على ضوئها، لأن المشكلة إنما تكمن هناك.

يرى إدوارد سعيد أن أهم مقومات التفاوض الناجح هو التكافؤ في القوة بين طرفي التفاوض، إذ لا يمكن لحوار أن يقوم بين فريقين إلا على أساس التكافؤ بينهما.¹ التكافؤ يتضمن معنى الندية، وتوفر قدر متوازن من القوة بين فريقَي التفاوض. صحيح أنه ليس شرطاً أن تتساوى هذه القوة بدقة، ولكن ما هو مطلوب حتى تكون عملية التفاوض منطقية ومتوازنة وقابلة للنجاح توفر حد مقبول من التكافؤ النسبي بين الفريقين، والتكافؤ المقصود هنا لا يتوقف على مظاهر القوة المادية فحسب، بل يتعداها لمجال القوة المعنوية كذلك، التي لا تقل أهمية عن القوة المادية، وهو ما سيتناوله الباحث بصورة أكثر وضوحاً في الفصول التالية.

2.2.1 التفاعلية

التفاعلية في التفاوض تشير إلى أن منطلقاته لا تتوقف عند محددات مقننة بشكل مسبق فحسب، بل إن اللحظة التي يلتئم فيها لا تكاد تخلو من بعض المعطيات والفرص التي تعين على اجتراف مزيد من المحددات والقواعد، التي تعين أحد طرفي التفاوض أو كليهما على تعظيم المكاسب وتقليل المخاسر من وراء عملية لا يمكن أن تتم على قاعدة ربح-خسارة. إن تعاقب الأيام يحتمل تغييرات وثغرات يمكن استثمارها كعوامل قوة تعزز فرص نجاح العملية التفاوضية أو العكس، وهو ما يشير إلى أن توفر مقومات وأركان صحيحة للتفاوض لا يغني بحال عن ضرورة توفر القدرات لدى المفاوض على وزن المعطيات والظروف المستجدة، واستيعاب التحولات الحثيثة التي لا تتوقف للحظة في الميدان السياسي، وتوظيف ذلك من خلال عملية إدارية صحيحة للمسألة برمتها.

يتضح أن العملية الإجرائية التفاوضية تمثل انعكاساً لجملة من المقومات، وبالتالي فإن نتائج التفاوض لا تتوقف على فاعلية الأداء التفاوضي وحده بل بفاعلية مجموع المقومات المشار

¹ إدوارد سعيد، نهاية عملية السلام أوسلو وما بعدها، ط1، بيروت: دار الآداب، سنة 2012، ص 17

إليها. من هنا نجد أن التفاوض يتطلب استيعاب المعطيات الراهنة، والإحاطة الدقيقة بكل ما يجري على الأرض، والقدرة على توقع اتجاهات الحدث، واستشراف ما ستؤول إليه التفاعلات الآتية، عندها يصبح أداة فعالة من الأدوات التي تتطلبها إدارة الصراع، بحيث تكون العملية المعرفية الإدراكية مركب أساس في منظومة التفاوض الذي يشكل بهذا المعنى عملية تفاعلية متداخلة بحيث تكون نتيجته مرتبطة بتفاعل هذه العوامل مجتمعة.¹

3.2.1 التبادلية

تعني التبادلية بصورتها العامة عدم استطاعة أحد فريقَي التفاوض على إملاء مخرجاته بالطريقة التي يريد، والتبادلية هي إحدى نتائج التكافؤ، وهي تعني ببساطة، ذهاب كل من الواجبات والتكاليف والأثمان كما المكاسب وسائر المزايا باتجاهين متقابلين، أما إذا ذهب الأولى باتجاه بينما تذهب الثانية بالاتجاه المغاير، فإن العملية برمتها ستكون قد ابتعدت كل البعد عن مفهوم التفاوض. يرى صائب عريقات أن التبادلية "هي عملية يتم فيها التعاطي بالمثل، كأن تقوم بأمر ما، مقابل قيام الطرف الآخر بتأدية دور معين، والتبادلية في المفاوضات تكون أحياناً بالاتفاق على تبادل معلومات، أو تبادل تنازلات بين الأطراف المتداخلة في عملية المفاوضات".²

4.2.1 الاختيارية

تفيد الاختيارية بأن أطراف التفاوض تتعاطى مع هذا المسار دون إرغام أو إكراه، بل عن اقتناع بأنه سيؤدي إلى تحقيق المكاسب المبتغاة لكلا طرفي التفاوض، حيث يقدم أحد الأطراف مطالبه ومقترحاته للطرف الآخر الذي يقوم بدوره بدراسة هذه المقترحات ومن ثم يبدي قبوله أو رفضه لها، أو يقوم بتقديم مقترحات بديلة أو مضادة.³ أما إذا انتفت خاصية الاختيارية في التفاوض، فهذا يدل على إمكانية كبيرة لدخول العملية في متاهة، يصعب التعويل عليها لتحقيق الأهداف المنشودة.

¹ محمود ديبو، "المفاوضات أسسها ومهاراتها استراتيجياتها" موقع الثورة يومية سياسية، 2005/2/1، أنظر الرابط: http://thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName=84609485320050131200658

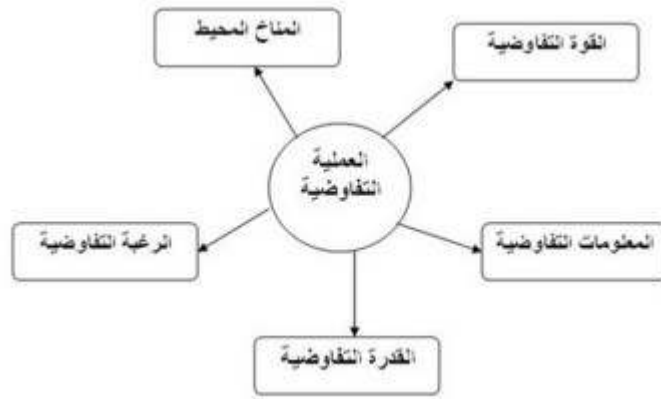
² صائب عريقات، الحياة مفاوضات، مرجع سابق، ص 25.

³ نادر أبو شيخة، أصول التفاوض، مرجع سابق، ص 20

3.1 شروط التفاوض

يعكس التفاوض محصلة تفاعل عوامل مختلفة ثابتة ومتغيرة، لذا فإنه يتطلب توافر عدة شروط حتى يمكن الوصول إلى النتيجة المطلوبة، وهذا يتطلب العمل على تهيئة المقدمات الصحيحة له.¹

ينبثق عن أركان التفاوض مجموعة من المحددات والشروط التي تشكل في مجموعها ظرفا مواتيا يستوفي شرط النجاح لأية عملية تفاوضية. يوضح الرسم أدناه هذه الشروط، ويليه شرح لكل منها.



2

1.3.1 القوة التفاوضية

يتعلق مفهوم القوة التفاوضية في كل الأدبيات ذات العلاقة، والتي اطلع عليها الباحث باللحظة التي ينعقد فيها التفاوض فحسب، بمعنى أنه تم ربط المفهوم بالعمليات الإجرائية التفاوضية، دون تناول جوانب القوة المفترض توفرها لدى المفاوض قبل الدخول في صلب الجهد التفاوضي، ومرد ذلك يعود إلى أن المعالجات التفاوضية في تلك الأدبيات كانت تركز على جوانب التفاوض التجاري أو الاقتصادي وخلافهما، لكن الباحث يرى أن التفاوض السياسي يحتاج إلى توفر جملة من عناصر القوة قبل الدخول في العملية التفاوضية والتي سيتم تناولها لاحقا. وبالعودة إلى مضمون القوة التفاوضية وفقا للأدبيات المذكورة فإن أبرز مظاهرها يتصل

¹ محمد حسن، مبادئ التفاوض، ط1، عمان، دار إثراء للنشر، 2010، ص 51

² محسن الخضير، مبادئ التفاوض، مرجع سابق، ص 34

بمدى التفويض الذي يتم منحه للفرد المفاوض، وإطار الحركة المسموح له بالسير فيه، وعدم تعديه أو اختراقه للخطوط العامة للموضوع أو القضية المتفاوض عليها.¹

2.3.1 المعلومات التفاوضية

تعتبر المعلومات من أهم الركائز لأية عملية تفاوض ناجحة، حيث لا يمكن لعملية تفاوضية أن تكون كذلك إذا انطلقت من واقع شحيح المعرفة أو تتبع من حالة جهل، فتوافر كم مناسب من المعلومات والبيانات هو أمر لا يمكن الاستغناء عنه بحال، والمعلومات المطلوبة ينبغي أن تغطي عدة جوانب، منها ما يتصل بالقضية موضوع التفاوض، ومنها ما يتعلق بطرف التفاوض الآخر، ومنها ما يتصل بالمفاوض ذاته، حيث يتطلب منه الأمر الإجابة عن جملة من الأسئلة:

من نحن؟ وماذا نريد؟ ومن هو خصمنا؟ وكيف نستطيع تحقيق ما نريد وغيرها الكثير.² ينبغي أن تكون المعلومات اللازمة للتفاوض السياسي من الشمول والدقة والرصانة، ما يستدعي للوقوف على حقيقة الصراع وجذوره التاريخية، واستيعاب أن مشكلتنا مع المحتل ما هي إلا حلقة صغيرة في سلسلة طويلة من الصراع. وهذا يتطلب استيعاب صيرورة الصراع ومنطقه التاريخي، وإدراك أن قواعدهما (الصيرورة والمنطق) تستلزمان من المفاوض الخضوع لمقتضاهما لا تجاهلهما والخروج عنهما. ذلك يعني أنه مطلوب من المفاوض استيعاب أن تاريخية الصراع لا تتلاءم مع البحث له عن حلول تكون محكومة بقواعد اللحظة الراهنة، فالكل (التاريخ الجمعي) لا ينبغي أن يكون محكوماً بطرف الجزء (التجربة الشخصية)، بل العكس هو الصحيح. إن ما يجعل الجهد التفاوضي مستلهما لما تقدم من منطق هو التصور التفاوضي الصحيح الذي ينبني على معلومة تفاوضية صحيحة. من جهة أخرى تتعلق المعلومة التفاوضية في أحد أهم جوانبها بطبيعة الخصم التفاوضي ومزايه النفسية والخلقية التي جبل عليها، إن الوقوف على حقيقة ذلك يختصر على المفاوض الكثير من الجهد ويوفر عليه عناء اختبار ما هو ثابت بالضرورة تجاه خصمه التفاوضي.

¹ محسن الخضير، مبادئ التفاوض، مرجع سابق، ص 34

² المرجع السابق، ص 35-36

3.3.1 القدرة التفاوضية

تتعلق القدرة التفاوضية بالصفات الذاتية للمفاوض، ومقدار ما يمتاز به من براعة تعينه على أداء مهامه على الوجه الأكمل، وهو أمر تتوقف عليه نتائج العملية التفاوضية إلى حد كبير. ولما كان الإنسان يمثل الركيزة الأهم في العملية التفاوضية، اقتضى ذلك حسن اختيار فريق التفاوض، وتحقيق الانسجام بين أعضائه، وتدريبهم وشحنهم وإعدادهم الإعداد الكافي.¹ القدرة التفاوضية ذات صلة بالمهارات الفنية والإدارية المطلوب توفرها لدى المفاوض، حيث أن توفر القوة التفاوضية لا يغني عن ضرورة التحقق من امتلاك القدرة التفاوضية أيضا، لأن كلا منهما مطلوب بذاته، حيث لا يغني أحدهما عن الآخر، ولكن الطامة الكبرى تتحقق إذا افتقدهما المفاوض معا. تختلف مهارات الأفراد التفاوضية، وتتفاوت فعاليتهم في الأداء التفاوضي، بسبب التباين في الشخصية وفي الاستعدادات، وفي الإحاطة بموضوع التفاوض. يحتاج المفاوض الجيد إلى توافر بعض الخصائص والقدرات التي تسهل عليه عملية التفاوض، وتجعله على درجة عالية من المهارة التفاوضية، من قبيل العقلية اللامحة، وامتلاك ناصية الصبر بلا حدود، والقدرة على الإخفاء المؤقت للآراء والحقائق دون كذب، والقدرة على الربط بين الموضوعات والعلاقات المطروحة للنقاش.²

يمكن تحسين القدرات التفاوضية للمفاوضين عن طريق معرفة العوامل التي تقف وراء فاعلية التفاوض، وإدراك ما يحدثه التدريب من نقلة هامة في هذا المجال، وهذه العوامل هي:³

• المعرفة بموضوع التفاوض:

حيث أن الأداء الفعال للمفاوض لا يتوقف فقط على مهارته الشخصية، أو كم المعلومات التي لديه عن بيئة التفاوض، بل ينبغي أن يكون مدركا لتفاصيل القضايا والموضوعات المطروحة للنقاش. مطلوب من المفاوض معرفة البيئة التنظيمية للتفاوض والتي تعتبر جزءا

¹ محسن الخضيرى، مبادئ التفاوض، مرجع سابق، ص 37

² محمد حسن، مبادئ التفاوض، مرجع سابق، ص 297

³ المرجع السابق، ص 297-304

حيويا في العملية التفاوضية، والتي تعتبر في الوقت نفسه إحدى أهم الأدوات التي يحتاجها المفاوض، والتي يمكن أن تعوضه عن أي نقص في المهارات الشخصية.

- المهارات التحليلية:

تتطوي الموضوعات التي تتناولها المفاوضات على الكثير من التشابك والتعقيد، الأمر الذي يتطلب إعادة التدقيق فيها وجدولتها وترتيبها، وهو ما يتطلب قدرات تقييمية ومهارات تحليلية تعين المفاوض على تحقيق أفضل النتائج، وتجنب أسوأ الخسائر.

- المهارات الاجتماعية والتفاعلات الشخصية:

تتضمن اجتماعات التفاوض العديد من التفاعلات المكثفة، وتتصل هذه التفاعلات بالأشخاص كأفراد أو بالمجموعات بكيائاتها. فالتفاعل بين شخص وآخر يوضح الدور الذي يؤديه كل منهما، والمعلومات التي تتدفق بين عضو وآخر. أما التفاعلات على مستوى المجموعة، فإنها تعبر عن النمط الجمعي للمجموعة واتجاهاتها المتميزة، ويستطيع المفاوض الماهر من خلال قدراته الفطرية أو المكتسبة استقراء اهتمامات كل فرد من الطرف الآخر، أو الفريق ككل ثم يتبنى السلوك الملائم للتأثير على حركة الأفراد والفريق.

- المهارات الاتصالية:

تتكىء عملية التفاوض على القدرات الاتصالية للفرقاء سواء أكانت شفوية أو غير ذلك، حيث أن التفاعل في المفاوضات وما يترتب عليه من نتائج لا تقتصر على مجرد المناقشات التي تتم أثناء الجلسات، فهناك المذكرات والمستندات والوثائق المكتوبة التي تتبادلها الأطراف المعنية، والتي تنتهي بتوقيع الاتفاق الذي يتم التوصل إليه. تتطلب مهارات الاتصال وضوح المعاني التي يتضمنها الخطاب، سواء أكانت الأداة لذلك الكلمة الشفوية أو تلك المطبوعة، لذا يجب اختيار الكلمات والجمل بدقة متناهية كي تصل إلى المستقبل كما يريد المرسل.

• التدريب على التفاوض:

تختلف القدرات والاستعدادات من شخص لآخر، طبقا لظروف بيئة المنشأ، وطريقة التربية والتدريب الذي يتلقوه، ويمكن اكتساب أو تنمية المهارات التفاوضية عن طريق التدريب الذي يتناول عدة جوانب متعددة ذات صلة بالعملية التفاوضية، منها، ممارسة المساومة الجماعية، ومهارات التفاعل الاجتماعي، والسلوك التفاوضي، ومهارة الإتصال.

4.3.1 الرغبة التفاوضية المتبادلة

المقصود بالرغبة التفاوضية المتبادلة هو وجود رغبة لدى فريق التفاوض للدخول في هذه العملية، والرغبة تتشكل نتيجة لوجود قناة بهذا المسار متحررة من أية اعتبارات أخرى، وهذا يهيئ الفرصة لتوفر إرادة حقيقية تقبل به برضا، وتخضع لما يقتضيه من مخرجات، وفي حالة كهذه سترتب على خيار التفاوض نتائج مرضية لكلا الطرفين لأن المخرجات تنسجم تماما مع المدخلات المتمثلة بالرغبة والقناعة والإرادة. أما إذا فقدت الرغبة ابتداء، فهذا يعني أن فريق التفاوض أو أحدهما على الأقل يتعاطى مع هذا الخيار لأسباب لا علاقة لها بالسعي لإيجاد حل للقضية موضوع التفاوض، وهذا يستدعي النظر في المسوغات التي دفعته للقبول به، والوقوف على الأبعاد الحقيقية التي جعلته يتظاهر بالانخراط في هذا المسار وتحليلها. وفحص إمكانية اتخاذه من أسلوب التفاوض فرصة لكسب المزيد من الوقت لتحقيق أهداف من الصعوبة بمكان تحقيقها تحت لافتة غير لافتة الحلول التفاوضية السلمية، خصوصا أن هناك أساليب كثيرة للتفاوض لا تستهدف سوى تحقيق أهداف بعيدة عن جوهر العملية التفاوضية، بمعنى أنها تستخدم التفاوض كأداة لتحقيق مآرب تناقض روح العملية التفاوضية الصحيحة.

5.3.1 المناخ السياسي المحيط

لا شك أن البيئة المحيطة، وما يجري بها من تداعيات، وتقلبات سياسية، سيكون لها بالغ الأثر على العملية التفاوضية السياسية. ذلك لأن مسارات السياسة الدولية تخضع لهيمنة الدول الكبرى، ولا يمكن لقضية إقليمية أو دولية، أن تتحرر من إفسار الهيمنة والتأثير التي تفرضها

سياسات الدول الكبرى بوصفها صانع السياسات الأكبر في المنطقة والعالم. من هنا فإنه من الضرورة بمكان استشراف توجهات السياسات الدولية والمصالح التي تنتشدها، لأن الوقوف على ذلك يعين كثيرا على تحديد الجدوى من إجراء عمليات التفاوض في ظرف سياسي دولي موات أو غير ذلك.

4.1 مجالات التفاوض

تحتاج الدول إلى ممارسة التفاوض في حالتها السلم والحرب على حد سواء، ففي حالة السلم تسعى الدولة لتأكيد علاقاتها مع الدول الأخرى سعيا لتحقيق مصالحها وتطويرها، ويتم ذلك من خلال التبادل التجاري، وإقامة علاقات ثقافية وسياسية وأمنية تقوم على التعاون المشترك لتفويت مخاطر تستهدفهما معا من قبل أطراف أخرى، وغيرها من أنواع العلاقات التي تضمن استمرار التعاون وتقوي أسسه.¹ وفي حالة الحرب أو الخصومة، تحتاج الدول إلى ممارسة التفاوض السياسي والدبلوماسي بوصفه جزءا لازما في حالة التشابك فيما بينها. وللتفاوض مجالات كثيرة منها:

1.4.1 التفاوض الدبلوماسي والسياسي

لا شك أن إقامة العلاقات بين الدول هي ضرورة تقتضيها مصالحها من جهة، ومقتضيات الاجتماع الإنساني من جهة أخرى، ولذلك فإن التفاوض الذي يعتبر أحد مظاهر هذه العلاقة سيكون حاضرا بالضرورة، بل قضية تقع في صلب التواصل بين هذه الدول. أما في حالة الحرب، فإن التفاوض يتم لوضع حد لأسبابها، والتوصل إلى صيغة مناسبة لإنهاءها، آخذة بالحسبان مصالح الطرفين حيث تفضي عملية التفاوض إلى تصورات واضحة تشمل تفصيلات عديدة، مثل وقف إطلاق النار، وترسيم الحدود، وكيفية التعاطي مع رعايا البلدين في إطار ما ينبغي أن يكون من علاقات بين الطرفين المتصارعين.²

¹ زياد السمرة، فن التفاوض، مرجع سابق، ص 21

² المرجع السابق، ص 22

يعتبر مجال التفاوض السياسي الأكثر تغيراً وتطوراً، وتهدف المفاوضات السياسية إلى تحقيق بعض المكاسب في العلاقات بين الأطراف الحاكمة والمحكومة، أو بين الدول، وهي تتناول العلاقات بين القوى السياسية والأحزاب، وبينهما من جهة وبين الحكومة من جهة أخرى، أو حسم معارك عسكرية انتهت أو ما تزال قائمة، والاتفاقيات المتعلقة بالرعايا والمواطنين والتعليم والتعاون في مجال مكافحة الجريمة وغيرها.¹

2.4.1 التفاوض الاقتصادي

تعتبر قضية تبادل المنافع الاقتصادية من أهم الجوانب في العلاقات الدولية، وهو الأمر الواقع منذ العصور البعيدة. وقد كان لتضارب المصالح الاقتصادية الدور الكبير في اشتعال الحروب في الكثير من الأحيان، ويزداد التعارض بين المصالح مع التقدم التقني الذي يشهده العالم، فالدول المتقدمة تحتاج إلى تسويق منتجاتها، وتحتاج قبل ذلك إلى الحصول على المواد الخام اللازمة لتصنيع هذه المنتجات. وفي المقابل فإن الدول النامية بحاجة لاستيراد الكثير من المنتجات المصنعة في الدول المتقدمة، كما أنها بحاجة إلى تقنيات حديثة تعينها على استخراج ما لديها من مواد خام، وثروات مذكورة في أرضها. جعل هذا الواقع المفاوضات المتعلقة بالشأن الاقتصادي تجري أحياناً على مستوى الدول في موضوعات تتعلق بالاستيراد والتصدير، وحرية العمل وحقوق المرور والإقامة، وتنشيط السياحة، ودعم التبادل الزراعي والصناعي.²

يعتبر التفاوض الاقتصادي من أهم المجالات التفاوضية، وقد اكتسب الإنسان مهاراته وخبراته التفاوضية من خلال ممارسة عمليات البيع والشراء وتبادل السلع والمنافع، وإبرام العقود التجارية المختلفة.³ ومن الأمثلة الواضحة على التفاوض الاقتصادي، تلك المفاوضات التي تديرها منظمة التجارة العالمية - التي تمثل المصالح الكبرى للدول الغربية - فيما بينها وبين الدول الراغبة بالانضمام إليها.⁴

¹ محمد حسن، مبادئ التفاوض، مرجع سابق، ص 63

² زياد السمرة، فن التفاوض، مرجع سابق ص 26

³ محمد حسن، مبادئ التفاوض، مرجع سابق، ص 63

⁴ زياد السمرة، فن التفاوض، مرجع سابق، ص 26

3.4.1 التفاوض التجاري

تعتبر التجارة من أقدم النشاطات الإنسانية وأكثرها أهمية في توطيد العلاقات بين الأفراد والدول وتطويرها، كما أنها كانت في ذات الوقت من أسباب النزاع، حيث عملت الدول على تأمين طرق التجارة، وكان استقرارها يقاس بمقدار الأمن المتوفر في هذه الطرق.¹ اتسعت العلاقات التجارية بين الأفراد والدول وتنوعت بأشكالها، فوضعت لها الدول القوانين المنظمة لعملياتها وأسس ممارساتها، كما نظمت طرق وآليات التفاوض وإجراءات التعاقد، وقننت القواعد والقوانين التجارية المطلوبة.²

يعد التفاوض التجاري نوع آخر من التفاوض، له جانب اقتصادي، وهذا النوع من التفاوض نشأ بعد أن تطورت العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والصناعية وتشابكت المصالح المختلفة المتعددة ونشأت المشاكل بين أصحاب العمل والعمال وبين المسؤولين عن المؤسسات الصناعية فيها وبين الجمهور.³

4.4.1 التفاوض على الحقوق والمطالب العمالية

كان من نتائج الثورة الصناعية وما تلاها من تطورات تقنية، وقفزات اقتصادية غير مسبوق أن تضخم حجم الأعمال، وتوسع نطاق التعاملات الإدارية والاقتصادية، وأدى اشتراك جهات عدة في عمليات الإنتاج والتسويق والبيع والإدارة، إلى ظهور حاجة لتنظيم العلاقة بين الأطراف المختلفة، الأمر الذي استدعي إنشاء إدارة تعنى بالعلاقات العامة في المؤسسات الصناعية الكبرى كوسيلة من أجل إيجاد التفاهم بين أصحاب الأعمال والعمال، وبناء جسور من علاقات التفاهم بين المنشأة والجمهور.⁴

¹ زياد السمرة، فن التفاوض، مرجع سابق، ص 29

² صالح العصفور، أساليب التفاوض التجاري الدولي، مرجع سابق

³ تاريخ وأنواع وخصائص ومجالات التفاوض، مرجع سابق

⁴ زياد السمرة، فن التفاوض، مرجع سابق ص 33

5.4.1 التفاوض الاجتماعي

هذا اللون من التفاوض يمارسه كل فرد منذ ولادته من أجل الحصول على احتياجاته، ويبدأ هذا التفاوض بمجرد أن يتعلم الطفل الصراخ ليحصل على طعامه، أو يعبر عن آلامه، ثم تتطور العملية التفاوضية من خلال إدخال أدوات جديدة على ممارستها من قبيل الابتسام أو تقطيب الحاجبين، وصولاً إلى استخدام الكلمة والقوة الجسدية في علاقاته مع أفراد الأسرة أو المجتمع، ويتطور شكل التفاوض بعد ذلك مع تقدم الفرد في العمر. فمثلاً تحتاج قضايا اجتماعية كالزواج وحل الخلافات الزوجية وحتى الطلاق إلى عملية تفاوضية تتم بين الفريقين، سواء بشكل مباشر أو عبر وسيط يتولى إتمام العملية التفاوضية، كما أن العلاقة مع الزملاء والجيران والأقارب لا تخلو من السلوك التفاوضي بين هذه الأطراف جميعاً.¹

5.1 منهجيات التفاوض

تختلف منهجيات التفاوض المعتمدة وفقاً للأهداف والنوايا المقصودة من قبل فريق التفاوض، فالفريق التفاوضي الذي يتخذ من العملية التفاوضية مدخلاً لتحقيق أهداف أخرى سيسعى بكل تأكيد لاعتماد استراتيجية أو سياسة أو تكتيك تفاوضي ينسجم مع الهدف المقصود، الأمر الذي يتطلب من فرق التفاوض التنبيه للمنهجيات التفاوضية المعتمدة من قبل الطرف الآخر، واستخلاص الدلالات المترتبة عليها لأن ذلك يساهم في فهم دوافع التفاوض للفريق الآخر، ويساعد على بناء المنهجية التفاوضية المناسبة على ضوء ذلك، كما أن أخذ ذلك في عين الاعتبار يختصر الكثير من الأزمان والجهود المبذولة في وقت ترواح فيه العملية التفاوضية مكانها بسبب الابتعاد عن مسوغاتها الحقيقية.

1.5.1 استراتيجيات التفاوض

الإستراتيجية هي الإطار العام الذي يحدد المسار ويقتن القواعد ويرسم المنطلقات الأساسية للعمل والمهام التفاوضية، إنها تتصرف إلى عملية تعبئة وتجديد وتوظيف كافة الأدوات

¹ محمد حسن، مبادئ التفاوض، مرجع سابق، ص 64

والإمكانات المادية وغير المادية، بما فيها العوامل السياسية والاقتصادية والقانونية والتكنولوجية لتهيئة المسرح للقيام بالعملية التفاوضية بنجاح، بمعنى أن الاستراتيجية التفاوضية تتعلق بفن استخدام القوة الشاملة لتحقيق الهدف التفاوضي العام.¹

يمكن تصنيف الاستراتيجيات التي يمكن أن يستخدمها المفاوض طبقاً لأسس مختلفة، فمثلاً لكل مفاوض هدف يسعى لتحقيقه، والهدف التفاوضي قد يختلف من مفاوض لآخر، وهنا ترتبط الاستراتيجية التفاوضية بطبيعة الهدف المراد تحقيقه، فالمفاوض الذي يُعنى بتوسيع قاعدة المنافع المشتركة، سيتبع استراتيجية تفاوضية تتلاءم مع الهدف وتسعى لتحقيقه، وفي حال كان الهدف التفاوضي يتعلق بالمكاسب الذاتية فقط دون فسخ المجال للطرف الآخر أن يحقق مثله، فإن الاستراتيجية التفاوضية في هذه الحالة ستكون تعبيراً عن الهدف التفاوضي أيضاً، ووفقاً للسلوك التفاوضي، فهناك استراتيجيات هجومية وأخرى دفاعية، تماماً كما أن هناك استراتيجيات التدرج واستراتيجيات الصفقة الواحدة.²

هناك جملة متنوعة من استراتيجيات التفاوض يمكن الإشارة لبعضها بإيجاز وهي كالتالي:³

- استراتيجية الإنهاك، وتأخذ بعدين، الأول يتمثل بمحاولة استنزاف وقت الطرف الآخر عن طريق تطويل مدة التفاوض دون أن تصل المفاوضات إلا إلى نتائج محدودة لا قيمة لها، والثاني يتمثل باستنزاف جهده وطاقاته إلى أقصى حد ممكن من خلال إشغاله بالقضايا الشكلية والفنية المتصلة بالموضوع التفاوضي.

- استراتيجية التشنيت، وهي من أهم استراتيجيات التفاوض، حيث تعتمد عليها الأطراف المتصارعة بشكل كبير إذا جلست إلى مائدة التفاوض، وتقوم هذه الإستراتيجية بفحص وتشخيص أهم نقاط القوة والضعف لدى الطرف الآخر، من خلال تحديد انتماء فريق

¹ محسن الخضيرى، مبادئ التفاوض، مرجع سابق، ص 74

² نادر أبو شيخة، أصول التفاوض، مرجع سابق، ص 215

³ بشير العلاق، إدارة التفاوض، مرجع سابق، ص 100-101

التفاوض وعقيدته ومستواه العلمي والفني والطبقي، وكل ما من شأنه أن يصبغه بصبغة الشرائح والطبقات، ومن ثم يتم رسم سياسة مأكرة لتفتيت وحدة وتكامل فريق التفاوض الآخر، كخطوة أولى على طريق إضعافه وابتزازه، تمهيدا للانتصار عليه تفاوضيا.

- استراتيجية إحكام السيطرة، (الإخضاع)، وتعد العملية التفاوضية وفقا لهذا المنهج معركة شرسة، أو مباراة ذهنية قاسية بين طرفين تتطلب حشد كافة الإمكانيات التي تكفل السيطرة الكاملة على جلسات التفاوض.

استراتيجية الغزو المنظم (الدحر)، وفقا لهذه الاستراتيجية يتم استخدام التفاوض التدريجي خطوة خطوة، ليمثل عملية الغزو المنظم للطرف الآخر، بحيث يتم استخدام جولات التفاوض التمهيدي لجمع أكبر عدد ممكن من المعلومات عن الطرف الآخر، ثم معرفة المجالات التي يمتلك فيها أوراق قوة تفاوضية ثم مساومته على التخلي عنها مقابل أثمان أقل بكثير مما تستحق.

2.5.1 سياسات التفاوض

تتنوع سياسات التفاوض وتعدد بما يتلاءم مع الأهداف التفاوضية للجهات المعنية. وتبعاً لذلك فإنها تأخذ صورا مختلفة، فمنها ما يقوم على سياسة الاختراق التفاوضية، أو سياسة الجدار الحديدي، ومنها ما يعتمد سياسة التعميق التفاوضية (التأكيد)، أو سياسة التعقيم التفاوضية (التشكيك)، ومنها ما يقوم على سياسة التوسع والانتشار، أو سياسة التضييق والحصار، ومنها ما يقوم على سياسة إحداث التوتر التفاوضي أو سياسة الاسترخاء التفاوضي، ومنها ما يأخذ بسياسة الهجوم التفاوضي، أو سياسة الدفاع التفاوضي، وبعضها يعتمد سياسة التدرج، وبعضها الآخر يعتمد سياسة الصفقة الواحدة، ومنها ما يقوم على سياسة المواجهة المباشرة، أو سياسة المراوغة.¹

¹ محمود ديبو، "المفاوضات أسسها ومهاراتها استراتيجياتها"، مرجع سابق.

3.5.1 تكتيكات التفاوض

تعرف التكتيكات بالخطط المرحلية، التي تستهدف تحقيق أهداف محددة في سياقات معينة، ويتم ذلك بالانسجام مع الأهداف الإستراتيجية لا بالخروج عن مقتضاها. ويرتبط التكتيك عادة بالعمليات التنفيذية والمناورات المستخدمة لتنفيذ الإستراتيجية، فهي إذا نشاط جزئي مقصود في إطار عام محدد سلفا هو الإستراتيجية.¹

6.1 عناصر التفاوض

تتكون العملية التفاوضية من عدة عناصر وهي:

1.6.1 الهدف التفاوضي

من القضايا الهامة قبل الدخول في العملية التفاوضية تحديد الأهداف المتوخاة منها، لأن الفشل في تحديد هذه الأهداف يضع المفاوض في مركز سيء أثناء المفاوضات لأنه لا يعرف عندها كيف يتصرف إزاء التكتيكات التفاوضية للطرف الآخر، ينبغي للمفاوض أن يعلم ما هو هدفه التفاوضي وما هو الهدف التفاوضي للطرف الآخر لأن هذا سيساعده على إيجاد أرضية مشتركة تتيح له التوفيق بين هذه الأهداف، وقد يتعسر على المفاوض أن يتعرف على الهدف التفاوضي للطرف الآخر قبل بدء العملية التفاوضية، وهنا يبرز دور القدرة التفاوضية للمفاوض في استكشاف أهداف الطرف الآخر، من خلال تحليل سلوكه التفاوضي واستشراف منهجيته التفاوضية.²

2.6.1 أطراف التفاوض

يكون التفاوض عادة بين فريقين أو أكثر، وقد تتدخل فيه أطراف أخرى متعددة لها علاقة أو مصلحة بالعملية التفاوضية، وتأخذ الأطراف التي تجلس وجها لوجه في العملية التفاوضية اسم الأطراف المباشرة، وهذا يعني أن هناك ثمة أطراف غير مباشرة وهي التي لها

¹ نادر أبو شيخة، أصول التفاوض، مرجع سابق، ص 215

² محمد حسن، مبادئ التفاوض، مرجع سابق، ص 91+104

علاقات قريبة أو بعيدة بعملية التفاوض، هذه الأطراف بإمكانها القيام بدور إيجابي أو سلبي تجاه عملية التفاوض بحكم ما تملكه من أوراق قوة يمكنها استخدامها في مواجهة أي من طرفي التفاوض وفقا لما تمليه مصالحها الخاصة، الأطراف غير المباشرة لا تجلس على مائدة المفاوضات بل تتوارى خلف الكواليس وتشرف على إدارة مسرح التفاوض.¹

3.6.1 القضية التفاوضية

مهما كان نوع التفاوض ومجاله، وأيا كان القائمون عليه، فإنه لا بد أن يدور حول قضية معينة أو موضوع محدد يمثل الإطار العام الذي تتفاعل في نطاقه العملية التفاوضية.² فالقضية تمثل حجر الرchy الذي تدور من حوله العملية التفاوضية برمتها، فهي بمثابة المحرك والباعث لقيام هذا الجهد. والقضية التفاوضية قد تكون إنسانية عامة، أو شخصية خاصة، أو اجتماعية، أو اقتصادية، أو سياسية أو أخلاقية.³

4.6.1 الموقف التفاوضي

التفاوض هو موقف ديناميكي يقوم على الحركة والفعل ورد الفعل، إيجابا وسلبا وتأثيرا وتأثرا، كما أنه يقوم على استخدام اللفظ والكلمة، والإشارة والجملة والعبارة، استخداما دقيقا ذكيا بين أطراف راشدة، وتستخدم من خلاله كافة القدرات والمهارات العقلية والبشرية، وهو موقف مرن يتطلب قدرات هائلة للتكيف السريع المستمر وللمواءمة الكاملة مع التغيرات المحيطة، بالعملية التفاوضية، وإتاحة وتوفير القدرات التي تمكن من تجاوز المشاكل والعقبات التي تواجه العملية التفاوضية وتنشأ خلالها.⁴

الموقف التفاوضي ينبغي أن يكون كلا عاما مترابطا، رغم أنه يتركب من جزئيات وعناصر كثيرة، لذا فإنه يسهل تناولها في إطارها الجزئي كما الكلي سواء بسواء، وهذا التمازج

¹ محمد حسن، مبادئ التفاوض، مرجع سابق، ص 45

² المرجع السابق، ص 45

³ بشير العلاق، إدارة التفاوض، مرجع سابق، ص 88

⁴ محمد حسن، مبادئ التفاوض، مرجع سابق، ص 44

يجب أن يكون بسيطاً وواضحاً بدون غموض أو لبس، ويمكن التعرف عليه واستكشاف معالمه دون التعرض لفقد أي جزء من أجزائه، وفي ذات الوقت ينبغي أن يكون متسعا وشاملا في مضمونه وما يتضمنه من ظروف فرضتها اعتبارات المكان والزمان.¹

7.1 التفاوض والمفاوضات

هناك تباين وتداخل بين تعبيري التفاوض والمفاوضات، التفاوض يفيد أن هناك موقفا تفاوضيا يتحدد وفقا لنوع العملية التفاوضية، وبتوازن المصالح والاتجاهات التفاوضية، وبالقدرات البشرية المشاركة فيها بما تملكه من استعداد شخصي ومعلومات ومهارات وتدريب، كالقدرة الذهنية والأذواق والدوافع، والقدرة على الابتكار والتفاني، والاعتزاز بالنفس ومهارة الاتصال، لا يستطيع المفاوض أن يتفاوض بفاعلية إلا إذا فكر في طريقة صنع القرار عند الطرف الآخر، كما أن الظروف التي تحيط بعملية التفاوض تؤثر بشكل أو بآخر على كل طرف من أطراف العملية التفاوضية وقد تؤدي إلى فشل هذه العملية.²

أما المفاوضات فتتعلق بالمجالات التفاوضية المختلفة، القانونية والدبلوماسية، والاجتماعية والإدارية، والتجارية، حيث يترتب عليها عقد صفقات أو إبرام اتفاقيات أو بيع وشراء، وتهدف إلى تخطيط تدفق الأعمال والأنشطة بين الدول والمنظمات والإدارات، وحل الصراعات والنزاعات بين هذه الجهات.³

يؤثر كل من الموقف التفاوضي، والقدرة التفاوضية، والهدف من التفاوض على طريقة سير العملية التفاوضية، حيث يشكل كل ما سبق عاملا ضاعطا لإنجاح العملية التفاوضية، والتسريع بظهور النتائج، ويقال مثل ذلك في حق التوازن في مصالح طرفي التفاوض، ومن المهارات التي يمارسها طرفي التفاوض كيفية تسخين القضية التفاوضية إذا أصابها الجمود والتكلس.⁴

¹ بشير العلاق، إدارة التفاوض، مرجع سابق، ص 86

² محمد حسن، مبادئ التفاوض، مرجع سابق، ص 59

³ المرجع السابق، ص 62

⁴ المرجع السابق، ص 59

8.1 البعد الثقافي للتفاوض

يلعب البعد الثقافي دوراً مهماً في عملية التفاوض بين الدول، الأمر الذي يفرض على كل طرف التعرف على الخلفية الثقافية للطرف الذي يفوضه، لأن اختلاف دلالات اللغة والسلوك الاجتماعي قد يؤدي في أحيان كثيرة إلى سوء الفهم الذي يعزز من غياب الثقة، ويتسبب بالتالي في تدهور العلاقات وتعقيد فرص حل النزاع، وهذا يتطلب معرفة واسعة لعادات الشعوب وتقاليدها وسلوكها، حيث تلقي تلك العادات بظلالها على عملية الاتصال وتحد من فاعليتها.¹

نظراً لكون طرفي التفاوض ينتميان لبيئتين مختلفتين، جغرافياً وسياسياً واجتماعياً، فإن هذا ينعكس على شكل فجوة ثقافية بينهما الأمر الذي يفاقم نظرياً من فرص التوصل لاتفاق بينهما، المطلوب من المفاوض أن يتفهم مثل هذه الفجوة، ويحسن التعامل معها بل ويسعى لتوظيفها لصالحه إن أمكن، حتى لا تتحول إلى أداة ضاغطة أخرى تقلل من فرص التوصل لاتفاق بينهما. غالباً ما تؤثر العوامل الثقافية على طرق التفاوض والاتصال، فالبينة المحيطة بالمفاوضين هي التي تحدد طريقة تفكيرهم، وكيفية رؤيتهم لأنفسهم وللناس، وكيفية رؤيتهم للنجاح، وتحديد ماهيته، وتأثير ذلك على أنماط سلوكهم وردود أفعالهم، كما تساعد القيم الثقافية على تحديد الاتجاه والمفاهيم والمعتقدات والقيم السلوكية التي تؤثر على العملية التفاوضية، فإذا كانت هذه العوامل التي تخص طرفي التفاوض متشابهة إلى حد ما، فهذا يؤسس لوجود تقارب في أساليب الاتصال والتفاوض، وستعكس آثار ذلك إيجابياً باتجاه التوصل لحلول بين المتفاوضين.²

الحديث عن الأبعاد الثقافية وتأثيرها على السلوك والنهج التفاوضي ليس جديداً، حيث يُعتبر نكلسون (Nicholson) أول من أشار عام 1939 إلى وجود نمط تفاوضي خاص بكل دولة، يعكس بشكل كبير ظروف الثقافة السائدة فيها. وقد ظهرت عدة دراسات أنثروبولوجية

¹ بوليت حزوري، دليلاً سعادة مترجماً، "أثر البعد الثقافي في عملية التفاوض، ب ت، أنظر الرابط، <http://www.peacebuildingacademy.org/ar/content/118>

² محمد حسن، مبادئ التفاوض، مرجع سابق، ص 277

واجتماعية وفلسفية ركزت اهتمامها على البحث في الفوارق بين الثقافات المختلفة انطلاقاً من التفاعل الكثيف الذي نجم عن تعدد الوحدات الدولية بعد حركة التحرر من الاستعمار وتقدم وسائل الاتصال والتنقل بين الدول.¹

إن أهم ما يحسم مسألة التباين الثقافي بين المتفاوضين هو الاتصال المباشر بينهما، فهو الكفيل بإزالة الغموض الذي قد يكتنف العروض التفاوضية والإجابات عنها، بحكم التباين الثقافي بين أطراف التفاوض. ومن الأمثلة الشائعة على مستوى التعامل الدولي الذي يؤكد أهمية الخبرة المشتركة في تحقيق التفاهم بين الأطراف، وأهمية فهم الخلفية الثقافية التي ينطلق منها المتفاوضون ما أورده عالم اللغويات الإيطالي أمبرتو إيكو (Umberto Eco) أنه عند تحليل الوثائق الخاصة بإلقاء القنبلة النووية على اليابان، قامت الولايات المتحدة، وقبل اتخاذ آخر الخطوات لتنفيذ عملية ضرب اليابان، بمحاولة التأكد من إمكان استسلام اليابان، دون الاضطرار لاستخدام القنبلة، وهنا استعانت الولايات المتحدة بالاتحاد السوفيتي ليقوم بجس نبض اليابان بخصوص الاستسلام الكامل والنهائي، إلا أن رسالة اليابانيين، التي نقلها السوفييت اتسمت بظاهرة حوارية يابانية حيث تضمنت استخداماً متعدداً لأدوات النفي مع أفعال التوقع والاستتكار والاستثناء، والتي فهم منها طرف الحوار الأمريكي رفض اليابان للاستسلام، بينما قصد الطرف الياباني من توظيف هذه الظاهرة الحوارية القبول بالاستسلام مع التفاوض، وليس الرفض.²

تظهر آثار البعد الثقافي في العملية التفاوضية عبر جوانب متعددة، وقد سعى الخبراء إلى دراستها انطلاقاً من بعض المؤشرات الأساسية التي تساعد على فهم الأسلوب التفاوضي للطرف الآخر ومنها:³

مؤشر التراتبية الذي يحدد مدى درجة التفاوت في امتلاك السلطة على اتخاذ القرار. فكلما كان مركز الشخص الذي يترأس فريق التفاوض عالياً كان قادراً على اتخاذ القرار

¹ محمد حسن، مبادئ التفاوض، مرجع سابق، ص 25

² أثر البعد الثقافي في عملية التفاوض، موقع الملتقى التربوي، 2012/1/14، أنظر الرابط،

<http://www.sef.ps/vb/multka351382/#.UK38XuT55GY>

³ بوليت حزوري، "أثر البعد الثقافي في عملية التفاوض"، مرجع سابق

التفاوضي إيجاباً أو سلباً، وبالتالي ترتبط عملية التفويض بالتوصل إلى حلول من خلال العملية التفاوضية بالرتبة الوظيفية التي يتقلدها المفاوض. إذا، يترتب على معرفة المستوى القيادي للمفاوض، معرفة مدى التوافق الذي يمكن الوصول إليه عبر العملية التفاوضية.

مؤشر الفردية الذي يحدد مدى قوة العلاقة الفردية-الجماعية ومتانتها. يقصد بهذا المؤشر فحص إمكانية وجود فرد أو أفراد في الفريق التفاوضي مستعدون للتعاون مع الفريق التفاوضي المضاد، أو تقديم عروض أكثر جدوى مما يقدمه الفريق الرسمي، أو القبول بما لا يقبله. إن وقوف المفاوض على حقيقة هذا المؤشر وما يعنيه، يفسح له المجال لمحاولة فتح طرق تفاوض التفاوضية (من تحت الطاولة) مع الطرف الآخر، الأمر الذي يسهل عليه إنجاز أهدافه التفاوضية، وبالتالي فإن فحص هذا المؤشر يفيد فرق التفاوض في إمكانيات اختراق الفرق التفاوضية المضادة من الداخل.

مؤشر الذكورة الذي يدل على السيطرة بين أطراف الفريق التفاوضي. ما تزال الكثير من ثقافات الشعوب ترى في الرجل رمزا للسلطة والقوة، ولما كان التفاوض يتطلب مثل هذه السمات، فإننا نجد أن كثيراً من الثقافات لا تنتدب النساء للمهام التفاوضية، وبالتالي فعند تدقيق النظر في فرق التفاوض، فإن التشكيلة التفاوضية الجنسانية تعطي مؤشراً واضحاً على ثقافة الجهة المفاوضة.

مؤشر التحكم بالشعور بالارتياح والتردد وعدم اليقين، والذي يفيد بطبيعة الشخصية المفاوضة ومزاياها الغالبة، فالشخصية الانفعالية التي لا تستطيع ضبط ردات أفعالها، أو تلك التي تتسم بالشك والتردد لن يكون من السهل التوصل معها إلى حلول تفاوضية.

9.1 الوسيط التفاوضي (الطرف الثالث)

يمكن للمفاوضات التي تتعد بين طرفين أن تشهد تدخل طرف ثالث يسمى الوسيط التفاوضي، وهو لا يمارس التفاوض نيابة عن أحد طرفي التفاوض، بل يسعى لتقريب وجهات النظر فيما بينهما ومساعدتهما في التوصل لحل ينال رضاها، يؤكد صائب عريقات أن

الوساطة ليست كالمفاوضات، كما أنها ليست تحكيماً، إذ التحكيم يعد مسألة أخرى، وحتى تتجح الوساطة لا بد أن تتال رضى وقبول طرفي التفاوض.¹

حافظ الوسيط الدولي للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية على ضرورة الفاعل منذ البدايات الأولى لانطلاق مسار التفاوض، فقد مثلت الولايات المتحدة دور الوسيط الأبرز في مجمل مراحل التفاوض، حيث اعتمدت سياسية الدبلوماسية المكونية منذ وقت مبكر للتجوال على مختلف الأطراف في المنطقة العربية، من أجل إيجاد أرضية مشتركة ينطلق منها الجميع نحو إيجاد حل للصراع القائم في فلسطين والمنطقة عموماً.

وبعد عدد من الزيارات المكونية لدول الصراع العربي- الإسرائيلي التي قام بها وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جيمس بيكر (الذي ارتبطت الدبلوماسية المكونية باسمه أول الأمر) تم توجيه خطابات الدعوة لأطراف الصراع العربي- الإسرائيلي لحضور مؤتمر مدريد للسلام في 1991/10/31م، برعاية رئيس الولايات المتحدة الأمريكية جورج بوش، ورئيس الاتحاد السوفياتي المتداعي جورباتشوف.² وفي ذلك إشارة تدل على محورية الدور الذي يلعبه الوسيط في العملية التفاوضية، حيث تفيد الوساطة الدولية بأن المشكلة محل التفاوض ليست شأنًا محلياً فحسب، بل إنها تقع في صلب الحسابات والمصالح للدول الكبرى.

تم تعزيز جهود الدبلوماسية المكونية بتعيين مبعوث خاص بشؤون السلام في (الشرق الأوسط)، فقد دأبت الإدارة الأمريكية على تعيين مندوب لعملية السلام في المنطقة، حيث أعلنت الخارجية الأمريكية مؤخراً عن تعيين مارتين إنديك (Martin Indyk) كمبعوث لعملية السلام في المنطقة.³ وهو تقليد دأبت عليه أطراف أخرى كالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

¹ صائب عريقات، الحياة مفاوضات، مرجع سابق، ص 47.

² عبد الرحيم جاموس، "الاطار المرجعي السياسي والقانوني لاتفاق اعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي"، وكالة قدس نت للأنباء، 2012/7/7، أنظر الرابط: <http://www.qudsnet.com/arabic/writers.php?maa=View&id=222982>

³ للمزيد أنظر الرابط: <http://almogaz.com/news/politics/2013/07/29/1030740>

الفصل الثاني

المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية

الفصل الثاني

المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية

1.2 تمهيد

تمثل مطلب الشعب الفلسطيني إثر تهجيريه من أرضه عام 1948 على يد الاحتلال الإسرائيلي الغاشم، باستعادة فلسطين وتحرير كل ما اغتصب منها، وإخراج المهاجرين اليهود الصهاينة الذين استوطنوها. ويسقط ما تبقى منها بيد الاحتلال عام 1967، أصبح الشعار المرفوع هو شعار تحرير فلسطين كل فلسطين من البحر إلى النهر. وقد أخذ هذا الموقف بالتبدل من الناحية الرسمية أو من ناحية القائمين على العمل الفلسطيني منذ عام 1968.¹ فلم تكتمل تمر ثلاث سنين على قيام ثورة الشعب الفلسطيني التي أطلقتها حركة فتح ضد الاحتلال الصهيوني عام 1965، حتى كانت هناك رؤى تتبلور وأصوات ترتفع وجهود تظهر، معبرة عن الاستعداد للتوجه لخيار التفاوض حلاً للقضية الفلسطينية.

ليس المطلوب استكشاف فرص نجاح الحلول التفاوضية في حينه - فذلك ضرب من العبث - وإنما الوقوف على الدلالات والمعاني التي يمكن استخلاصها على ضوء هذه التوجهات، ومحاولة التعرف على مكونات الخريطة التصورية والفكرية لرواد العمل الأوائل، تلك التي حددت طريقة التعاطي مع الشأن المتصل بالقضية الفلسطينية، وهي محاولة تفيد في الوقوف على مواطن القوة أو الضعف في تلك الخريطة، وما تأسس عليها من مناهج وخطط وسياسات للعمل في السياق المشار إليه.

تتطلب المحاولة لقراءة تلك الخريطة من أرضية تعتبر أن هذا الصراع ليس سحابة صيف عابرة سرعان ما تنقشع، أو مجرد نزاع بين شعبين ستطويه تطورات الحياة وتفاعلاتها السياسية، بل هو صراع ذو بعد تاريخي واضح، لا يخص جيلاً واحداً من أبناء الشعب الفلسطيني، فضلاً عن الأمة الكبيرة التي ينتمي إليها هذا الشعب. هذا يستلزم ضرورة الموازنة

¹ محسن صالح، "مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية"، المركز الفلسطيني للإعلام، ب ت، أنظر الرابط

<http://www.palestine-info.com/arabic/books/altasweyah/altasweyah1.htm>

بين معطيات الصراع اللحظية وبين معطياته الكلية الكبرى، وبالتالي التفريق بين إمكانات المعطى اللحظي وهي ظرفية حاضرة، وبين الإمكانيات الكلية وحقيقة غيابها لحظيا. هذا يدعو بالضرورة لأن تكون اجتهادات المرحلة لا تتعارض والبعد الكلاسيكي للصراع، أو تصنع حاجزا يحول دون تجنيد كل الطاقات على خط الصراع، والتي يتوقف حضورها بعد الغياب بعجلة دوران الزمن، التي ينبغي أن تظل حاضرة في ذهن من يقترح الحلول في لحظة تاريخية ما.

كما تستند أيضا إلى حقيقة كون الصراع في فلسطين يشكل تجسيدا لطبيعة وشكل توازنات القوى العالمية، وتعبيرا عن سياساتها النافذة، من هنا فإن الأبعاد الدولية لهذا الصراع هي في غاية الوضوح والتجلي، وهو ما يجعل من محاولات الوصول إلى حلول تفاوضية للقضية من خلال النظام العالمي وما يقرره من قوانين ويفرضه من حقائق، يبدو كالحرب بقاء البحر، ذلك لأن الانخراط في عمل كهذا يحتمل معنيين، الأول: العمل على تغيير القواعد والأسس التي يسير عليها النظام الدولي الذي أفرز فيما أفرز المظلمة الفلسطينية، وهذا المعنى مستحيل ويقول باستحالته عجز القيادة الفلسطينية عن مواجهة التجسيد المحلي لهذا النظام والمزروع في فلسطين ذاتها؛ الثاني: وهو محاولات البحث عن حلول وفقا للقواعد والمحددات والنظم السائدة، أي القبول بها والتسليم بما تقتضيه، وهو ما يتنافى مع حقيقة كون الثورة لا تخضع لقانون الأمر الواقع ولا تجاريه، بل تتمرد عليه وتسعى لتغييره، هذا فضلا عن أن القبول بتلك القواعد يتضمن قبولا بالاحتلال لأنه أحد إفرازاتها. لذا يرى الباحث أن التفكير في طرح خيارات التسوية وتطويرها وتكييفها مع حقيقة الأمر الواقع، الذي يفرضه الاحتلال والقوى الدولية المساندة يحتمل شكلا من أشكال النية السياسي، الذي ظهر في صورة توجهات ومواقف تضر بالقضية أكثر مما تفيدها.

2:2 إرهابات التوجه الفلسطيني للحلول التفاوضية

الحديث عن حالة التفاوض الفلسطينية الإسرائيلية التي تدور اليوم قد لا يثير الكثير من الفضول، حيث أمسى هذا النهج يمثل التعبير الأكثر واقعية للتعاطي مع هم القضية وفقا لوجهة نظر فريق التفاوض الفلسطيني. لكن الحديث عن ذات التفاوض والسعي له، وإعلان القبول به

في أوقات لم تنزل فيها جذوة الحماس للعمل العسكري متقدة وتفيض بالثورة والاندفاع، بالإضافة لسيادة الشعارات الكبيرة حينها من قبيل الكفاح المسلح لتحرير فلسطين كل فلسطين، لهو أمر يدعو للحيرة.

1.2.2 عروض الحل الفلسطينية المبكرة

تمثلت أولى الإشارات التي نشدت الحل السياسي التفاوضي للقضية الفلسطينية، فيما عرف بفكرة الدولة الديمقراطية العلمانية، والتي ظهرت مع نهاية ستينيات القرن المنصرم، وهي تمثل - وفقا لأصحابها- وصفاً قادراً على الاستجابة لتعقيدات الوضع الذي يلف القضية الفلسطينية خصوصاً ما يتعلق بأبعاده الدولية، ومداراة الأسئلة الناتجة عن تلك التعقيدات وما تفرضه من تحديات كبيرة تعترض سبيل المنتظمين على خط الدفاع عن فلسطين وقضيتها.

فقد عرض أبو إياد صلاح خلف في 10 تشرين الأول/أكتوبر 1968 هدف فتح الاستراتيجية وهو إنشاء دولة ديمقراطية في فلسطين يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود في مساواة وتكافؤ تامين، وقد تبنت منظمة التحرير الفلسطينية هذا الطرح في المجلس الوطني الخامس في شباط/فبراير 1969. يعني ذلك أن الفلسطينيين لم يعودوا يُصرون على خروج المهاجرين اليهود المعتدين من فلسطين، مهما كان عددهم وسنة هجرتهم، مع إعطائهم حق المواطنة الكاملة فيها.¹ وفي ذلك مخالفة واضحة لبنود الميثاق الوطني الفلسطيني.

وفي محاضرة للقيادي في منظمة التحرير - في حينه - محمود عباس ألقاها في تونس عام 1992، قال: "نذكر جميعاً أننا في عام 1968 طرحنا فكرة الدولة الديمقراطية الفلسطينية، التي يعيش فيها اليهود والمسلمون والمسيحيون على قدم المساواة على أرض الواقع".² يتضح أن فكرة الدولة الديمقراطية وإقامتها في فلسطين المحتلة، والتي طرحتها منظمة التحرير كانت البداية والمدخل لمسيرة التسوية السياسية للمنظمة، وإن أردنا الدقة فإن هذه الفكرة تمثل تجسيدا

¹ محسن صالح، "مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية"، مرجع سابق.

² محمود عباس (ابو مازن)، مباحثات السلام الفلسطينية الإسرائيلية، ط2، رام الله، بيلسان، 2011، ص 7

لأول تنازل سياسي فلسطيني بعد حرب 1967، وترجع جذور تلك الفكرة إلى حركة فتح أساساً مع نهاية عام 1967، ولكنها لم تخرج إلى العلن سوى في كانون الثاني/يناير 1968.¹

ينبغي الإشارة إلى أن فكرة الدولة الديمقراطية في فلسطين لم تكن ابتكاراً جاءت به حركة فتح، فقد كانت طرحته من قبل عصابة التحرير الوطني الفلسطيني (الحزب الشيوعي الفلسطيني فيما بعد) في عام 1946، أما أول نص مكتوب لحركة فتح يتضمن هذه الفكرة فقد جاء في ميثاق وقرارات المؤتمر الأول للتنظيمات الفلسطينية، الذي انعقد في القاهرة ما بين 17-20 كانون الأول/يناير 1968، وهو المؤتمر الذي دعت إليه وترعته حركة فتح.²

وفي المؤتمر الذي انعقد في القاهرة أيضاً عام 1969 تحت عنوان المؤتمر العالمي الثالث لنصرة الشعوب العربية، تم فيه المناداة بإقامة الدولة الديمقراطية على لسان نبيل شعث ممثل حركة فتح في المؤتمر بالقول: "إن فتح تقاتل في سبيل إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية يعيش فيها الفلسطينيون بكل طوائفهم من مسلمين ومسيحيين ويهود في مجتمع ديمقراطي تقدمي".³

وكان هاني الحسن أحد قياديي فتح قد صرح في محاضراته التي ألقاها في لندن عام 1989 بقوله: "إنني من موقعي في مركز صنع السياسة الفلسطينية، أستطيع أن أقول لكم بدون خوف من الوقوع في تناقض، بأننا كنا منهمكين في الجزء الأكبر من السنوات العشرين الماضية في صراع مصيري لتحضير الأرضية من جانبنا للوصول إلى حل سياسي عن طريق التفاوض مع إسرائيل، إن الحقيقة التاريخية الموضوعية هي أنه منذ عام 1968 أكرر 1968، بدأ ياسر

¹ أسامة أبو نحل وآخرون، مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أوصلو، ط1، القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، 2012، ص 167، كوبان، المنظمة تحت المجهر، ص 42، الصمادي، تجربة منظمة التحرير، ص 50

² أسامة أبو نحل وآخرون، مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أوصلو، مرجع سابق، ص 165، الكتاب الثانوي لحركة فتح، لعام 1968، فتح: الإعلام المركزي، 1969/2/20، ص 127-130؛ الشريف، البحث عن كيان، ص 177

³ أسامة أبو نحل وآخرون، مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أوصلو، مرجع سابق، ص 166

عرفات وأولئك الذين كانوا زملاءه الأساسيين في فتح، بدأوا يستوعبون الواقع، أي الحاجة إلى حل سياسي لنزاعنا مع إسرائيل، وقد مثل هذا التوجه نتاجاً لمحادثاتنا السرية - والتي كانت مذهلة في بعض الأحيان - مع الرئيس المصري جمال عبدالناصر بعد حرب عام 1967، وخلال أسابيع تقدمنا بأول اقتراح لحل سياسي، دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية، دولة يعيش فيها اليهود والعرب متساوين يستطيع فيها أن يصبح أي يهودي أو عربي رئيساً لها".¹

من الواضح أن الطرح السياسي القائم على فكر التسوية كان حاضراً بقوة في برنامج قادة فتح والمنظمة في وقت مبكر، والأغرب من ذلك أنهما تقدما بمبادرات للحل وهو ما يخالف المألوف والعرف السياسي. منطق الممارسة السياسية يقتضي قيام المعتدي الذي كسب جولة الصراع بأكملها بمبادرات التسوية، من باب أن الكرة باتت في ملعبه كما يقال، وأنه هو من يتعين عليه تقديم التنازلات من أجل السلام، لكنه لم يفعل بشكل رسمي وإن كان قد غرض الطرف عن ما تقدم به وزير خارجيته آنذاك من مبادرة عرفت باسم (مشروع آلون)، والتي حظيت بشهرة واسعة حيث تضمنت:-²

1. الحدود الشرقية للكيان الإسرائيلي هي نهر الأردن وخط يقطع البحر الميت من منتصفه.
2. ضم المناطق الغربية لغور الأردن والبحر الميت بعرض بضعة كيلومترات إلى نحو 15 كيلومتراً، وإقامة مستوطنات صهيونية زراعية وعسكرية ومدنية فيها بأسرع ما يمكن، وإقامة ضواحي سكنية يهودية شرقي القدس.
3. تجنّب ضم السكان العرب إلى الكيان الإسرائيلي قدر الإمكان.
4. إقامة حكم ذاتي فلسطيني في الضفة الغربية في المناطق التي لن يضمها الكيان الإسرائيلي.
5. ضم قطاع غزة للكيان الإسرائيلي بسكانه الأصليين فقط، ونقل لاجئي 1948 من هناك وتوطينهم في الضفة الغربية أو العريش.

¹ هاني الحسن، محاضرة مطبوعة بعنوان "الطريق الصعب للوصول إلى حل سياسي عبر التفاوض مع إسرائيل" ألقاها في لندن بتاريخ 1989/12/11، ص 8+9

² محسن صالح، مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، مرجع سابق

6. حل مشكلة اللاجئين على أساس تعاون إقليمي يتمتع بمساعدة دولية.

على الرغم من أن هذه المبادرة لم تكن تعبر عن الموقف الرسمي لحكومة الاحتلال، إلا أنه من الواضح أنها تبغي تحقيق جملة من الأهداف، من قبيل تعليل العرب والفلسطينيين وإلتهامهم، واستخدام العرض كآلية لجس النبض وقياس ردود الأفعال، بينما ينشط الاحتلال مستغلا الوقت لتغيير الوقائع على الأرض وتثبيت أقدامه عليها. في المقابل فإنه ليس بإمكان الطرف المهزوم، وهو صاحب الحق الذي خسر كل شيء إحراز تحقيق أهداف جوهرية من وراء العروض التي يتقدم بها، وإذا كان هناك من أهداف تكتيكية ثانوية يمكن تحقيقها فسيكون ذلك على حساب حقوق جوهرية وازنة.

ثمة فرق بين من يطرح المشروع السياسي وهو قادر على إنفاذه، وبين من يطرحه وهو لا يستطيع التحكم في مجرياته وتداعياته، بمعنى أن غياب القدرة على تحويل المقترح إلى واقع، سيفسح المجال لأن تكون السلبيات المترتبة عليه أكثر من الإيجابيات المتوخاة، ذلك لأن طرح المبادرات يكشف عن مستوى السقف المطلوب، فإذا كان صاحب المبادرة غير قادر على ترجمة مبادرته لواقع عبر حمل الآخرين على التعاطي معها، عندها سيلجأ الطرف الآخر لمساومته على التنازل خطوة عن السقف المطالب بالسابق، وهكذا دواليك. من هنا يكون الصمت في أحيان كثيرة أكثر جدوى من الكلام وتقديم العروض. إلى ذلك فإن الفكرة الجوهرية التي يقوم عليها الطرح المذكور لا تستند إلى الحق التاريخي المجرد للشعب الفلسطيني على أرضه، وإنما تأخذ بالحسبان ما استجد من وقائع على الأرض الفلسطينية بعد طرد أهلها منها واستبدالهم بالغزاة المحتلين.

يرى عمرو ثابت أن الدراسات التجريبية فيما يتعلق بالرابحين والخاسرين في المفاوضات "قد دلت على أن الأطراف التي تتمتع بمستويات عليا من الطموح وحد أعلى من المطالب، كانت تحصل فعلا على قدر أكبر من المكاسب، وفي عمليات التفاوض القائمة على الصراع وعدم التعاون كانت الأمور تنتهي بالخصوم ذوي الطموحات العالية إلى الفوز في سائر

الأحوال التي وقفوا فيها في مواجهة الذين يفتقرون إلى الطموح، وأوضحت كذلك أن المفاوضين الذين قدموا التسويات الأولى انتهى بهم الأمر إلى الخسارة في المحصلة النهائية".¹

هذا التطور في التعاطي مع الواقع كما هو، جعل تفكير القيادة الفلسطينية يتجه نحو الحل التحويلي لا الاستبدالي، كما ورد في مجلة الآداب في رؤيتها حول مفهوم الدولة الديمقراطية العلمانية.² تأخذ فكرة الحل التحويلي في عين الاعتبار طبيعة الاستعمار الصهيوني الاستيطاني الإحلالي لأرض فلسطين، المختلف جوهريا عن الحالات الاستعمارية التي كانت من نصيب البلدان العربية الأخرى من حيث: طابعه الإحلالي الذي يستهدف اقتلاع السكان الأصليين من أرضهم ووطنهم، وإحلال المستوطنين اليهود مكانهم، مستهدفا إقامة وطن قومي لليهود، يكون بمثابة وطن "أم" لليهود في العالم، وعدم توخيه مجرد تحقيق أغراض اقتصادية، بل تحقيق أغراض سياسية — إستراتيجية أيضا، واتخاذ من الدين (اليهودي) غطاء لجلب المستوطنين إلى فلسطين باعتبارها "أرض الميعاد" أو "أرض إسرائيل" التاريخية بالنسبة إليهم، ثم وقوف معظم الدول الغربية وراء إقامته (لأسباب سياسية ودينية واستراتيجية)، وعملها على تأمين استقراره وتطوره وتفوقه على محيطه.³

بدا في الأثناء، أن تحرير الأرض المغتصبة من المستعمر وهو ما يتم التعبير عنه بالاستبدال (استبدال قوى الاستعمار بقوى التحرر الوطني)، هو الحل المناسب لكل الحالات الاستعمارية غير الإحلالية، لكن لما كان الاستعمار الواقع على فلسطين من قبل الصهاينة هو استعمار إحلالي فإن ما هو متاح عمليا وفقا لأصحاب حل الدولة الواحدة هو الحل التحويلي، والذي يعني الخروج بتوليفة تتجاوز حقائق التاريخ والجغرافيا باتجاه الحل الوسط التي تتضمن القبول ببقاء الغزاة القادمين لأرض فلسطين يعيشون عليها، في نطاق الدولة الديمقراطية لأن موازين القوة على الأرض لا تسمح بغير ذلك. وبالتالي فإن المعنى الوحيد لمثل هكذا توجه هو الرضوخ لمنطق الواقع القائم.

¹ عمرو ثابت، مرجع سابق، ص 19

² مجلة الآداب، "محاولة نقاشية بشأن أطروحة "الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين التاريخية"، 2009/9/10
<http://www.adabmag.com/node/236>

³ المرجع السابق

يرى الباحث أن التحايل على الحقائق الواضحة والحقوق المؤكدة تحت ضغط الأمر الواقع لن يسهم في إيجاد الحلول بل يعمق المشكلة، ويشجع المعتدي على المزيد من العناد والتجبر، كنتيجة يملئها سوء إدارة القيادة الفلسطينية لشأن القضية. تتمثل مشكلة الشعب الفلسطيني مع الاحتلال باستناده إلى ظرف موضوعي دولي داعم له بلا حدود، فضلا عن نجاحه في القبض على قواعد القوة المادية اللازمة لإنفاذ أحلامه الاستيطانية، بين يدي هذه الحقائق نشب الصراع بينه وبين الشعب الفلسطيني، فإذا قامت القيادة الفلسطينية بالتعاطي مع مظاهر قوة الاحتلال كمسلمات نهائية لا يمكن تجاوزها، أو مواجهة ما تفرضه من وقائع على الأرض، عندها ينتفي الداعي للصراع أصلا، ويضيع معنى التدافع بين أمة تسعى للظلم والعدوان وأخرى تسعى لحماية كينونتها منه.

2.2.2 مبررات تقديم عروض الحل وفقا لأصحابها

هناك جملة من المبررات التي تساق لتسويق العروض المقدمة لحل القضية الفلسطينية منها:

- يرى إبراهيم أبراش أنه لم يعد من الممكن ومن المقبول أن تماطل الثورة الفلسطينية كثيرا حول طبيعة فلسطين الغد، حيث كانت اليهودية العالمية تستغل هذا السكوت لمصلحة إسرائيل، وهو ما دعا الثورة للتداول في هذا الشأن، وقررت بشكل مسؤول القيام بتحديد موقف تجاه المسألة، بتبنيها حل الدولة الديمقراطية الواحدة، وقد قامت حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح بتكليف أحد قادتها- أبو إياد- بطرحه رسميا.¹

- كان لاصطدام الثورة الفلسطينية بتعقيدات الواقع، خصوصا بعد أحداث الأردن*، وسلبية الموقف الرسمي العربي، بالغ الأثر في دفع حركة فتح أكبر فصائل الثورة الفلسطينية إلى

¹ إبراهيم أبراش، المشروع الوطني الفلسطيني من إستراتيجية التحرير إلى متاهات الانقسام، ط1، القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، 2012، ص 4.

* ما شهدته الساحة الأردنية من صراع عنيف وصل حد استخدام السلاح بين الحكومة الأردنية وقوات الثورة الفلسطينية في العام 1970

وضع الهدف الوطني الاستراتيجي موضع التداول والممكن، ولكن من خلال صياغة جديدة له، اعتقدت فتح أنها ستجد استحسانا من أطراف يهودية عالمية وأطراف دولية، هذه الصياغة أو هذا الهدف هو فلسطين الواحدة الديمقراطية التي تمنح اليهود المقيمين في فلسطين نفس الحقوق التي للعرب الفلسطينيين.¹

من الناحية المبدئية، فإنه ليس ثمة مشكلة في العمل لنيل استحسان الأطراف الدولية أو جهات بعينها، طالما بقي هذا العمل يدور في نطاقه الصحيح، وضمن حدوده المعقولة، ولكن المشكلة تظهر عندما تكون الأثمان المترتبة على هذه الأعمال أو المواقف أو العروض كبيرة، وإذا كان نيل استحسان الآخرين لا يتم إلا بتميع معاني القضية الكبرى - من قبيل القبول بمن هاجر من اليهود إلى فلسطين مواطنا شرعيا فيها- فنحن في غنى عن الحصول على استحسان كهذا، ثم إنه إذا كانت طبيعة المسألة التحررية الفلسطينية تختلف عن قضايا التحرر نظرا لاستثنائية الاحتلال الواقع على فلسطين، لدرجة اعتماد الحل التحويلي المشار إليه، فهل يبقى موضوع نيل استحسان الآخرين مهما لهذه الدرجة؟

وعلى افتراض صحة المنطق الذي يبنى عليه هذا التوجه، يعتقد الباحث أن القدرة على مواجهة الحقائق كما هي تمثل أقصر الطرق للعثور على حلول للمشاكل القائمة، ومن هذه الحقائق أن الأطراف الدولية المقصودة تمثل جزءا رئيسا من المشكلة التي ندفع نحن ثمنها، فهي إن لم تكن شريكا مباشرا في صناعة المأساة، فهي شريك غير مباشر بسكوتها الدائم تجاهها. من ناحية أخرى فإن الرسائل التي يتم إطلاقها للتأثير في مواقف الغرب، لها مفعول وتأثير مضاد يصيب وعي الشعب الفلسطيني والشعوب العربية كافة، تدفع باتجاه تدجينها- بقصد أو بغير قصد- على تقبل المحتل والشراسة معه وتقاسم الأرض وإياه. كما أن المنطق الذي يستند إليه مقدمو التبريرات يتناقض مع منطق الثورة، فالمنطق الثوري لا يقبل التعايش والتعاطي مع القواعد القائمة، وإنما يسعى دوما لتغييرها والضغط عليها لتكيف نفسها مع منطق الثورة، وإلا فما معنى الثورة إذا؟

¹ إبراهيم أبراش، المشروع الوطني الفلسطيني من إستراتيجية التحرير إلى متاهات الانقسام، مرجع سابق، ص 35

يرى بعضهم أن غياب موازين القوة العسكرية اللازمة للتحرير في الحال، يبرر البحث عن سبل التفاوض للحل، وبموازاة ذلك يقدم إبراهيم الدقاق رؤية تبدو أكثر وجاهة إذ يقول: "لا بد من التذكير كذلك بأن الصراع الفلسطيني العربي مع الصهيونية لا يدخل في دائرة الصراعات التي تحتل حلا مبكرا، فهو لا يستوي على سبيل المثال مع صراع فيتنام مع الفرنسيين والأمريكيين، ولا صراع كوبا مع الولايات المتحدة الأمريكية، و يكاد التطابق الجوهرى بينه وبين صراعات أخرى يختفي من المشهد. ولأنه كذلك فهو صراع غير تقليدي وطويل الأجل وأكثر تعقيدا من الصراعات الأخرى، ولا يستجيب مثل هذا الصراع لأساليب الحل التقليدية كالمواجهة العسكرية على سبيل المثال وهي مفضلة في الحالتين العربية والفلسطينية حاليا، من هنا يمكن النظر إلى الصراع العربي الإسرائيلي من مدخل الاشتباك والمشاغلة مع الطرف المعادي تحينا لقدم للفرصة التي تتضمن ظروفًا أفضل لإدارة الصراع".¹

يقترّب الدقاق في مقاربته التي قدمها كثيرا من المقاربات التي روجت لحل الدولتين من جهة توصيف طبيعة الاحتلال، ولكنه نحى منحى مغايرا في تصوره لطريقة الحل. فإذا كان الاحتلال الصهيوني لفلسطين ذو طبيعة احتلالية خاصة، فلا بأس بتبني خطة لمقاومته تغاير الخطط التي تم اعتمادها لمواجهة أشكال الاحتلال الأخرى، لا تتمثل بالقبول بمنطق الأمر الواقع، بل تجنح للمشاغلة حتى تتحسن شروط المواجهة.

ما تقدم يكشف عن حجم الخطورة التي تترتب على قيام أية حركة وطنية تقتض تأكيد العدالة والحقيقة والحرية واستعادة الحقوق، بالتنازل طواعية، وبمبادرة منها، عن روايتها دون أي مقابل أو تحول من الطرف الآخر؛ فذلك قد يضر بتلك الحركة، ويشكك في صدقية مراميها، بل يُضعف عدالة قضيتها.²

¹ إبراهيم الدقاق، "آراء ومناقشات حول إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية"، في عبد الإله بلقزيز وآخرون، منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة الحاصلة والمستقبل، ط1، ع 36، (تشرين أول/أكتوبر 2004)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص 95-101، ص 98

² مجلة الآداب، محاولة نقاشية بشأن أطروحة "الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين التاريخية"، مرجع سابق

3.2.2 عروض تفاوضية أخرى

لم تتوقف عروض التفاوض عند فكرة الدولة الديمقراطية، بل تعدتها باتجاه سقوف أدنى مما تضمنه حل الدولة الديمقراطية، وهذا ينفي الادعاء القائل بأن عرض حل الدولة الديمقراطية جاء في سياق التكتيك والمناورة السياسية ونيل استحسان بعض الجهات، حيث تتوالى العروض تباعا وبطريقة ينخفض فيها السقف مرة بعد أخرى.

سادت حالة من الضبابية فيما يتعلق بالطرح السياسي الذي تبناه المجلس الوطني الفلسطيني في العام 1970، فقد شهدت دورة المجلس التي انعقدت في القاهرة في الفترة من 30 أيار/مايو إلى 4 حزيران/يونيو من العام نفسه والتي شاركت فيها كل الفصائل الفلسطينية تراجعاً في الفكر السياسي الفلسطيني عن مطلب الدولة الديمقراطية الذي كان مطلباً واضحاً، فتم استبداله بصيغة جديدة هي "مجتمع يتعايش فيه جميع المواطنين" مما يعني إمكانية تعايش العرب واليهود في مجتمع واحد.¹

غير أن العروض الفلسطينية المقدمة من أجل تحقيق حل سياسي للقضية لم تتوقف عند ذلك، حيث لم يمض كثير وقت حتى بدأت بعض فصائل المنظمة بالبحث هنا وهناك عن حل آخر، وإن شئنا الصواب البحث عن أنصاف حلول بعد أن فشل الحل الأول المتمثل بالدولة الديمقراطية، وتمثل الحل الأخير والذي بدأ الإعداد له منذ فترة لكنه رأى النور في منتصف العام 1974، في البرنامج المرحلي الذي عرف باسم النقاط العشر، والمتمثل بإقامة سلطة وطنية فلسطينية على أي أرض يتم تحريرها، وكم كان البون شاسعاً بين المشروعين، وكم هبط سقف المطالب والحقوق الفلسطينية من تحرير كامل فلسطين إلى قيام سلطة وطنية على أي جزء من فلسطين.²

¹ أسامة أبو نحل وآخرون، مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى

أوسلو، مرجع سابق، ص 179

² المرجع السابق، ص 13

وعلى إثر الخروج الفدائي الفلسطيني من الأردن، أقر المجلس الوطني الفلسطيني برنامج النقاط العشر "البرنامج السياسي المرحلي" في دورته الثانية عشرة في 1-8 حزيران/يونيو 1974 في القاهرة. وقد أفسح هذا البرنامج مجالاً هاماً للتحرك السياسي الفلسطيني، ووضع عبارات مبهمة تُهيئ لاحتفال المشاركة في التسويات السياسية. فقد نصّ ميثاق منظمة التحرير على أن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، بينما ذكر برنامج النقاط العشر أن "منظمة التحرير تتنازل بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح، لتحرير الأرض الفلسطينية، وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها". فلم يعد الكفاح المسلح طريقاً وحيداً للتحرير، كما وافق البرنامج لأول مرة على تجزئة مشروع التحرير خطوة خطوة، والتخلي جزئياً عن المنهج السابق الذي يؤكد على شمولية التحرير كأمر لا يقبل التنازل.¹

3.2 الاتصالات مع الجانب الإسرائيلي

لم تقتصر توجهات القيادة الفلسطينية في تلك الفترة على طرح المبادرات والأفكار السياسية فقط، بل أقامت بالتوازي معها اتصالات مع قوى إسرائيلية ترفع شعار السلام، حيث أن فكرة التواصل مع هذه القوى كانت حاضرة لدى القيادة منذ انتهاء حرب عام 1973. وقد صرح صلاح خلف (أبو إياد) الرجل الثاني في منظمة التحرير في حينه ما نصه: "ينبغي أن ننتهي من سلبية ومزايدات الماضي! ف ال(لا) التقليدية في الحركة الفلسطينية ليست ثورية وجوبا، ولا ال(نعم) شكل من أشكال الخيانة ضرورة، بل قد يكون الرفض على العكس طريقة الهروب من المشاكل والتزوي بزي النقاء العقائدي المنحول"². وبذلك يكون جسر التواصل والاتصال مع المحتل يمثل البند التمهيدي الثاني -بعد بند العروض- لانطلاق مفاوضات حقيقية مع الاحتلال.

وكرجمة للرؤية التي قدمها أبو إياد كان أحد ممثلي المنظمة في أوروبا، وهو سعيد حمامي المقيم في لندن في حينه يرسل إشارات إلى الدول الغربية وإلى إسرائيل نفسها عن رغبة

¹ محسن صالح، مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، مرجع سابق

² أبو نحل وآخرون، مرجع سابق، ص 462، صلاح خلف، فلسطيني بلا هوية، ص 217

الفلسطينيين في التوصل إلى تسوية سلمية للصراع. ففي مقالين وردا في الصحف البريطانية أولها في تشرين الثاني/نوفمبر 1973، والآخر عشية افتتاح مؤتمر جنيف في ذات العام دعا حمامي إلى مشاركة الفلسطينيين في مؤتمر السلام، وإلى قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة على أساس الاعتراف المتبادل بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، وذلك بعد أن أكد أن هدف قيام الدولة الديمقراطية بات بعيد المنال.¹

وفي محاولة لاسترجاع الماضي، كان بالإمكان تقسيم تلك الاتصالات السرية التي تمت بين منظمة التحرير والجانب الإسرائيلي إلى مرحلتين: الأولى اتسمت بالتمهيد للتآلف بين الفريقين الفلسطيني والإسرائيلي وهي المرحلة الاستطلاعية، والتي اتصفت بالسرية التامة وترجع بداياتها إلى عام 1968، والتي لم يُكشف عنها إلا في منتصف السبعينيات من القرن الماضي. فقد كلف ياسر عرفات ممثل المنظمة في لندن سعيد حمامي بفتح قناة سرية مع الإسرائيليين أتاحت لعرفات إرسال رسالة إلى اسحق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك. وفي عام 1975 تمكن إدوارد مور تيمر (Edward Mortimer) الصحفي بصحيفة التايمز (The Times) اللندنية من عقد لقاء جمع بين حمامي وأوري أفنيري* (Uri Avnery) في لقاء تفاوضي لم يكشف عنه إلا بعد عشرة أعوام في كتاب العدو الصديق لأفنيري.²

قال إبراهيم أبراش: "في العام 1974 وبفعل ما أنتجته حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973، من مفاعيل وتداعيات سياسية وعسكرية، نضجت فكرة التسوية من تحت الرماد، وزجرت محاولة التحايل على الحقوق التاريخية بالحديث عن مشروع سلطة وطنية على أي شبر من الأرض يمكن تحريره أو يعطى لنا، ومع أن فكرة السلطة أو البرنامج المرحلي كما سمي آنذاك لم يعن التخلي عن مشروع الدولة الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني-فلسطين

¹ صلاح خلف، فلسطيني بلا هوية، مرجع سابق، ص 228

* صحفي وعضو كنسيت سابق وأحد أشهر نشطاء اليسار الإسرائيلي

² أبو نحل وآخرون، مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أوسلو،

مرجع سابق، ص 465

من البحر إلى النهر - إلا أن هذا التوجه أدى لانقسام حاد في الساحة الفلسطينية، وأصبحت فكرة الدولة على جزء من فلسطين التاريخية محل تنظير".¹

وفي سياق مواز، قدّم خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني الفلسطيني في 14 أيار/مايو 1982 مشروعاً سماه أفكاراً للنقاش لحل النزاع، حيث دعا إلى انسحاب الكيان الإسرائيلي من الأراضي المحتلة سنة 1967، وإقامة الدولة الفلسطينية على تلك الأراضي، وأن تكون أحكام الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة هي المرجع القانوني. يقترب الحسن بطرحه هذا كثيراً من المشاريع العربية التي رفضتها م.ت.ف دائماً وبإصرار، والتي تعترف ضمناً بالكيان الصهيوني وتتنازل عما اغتصبه من أرض سنة 1948. يعكس طرح الحسن (الذي ظهر وكأنه مشروع خاص) حالة النقاش الدائرة في صفوف القيادة الفلسطينية، وارتفاع أصوات التيار "الواقعي" المتراجع عن الثوابت ضمن منظمة التحرير، وكان أقرب إلى بالون اختبار لجس نبض الشارع الفلسطيني والعربي وردود الفعل الدولية.²

4.2 ما بعد الخروج من بيروت

يرى أبراش أن تيار التسوية السلمية عند بعض الفلسطينيين كان قد نضج وتقوى داخل المنظمة قبل الغزو الإسرائيلي للبنان، ولكن فقدان المنظمة لتواجدها على الأراضي اللبنانية، جعلها أضعف في مواجهة الضغوط العربية والدولية التي تطالبها بالاعتراف بإسرائيل وبالقرارات الدولية. وفي تلك المرحلة بدأ تيار التسوية الفلسطيني يتقوى. وعندما خرجت قوات منظمة التحرير من بيروت، لم تخرج لتقود الثورة من مكان آخر، بل لتقود حركة سياسية تؤمن بالتسوية السلمية ومستعدة للانفتاح على الشرعية الدولية.³ وهو ما يؤكد على حجم التغيير في

¹ إبراهيم أبراش، المشروع الوطني الفلسطيني من إستراتيجية التحرير إلى متاهات الانقسام، مرجع سابق، ص 26

² محسن صالح، مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، مرجع سابق

³ أسامة أبو نحل وآخرون، مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى

أوسلو، مرجع سابق، ص 334

الرؤية لدى القيادة السياسية، أو بعبارة أخرى يؤكد عزم هذه القيادة على تحويل الأفكار التفاوضية المطروحة سابقاً إلى برنامج عمل حقيقي.

اتضح أن من أهم تداعيات الغزو الإسرائيلي للبنان وإنهاء الوجود العسكري الفلسطيني فيه، طرح مشروع السلام العربي الذي أقرته قمة فاس في أيلول/سبتمبر 1982، وإن المشروع العربي المذكور يعترف صراحة وللمرة الأولى رسمياً بدولة إسرائيل كدولة من دول منطقة الشرق الأوسط، وإن العرب رسمياً ومنذ تبني ذلك المشروع ألغوا من فكرهم السياسي مشروع تحرير فلسطين الانتدابية، وباتوا يأملون فقط بدولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران/يونيو 1967.¹

وفي هذا السياق، أوضح الحسن أنه نتيجة لحرب 1982، فقد دار حوار طويل داخل حركة فتح بين المدرسة التي تريد مواصلة الكفاح المسلح حتى النصر أو الاستشهاد، وبين المدرسة التي تريد الجنوح للحلول التفاوضية التي تبنت شعاراً يقضي بضرورة القيام بالحصاد، فالنضال المسلح يزرع والنضال السياسي يحصد، مع إن وضع مقولة الزرع والحصاد موضع التنفيذ أمر بالغ التعقيد في ظل افتقاد الأرض، والنصر العسكري الذي لا يستثمر لا يفرق عن الفشل. على أية حال، ارتأت قيادة منظمة التحرير والتي هي في الأساس قيادة فتحاوية بعد خروجها من بيروت أن تغير من توجهها الثوري، إلى الولوج رسمياً في عملية التسوية السلمية أو حسب ما ذكر هاني الحسن نفسه إلى بداية مرحلة الحصاد. ولكن في ظل الفشل العسكري لمنظمة التحرير، ثم خروجها نهائياً من الأراضي اللبنانية فإن تلك العملية (الحصاد) سيترتب عليها مخاطر جسيمة؛ فالثمار ستكون غير ناضجة ولن يكون بوسع الزارع أن يحصل على أي ثمن مناسب يتلاءم والجهود الذي تم بذلها طيلة فترة طويلة من الزمن.²

يبدو أن ما استجد من ظروف على وقع خروج المنظمة من لبنان قد عززت خيار المرحلة المقبلة لدى القيادة، ذلك الخيار الذي تم التمهيد له منذ سنين، وكان من الإشارات الدالة

¹ أسامة أبو نحل وآخرون، مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أواسط، مرجع سابق، ص 364،

² المرجع السابق، ص 338-389

على ذلك قيام عرفات بزيارة مصر عام 1983، التي كانت تمر بفترة مقاطعة عربية صارمة بسبب توقيعها اتفاق كامب ديفيد للسلام مع إسرائيل عام 1978.

وفما يتعلق بهذه النقطة تحديداً، أفصح المفكر الفلسطيني غازي الصوراني عن السبب الذي دعا ياسر عرفات للتوجه إلى مصر قائلاً: "أرى من المفيد العودة إلى الوراثة قليلاً لدراسة العلاقة بين عرفات وأنور السادات؛ فعلى الرغم من القطيعة الرسمية العربية مع السادات بمجرد توقيعها على كامب ديفيد خريف عام 1978، فإن عرفات حافظ على قنوات للاتصال بالسادات، عبر القنوات السرية (الدبلوماسية والأمنية المصرية والفلسطينية)، وعبر عناصر فلسطينية ذات ارتباط معروف بأجهزة الأمن المصرية. وفي هذا الجانب، أعتقد أن كلا من النظام المصري وعرفات كانا حريصين على استمرار العلاقة فيما بينهما بغض النظر عن طبيعة النظام الحاكم في مصر"¹

يذهب أبراش للقول بأن ما دعا ياسر عرفات للتوجه إلى مصر وإنهاء القطيعة مع النظام المصري، يعود للاتصالات الأمريكية الفلسطينية التي جرت في نهاية الحرب الإسرائيلية على لبنان عام 1982 من خلال المبعوث الأمريكي اللبناني الأصل فيليب حبيب. ففي هذه الاتصالات قدمت الإدارة الأمريكية وعوداً للفلسطينيين بأنه في حالة خروج قوات منظمة التحرير من لبنان، فسوف تنظر واشنطن بالاعتراف بالمنظمة وبتحريك العملية السلمية. وكانت مصر البوابة المناسبة لذلك نظراً لتوقيعها اتفاقية سلام مع إسرائيل ولعلاقتها المتميزة مع واشنطن.²

5.2 حال منظمة التحرير ما قبل انتفاضة عام 1987

واجهت منظمة التحرير الفلسطينية ظروفًا قاسية بعد خروجها من بيروت عام 1982، وقد صُحِبَ ذلك تشتت لقواتها وكوادرها باتجاه أماكن عديدة وبعيدة عن حدود الوطن المحتل. وقد تُوِجِتْ تلك المرحلة بحالة من الاستضعاف السياسي الذي أُلْمَ بها خلال 1986-1987،

¹ أسامة أبو نحل وآخرون، مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أوسلو، مرجع سابق، ص 374

² المرجع السابق، ص 374

وحالة متزايدة من محاولات التهميش.¹ يؤكد أبو نحل أن منظمة التحرير قد تعرضت للتجاهل من الجانب العربي، ولم يعد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية مرغوبا فيه في أي من الدول العربية لزيارتها.²

ستصيب تداعيات هذا الحال قدرات المنظمة على مواجهة التحديات وتحمل الأعباء والاضطلاع بالمسؤوليات، فقد شكلت تلك الظروف عامل ضغط باتجاه إخراجها من دائرة اللعبة السياسية، وفقا لقانون التدافع الذي يحكم العلاقة بين طرفين تمثل هي إحداهما. غني عن القول إن مقاومة تلك الظروف يشكل عبئا آخر يضاف لسلسلة الأعباء الملقاة أصلا على عاتق المنظمة التي تدافع عن حقوق الشعب. هذا يفيد أن ثمة تحديات أخرى ناشئة تواجه منظمة التحرير تتمثل في الاحتفاظ بقدرتها على البقاء طرفا في الخريطة السياسية، وليس أمام المنظمة في مثل هذه الحالة سوى خيارين إما الاستجابة لمنطق التدافع والذي يقضي بخروجها من اللعبة، أو محاولة التبدل والتحوير في قواعد الصراع تكون هي شريك في إنتاجها وتنفيذها، وهي بذلك تضمن بقاءها في واجهة الحدث السياسي. الحديث عن قواعد جديدة للصراع لا يمثل إفرازا لمعطيات لحظية قسرية، ولم يكن أمرا مستجدا بالنسبة لقيادة المنظمة التي تحدثت عن الحلول السلمية واستعدادها للتعاطي معها بشكل مبكر في مسيرتها.

6.2 الانتفاضة الفلسطينية في كانون الأول/ديسمبر 1987

الانتفاضة هي حالة احتجاجية شعبية تعبر الجماهير من خلالها عن ردة فعلها تجاه استمرار العدوان من جهة، وشعورها بعدم نجاعة الحلول والمنهجيات المعتمدة لمواجهته من جهة أخرى، يتعين على كل مركبات المشهد السياسي، بما فيها الجانب الفلسطيني مراجعة أدبياتها وضبط سياساتها وفقا لإيقاع نبض الشارع، لأن مسببات الانتفاض لا تتوقف على ظلم العدو فقط، بل قد تشمل أيضا على سوء إدارة المعركة التي تتولاها القيادة.

¹ محسن صالح، "مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية"، مرجع سابق

² أبو نحل وآخرون، مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أوسلو،

مرجع سابق، ص 16

يذهب كثير من الكتاب والمحللين لاعتبار أن الانتفاضة الفلسطينية في العام 1987 قد انطلقت بعفوية وتلقائية، حيث لم تكن الإدارة الأمريكية الطرف الوحيد الذي فاجأته تلك الانتفاضة، بل امتدت تلك المفاجأة لتشمل كل القوى الإقليمية والدولية المعنية بشؤون الصراع في المنطقة بما في ذلك قيادة منظمة التحرير، والحكومة الإسرائيلية ومؤسساتها البحثية وقوات احتلالها. فقد ظلت الإدارة الأمريكية تظن على مدار أسابيع قليلة، مثلها مثل الحكومة الإسرائيلية والقيادة الفلسطينية في الخارج أن الانتفاضة هي كأي هبة من الهبات العديدة التي قام بها أبناء الضفة والقطاع أواخر عام 1986 وفي الشهور الأولى من عام 1987.¹

يرى الباحث أن ثمة ضرورة لتفكيك المعنى الذي يحمله مفهوم العفوية للوقوف على زاوية النظر التي تبدو فيها الانتفاضة عفوية حقا، وهذا يفيد بعدم تعميم المعنى على كل الزوايا التي يمكن من خلالها قراءة قيام الانتفاضة على مسرح الأحداث. إذا كان المقصود بالعفوية أنها لم يخطط لها أحد، ولم تكن تعبيراً عن فعل مقصود بشكل مسبق، أنتجه فاعل ما بإرادته القصدية، فهذا صحيح قطعاً، لكن عند تناول مفهوم العفوية بدلالاته الفلسفية الواسعة وإسقاطه على الانتفاضة فإنها لا تبدو كذلك على هذا الأساس، لأنها كانت ردة فعل طبيعية تجاه أفعال وسياسات استهدفت الشعب الفلسطيني، ومحصلة أكيدة للظلم الواقع عليه من خلال استباحة أمنه وتهديد مستقبله، وتعبيراً عن آليات التدافع غير المتناهية بين محتل ظالم وشعب يحاول دفع هذا العدوان عن نفسه، لذلك فقد مثلت الانتفاضة استجابة لأسباب جوهرية ومقدمات موضوعية. هذا يفيد بأن على القيادة السياسية أن تعي دلالات ومغزى التحرك الشعبي وأن توفر له سبل الديمومة والثبات، لا أن توظفه لتعزيز رؤيتها للحل التفاوضي.

1.6.2 الانتفاضة في برنامج عمل المنظمة

جسدت الانتفاضة الفلسطينية الأولى دفعة كبيرة للقضية الفلسطينية على طريق التحرر من قيد المحتل، وأنعشت منظمة التحرير التي كانت تكابد عزلة إقليمية ودولية تماماً كما أنعشت آمال الشعب الفلسطيني بإمكانية الخلاص من الاحتلال. يؤمن الباحث أن الانتفاضة تتضمن

¹ ممدوح نوفل، الانقلاب أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني الإسرائيلي "مدريد-واشنطن"، ط1، رام الله: دار الشروق

للنشر والتوزيع، 1996، ص 17

جانبيين، الأول: أنها تفجير لطاقات كبيرة مختزنة لدى الشعب الفلسطيني على شكل ذخير استراتيجي مكنون، هنا يبرز معنى العطاء الذي تجسده الانتفاضة، والذي يعم كل ذي صلة بالشعب صاحب الانتفاضة، وهو ما ينسحب على المنظمة بوصفها ممثل الشعب الفلسطيني؛ الثاني: إن الانتفاضة بوصفها اندفاعات حماسية، وطاقات شعبية تحررت من عقالها، وتعبير عن صرخات مكبوتة، فإنها بحاجة إلى تقنين وترشيد وتعهد وضبط ورعاية حتى تنتصر أو تحقق من الأهداف ما يوازي التضحيات على أقل تقدير.

وعليه، فإن مسؤولية القيام بذلك تقع على كاهل الأطر الفصائلية لا سيما منظمة التحرير ممثلة الشعب الفلسطيني. يثبت واقع الحال بالنسبة للمنظمة أنها فطنت للجانب الأول الذي يوفر المكاسب فاستثمرتها لجهة التأكيد على الحلول التفاوضية، حيث يؤكد قريع بقوله إنه "كان لا بد أن نسعى لقطف ثمار الانتفاضة وتضحياتها وهي الحدث الذي هز العالم... وسيكون مأساويا لو تحولت الانتفاضة إلى فرصة ضائعة مثل العديد من الفرص الضائعة في تاريخنا العربي والفلسطيني".¹ يتضح أن قيادة المنظمة قد حرصت على استثمار الانتفاضة وسارعت لقطف المكاسب التي أنتجتها، لكنها في المقابل غفلت عن الجانب الآخر المتعلق بالمسؤولية تجاه تطويرها والبناء عليها حتى تحقق أهدافها البعيدة.

شكلت انتفاضة 9 كانون الأول/ديسمبر 1987 لمنظمة التحرير رافعة سياسية كبيرة، وكرّست من جديد الهوية الفلسطينية. كما ساهمت في إبراز صور الظلم الذي يمارسه الاحتلال على الشعب الفلسطيني من جهة، ومعاناة شعب يرزح تحت الاحتلال ويرفضه ويقاومه بكل ما لديه من قوة من جهة أخرى، حتى لو لم يكن ذلك بغير الحجارة. نجحت الانتفاضة في فرض واقع جديد، تصدرت من خلاله القضية الفلسطينية مرة أخرى جدول أعمال الأمم المتحدة والقوى الكبرى والبلاد العربية ووسائل الإعلام العالمية. وقد حاولت المنظمة استثمار الفرصة لتقدم نفسها طرفاً مقبولاً لا يمكن تجاوزه لأية تسوية متعلقة بالقضية.²

¹ أحمد قريع، حوار مطبوع مع مركز جنين للدراسات الإستراتيجية، ثمانية أعوام على مؤتمر مدريد للسلام أين السلام، 18-17 ص 1999/10/30-1191/10/30

² محسن صالح، مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، مرجع سابق

يرى أبو نحل أن اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى في الأراضي المحتلة عام 1987، عمل على انتشار منظمة التحرير من كبوتها وعزلتها، لتعيد لها ألقها من جديد وبزخم لم تكن تحلم به من قبل، ولكن قيادة المنظمة لم تتمكن من استثمار الانتفاضة في إعلاء سقف المطالب الفلسطينية فوجدناها تتساق عن قصد أو دون قصد وراء وهم الحل السلمي للقضية الفلسطينية.¹

بدأت قيادة منظمة التحرير في النصف الأول من عام 1988 النقاط أنفاسها بعد الخروج من بيروت وما تلاه من انقسام داخلي وحروب على المخيمات الفلسطينية في لبنان، فقد أعطتها الانتفاضة حقنة جديدة للحياة.² هنا يبرز التجسيد الحي والدور الطبيعي للشعوب من خلال التأكيد على أنها الفاعل الحقيقي والمؤسس لجهد النضال الوطني، وأنها كانت وستبقى السبابة للميدان، فيما تقوم الأطر السياسية باللاحق بها. ولكن الأمر لا يتوقف عند هذه الجزئية، بل يتعداها لتجسير هذا النضال لتحقيق تطلعات مغايرة لما تريده الشعوب، وحتى من غير أن يتم مشاورتها في ذلك.

ووفقا لبلال الحسن، فقد كان حال المنظمة من التراجع ما جعل بعض قادتها يعتبرون مجيء الانتفاضة بمثابة خشية خلاص لاحت وسط مياه البحر الهائجة التي انتشلتها من وهبتها وأطلقت مكانها من جديد على المستوى الدولي.³ وقد أثر ذلك على طريقة تعاطي المنظمة مع الانتفاضة، حيث شكلت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة لينضبط إيقاع المقاومة مع إيقاع تحركها السياسي. وصدرت عن بسام أبو شريف - المقرب من ياسر عرفات - إحدى مؤشرات الاستعداد للتسوية والتنازل في الرسالة التي نشرها في حزيران/يونيو 1988 ودعا فيها إلى السلام والتعايش مع إسرائيل.⁴

¹ أبو نحل وآخرون، مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أوصلو، مرجع سابق، ص 16

² ممدوح نوفل، الانقلاب أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني الإسرائيلي "مدريد-واشنطن"، مرجع سابق، ص 20

³ بلال الحسن، قراءات في المشهد الفلسطيني عن عرفات وأوصلو وحق العودة وإلغاء الميثاق، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2008، ص 69

⁴ محسن صالح، "مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية"، مرجع سابق

كان من المأمول على ضوء الدور الريادي الذي قام به الشعب الفلسطيني عبر الانتفاضة، أن تقوم القيادة الفلسطينية بتطوير آليات الانتفاضة، والمراكمة على إنجازاتها للتأسيس لمسار آخر يتجاوز أطروحات التسوية والتفاوض، لكنها بدلا من ذلك جعلت منها أداة تضغط بها لتعزيز فرص أطروحات السلام التي عرضتها من قبل، وهي بذلك تفرغ معاني التحول والقدرة على التغيير الذي جسده الانتفاضة من مضامينها، لجهة الاستمرار في التأكيد على مسارات التفاوض.

ذهب المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر المنعقد ما بين 12-15 تشرين الثاني/نوفمبر 1988 " لوضع برنامج فلسطيني جديد، بناء على نصائح عربية وسوفييتية، تضمن تنازلات جديدة، على أمل أن تجعل من المنظمة طرفاً مقبولاً (أمريكياً وإسرائيلياً) للدخول في أية تسوية سياسية" وقد تضمن هذا البرنامج التالي¹.

1. اعتراف المنظمة رسمياً لأول مرة بقرار تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية رقم 181 الصادر عن الأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947.
2. اعتراف منظمة التحرير رسمياً لأول مرة بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 الصادر في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1967، وبالقرار رقم 338، الصادر في 22 تشرين الأول/أكتوبر 1973.

3. إعلان المجلس "استقلال فلسطين" الذي كان من الناحية الفعلية عملاً عاطفياً و"أملاً" أو "حلماً" لم تتراءى بداياته الأولى بعد. ولم تكن له أية إسقاطات حقيقية على أرض الواقع.

4. الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة بمشاركة القوى الكبرى، وجميع أطراف الصراع بما فيها م.ت.ف، وعلى قاعدة قراري مجلس الأمن 242 و338 والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير.

¹ محسن صالح، "مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية"، مرجع سابق.

5. انسحاب الكيان الإسرائيلي من الأراضي المحتلة سنة 1967.

6. إلغاء إجراءات الضم الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع وإزالة المستوطنات.

7. حل قضية اللاجئين وفق قرارات الأمم المتحدة.

8. وضع الضفة والقطاع لفترة محددة تحت إشراف الأمم المتحدة لتوفير مناخ مناسب لأعمال المؤتمر الدولي، ولتسهيل الوصول إلى تسوية سياسية، ولتمكين الدولة الفلسطينية من ممارسة سلطتها الفعلية.

اتسم رد الفعل الأمريكي على مقررات المجلس الوطني المشار إليها بالحدز، حيث اعتبر البيت الأبيض أن ثمة تطورا إيجابيا قد طرأ في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني، إلا أنه أفصح عن رغبته بدراسة المقررات التي اتخذت في الجزائر بانتباه.¹

وقد كان من أبرز التجلّيات التي ترتبت على برنامج المنظمة الجديد المشار إليه أن فتحت الإدارة الأمريكية حوارا معها عبر سفارتها في تونس. حيث أدار السفير روبرت بلليترو (Robert Pelletreau) جولات عديدة من الحوار مع قيادات في منظمة التحرير. " فقد استمرت جولات الحوار بين الوفدين الأمريكي والفلسطيني منذ السادس عشر من كانون الأول/ديسمبر 1988 وحتى الرابع عشر من آب/أغسطس 1989 فطوال هذه الجولات لم يتقدم الموقف الأمريكي خطوة ملموسة واحدة، وبقي عمليا يتلاعب بالصيغ الملتبسة".²

أملت المنظمة في إحداث تغيير في مواقف الإدارة الأمريكية المنحازة للموقف الإسرائيلي دوما، وقد استعانت بشخصيات أكاديمية وازنة تقيم في الولايات المتحدة وغيرها من أجل المساعدة في إذابة الجليد من حول علاقة الإدارة الأمريكية بمنظمة التحرير، وعند تقييم

¹ نبيل حمدي، "رياح الرفض الأمريكي، باردة أم ساخنة"، مجلة شؤون فلسطينية، (العدد 189، كانون الأول/ديسمبر 1988)، ص ص 102-107، ص 103

² س.ش، "زبود الفعل على نتائج مؤتمر فتح"، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 198 أيلول/سبتمبر 1989، ص ص 111-

الموقف إزاء ما حققه الحوار بعد مرور عام على انطلاقته تبين أنه لم يحقق إلا تقدماً قليلاً، وذلك نظراً للدعم الكامل الذي تقدمه الولايات المتحدة للحكومة الإسرائيلية.¹

الملاحظ أن قيادة المنظمة لم تسع لتطوير الخطاب السياسي والارتقاء بالسقف المطالبي بما ينسجم مع الأفق المتسع الذي صنعتته الانتفاضة، وأن جل ما قامت به هو الاتكاء على قوة دفع الانتفاضة، من أجل تحسين ظروف تواجدها على المشهد السياسي من جهة، والعودة للتأكيد على القبول بالحلول السلمية من جهة أخرى.

وقد عبر الدجاني عن الموقف الذي تبنته منظمة التحرير تجاه الانتفاضة بالقول: في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1988، بدا أن الاجتهاد الذي اعتبر أن النضال في هذه المرحلة هو تحرك سياسي تسانده الانتفاضة قد فاز على الاجتهاد الذي يرى أن النضال في هذه المرحلة هو متابعة الانتفاضة حتى تعم ويلتحم بها محيطها العربي، ويكون التحرك السياسي مسانداً لها حتى تنتصر بالتحرير.² ويضيف بالقول إن السبيل الوحيد لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي هو بإحداث تحول بنائي في توازن القوى من خلال استكمال التحول داخل الوضع الفلسطيني وفي الدائرة العربية بعامة.³ وهو يعتبر بذلك أن الانتفاضة تمثل فرصة للانطلاق نحو أفق سياسي جديد وليس أداة لتسويق ما هو قائم منذ عقود.

يرى عبد الإله بلقزيز، أن الانتفاضة تعبر عن النبض الحي للشعب الفلسطيني، وهي تأتي في سياق ما يسميه "الاشتغال الطبيعي" الذي ينبغي أن لا يتوقف، حيث اعتبر أن "المستقبل الوطني الفلسطيني لم يتعرض للتبديد والتصفية إلا حين كفت آلة الممانعة الوطنية عن الإشتغال الطبيعي، لتفسح المجال أمام خيارات سياسية أخرى تستبعد فعل المقاومة من المشهد، وتجنح إلى

¹ س.ش، "عناصر جديدة لـ"هجوم السلام" الفلسطيني، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 200، تشرين الثاني/نوفمبر 1989، ص ص 114-118، ص 114+115

² أحمد الدجاني، الانتفاضة الفلسطينية وإدارة الصراع، مرجع سابق، ص 5

³ المرجع السابق، ص 144

السير في سبيل التسوية والمساومة حتى دون أن يكون في رصيد حقائق التوازن في القوة ما يسمح بذلك، أو يسبغ الشرعية الاضطرارية عليه".¹

كان المطلوب أن يظل الاشتغال الطبيعي الذي يجسده الفعل الشعبي هو العنوان الأول المتعين على القيادة السياسية الاستناد إليه، ورسم مسارات السياسة وفقا لمقتضاه. في الوضع الطبيعي لا يوجد مجال لأن يكون هناك فواصل بين القيادة السياسية وبين النبض الشعبي حيث كان قادة منظمة التحرير يمثلون في الأساس قادة الثورة الشعبية، ولكن مع مرور الوقت وانخراط تلك القيادة بالعمل السياسي والتوسع فيه، وبسطه لمساحات تزيد كثيرا عن الحاجة التي يتطلبها الصراع، أدى ذلك لتطبع أولئك القادة بقواعد العمل السياسي وتعودهم على ألامعيه ومصالحه ومتطلباته، ومن ثم الانتقال رويدا رويدا من الحالة الثورية الشعبية إلى الحالة السياسية الرسمية. تبقى التداخلات بين المستويين قائمة، وتظل الخطوط الفاصلة بينهما غير واضحة، وطبقا لذلك يبقى سلوك القادة السياسيين دائم التآرجح والانتقال فيما بين المساحتين؛ لكن عند نقطة ما، يظهر هناك افتراق بين المستويين الثوري الشعبي والسياسي الرسمي. في رأي الباحث تمثل الانتفاضة مثالا حيا على حالة الافتراق هذه، اتضحت على وقع استثمار القيادة السياسية للواقع الذي أفرزته الانتفاضة من أجل تعزيز فرص مسارات التفاوض.

هذا وقد تطور الموقف المتعلق بالبحث عن حلول تفاوضية، إلى أن قبلت منظمة التحرير رسميا في تشرين الثاني/نوفمبر 1988 حلا للصراع مع الإحتلال يتضمن قيام دولتين. وتقضي شروط الحل الذي التزمت به منظمة التحرير الفلسطينية قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة عاصمتها القدس الشرقية، وتوافق على أن تكون منزوعة السلاح عموما، وتقبل وضع قوات دولية لحفظ السلام على طول حدودها مع إسرائيل، وتضع حدا لجميع أشكال الهجوم على إسرائيل انطلاقا من أراضيها، وتمتنع عن عقد تحالفات مع دول الرفض العربية.

¹ عبدالإله بلقزيز، "موضوعات سياسية من أجل إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية"، في عبدالإله بلقزيز وآخرون، منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة الحاصلة والمستقبل، ط1، ع 36، بيروت: (تشرين أول/أكتوبر، 2004) مركز

دراسات الوحدة العربية، ص ص 11-45، ص 12

ومن المرجح أنها ستوافق على تسوية مشكلة اللاجئين على أساس عودة رمزية لإسرائيل مشفوعة بتعويض اقتصادي دولي واسع النقاط للاجئين وإعادة توطينهم في العالم العربي.¹

7.2 التحولات الدولية ما قبل مؤتمر مدريد

يعتبر أحمد صدقي الدجاني أن المتغيرات الدولية التي تمت في أوائل العقد الأخير من القرن العشرين لم تكن مفاجئة بل حصيلة لتفاعلات مستمرة، وقد تمت في محيط دولي تفاعلت فيه عوامل متعددة. وقد استخلص الدجاني عدة نتائج حول علاقة التحولات الدولية بالقضية الفلسطينية معتمداً على عدة تقارير وقراءات لخبراء بارزين وكان من هذه النتائج:²

أولاً: إن أثر العامل الدولي في الصراع العربي الصهيوني سيتضاءل في هذه المرحلة في حين سيزداد أثر العامل المحلي فيه. ومن بين الشهادات التي اختارها للتدليل على هذه النتيجة ما قاله دان دانيير (Dan Diner) الأستاذ في جامعة تل أبيب، ونقلته جريدة البوست (Jerusalem post) يوم 1989/11/17، إن العالم يتغير بدرجة كبيرة اليوم، وإن إسرائيل التي ركبت موجة الصراع بين الشرق والغرب ستكون في خطر، وستصبح منطقة الشرق الأوسط بغياب الصراع بين القوتين العظميين مجرد منطقة نزاع أو خلاف عادية في نظرها، وستتضاءل قيمة إسرائيل الإستراتيجية، وإن ما يجب على قادة إسرائيل أن يخافوا منه ليس وجود ألمانيا موحدة جديدة، بل نظام عالمي جديد لا يعود لوجود إسرائيل فيه أهمية عالمية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

وفي سياق متصل فقد صرح جورجي أرباتوف (Georgi Arbatov) المستشار الأعلى لبريجنيف (Bregenev) للتلفزيون الأمريكي في 1989/11/14 قائلاً: إن التغيرات العميقة في أوروبا الشرقية خلقت مشكلات في جميع البلدان، إن ما يجري الآن هو سقوط للحرب الباردة، وهذا سيخلق مشاكل عديدة للولايات المتحدة ويدعو لإحداث تغييرات عديدة في التفكير السياسي التقليدي. ويضيف الدجاني بأن أعظم المسؤوليات الملقاة على كاهلنا نحن العرب على ضوء هذه

¹ جيروم سلينر، دراسات عالمية انهيار العملية السلمية الفلسطينية الإسرائيلية، أين الخلل، ط1، ع45، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، الإستراتيجية، 2002، ص 14

² أحمد الدجاني، الانتفاضة الفلسطينية وإدارة الصراع، ط1، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1990، ص 266

النتيجة تتمثل باكتشاف مدى أهمية دور الانتفاضة وضرورة دعمها وتصعيدها وتفعيل تأثيرها ضمن العامل المحلي.

ثانياً: إن قيمة الكيان الصهيوني كقاعدة استعمارية استيطانية إستراتيجية ستتضاءل من وجهة نظر الإستراتيجية الأمريكية، وأنا كأمة سنجعلها تتضاءل هي الأخرى لو أحسنا قراءة هذه التحولات. ومن بين الشهادات التي اختارها للتدليل على هذه النتيجة ما قاله الأمريكي الصهيوني مارتن إندرانيك (Martin Indranic) في جامعة تل أبيب ونشرته جريدة بوست (post Jerusalem) في 1989/11/17 إن التغيرات الجيوسياسية من المحتمل أن تلغي أهمية إسرائيل كحليف استراتيجي بمرور الزمن، وأن هناك شعوراً لدى واشنطن بأنها قد كسبت الحرب الباردة، ولذا فإنه لا حاجة لها بحلفاء لمواجهة التأثير السوفييتي، لكن إسرائيل ستبقى ذات أهمية للسياسة الأمريكية في المنطقة في مواجهة التطرف والتعصب الديني.

إذا كانت النتائج التي توصل إليها الدجاني تدور في دائرة الممكن والمحمّل، فإن استنتاجات فريق التفاوض المغايرة هي محتملة أيضاً، وكان الأولى بهذا الفريق أن يبنى على الرؤية القائمة على استنتاجات الدجاني، طالما أن النتيجة محتملتان، ولأن الأخذ بهذا المذهب ينسجم مع المسار التاريخي في التعاطي مع الاحتلال ولا يناقضه. وكان بالإمكان أن يترتب على هذا الأخذ فارق جوهري وحاسم باتجاه تحويل هذه النتيجة إلى حقيقة من خلال توظيف الإرادة والطاقات الكامنة للدفع بهذا الاتجاه. ما يقصده الباحث، أن سياسة النظام الرسمي العربي والفلسطيني، كانت تستجيب وما تزال لحركة التحولات الدولية، وتعتمد بإخلاص للتكيف معها، بيد أنها كانت قادرة على المشاركة الفاعلة في صناعة تلك التحولات وتحديد مساراتها، والدفع بها للتواءم مع مصالحها الخاصة. وكان أحد أهم المداخل المتاحة لذلك هو تطوير الانتفاضة وتعميمها على شعوب المنطقة العربية، لكن النظام الرسمي لا يرضى بذلك حقيقة لأنه سيكون أول الخاسرين عندما تتحرر إرادة الشعوب من قيودها.

وبذلك يتضح أن خطوط السياسة الرسمية العربية بما فيها الفلسطينية تبدو محكومة وتابعة، ولا تتوفر لديها الإرادة كي تكون مشاركة ومستقلة، إذ هناك انفصام مز من ما بين إرادة

الشعوب وتوجهاتها وآمالها، وما بين سياسات الجهات الرسمية. من هنا يستبعد الباحث قيام الأنظمة بالاستثمار في طاقات الشعوب وتوظيفها في معركة التحرر كموقف ثابت وذلك لسببين: الأول يتعلق بكون المستوى السياسي لم يعد لديه وقت لانتظار النتائج المترتبة على استثمار كهذا، إذ بات يتطلع للحلول الآنية والسريعة؛ والثاني أن كل حراك شعبي يتضمن إحتمالا عاليا لإفراز قيادات بديلة تكون أكثر قربا لنبض الشعوب، وهو الأمر الذي لا يحبذه المستوى الرسمي، بل هو مستعد لدفع الأثمان الكبيرة كي لا تصبح إمكانية كهذه متاحة.

1.7.2 قراءة منظمة التحرير للتحولات الدولية وأثر ذلك على توجهاتها التفاوضية

اعتبرت منظمة التحرير أن جملة المتغيرات الدولية التي حصلت في بدايات العقد الأخير من القرن العشرين والتي أسفر عنها خسارة حلفاءها الدوليين، قد أسهمت في إضعاف موقفها النضالي ضد الاحتلال، يبدو أن ذلك يأتي في سياق محاولات تبرير ذهابها لخيار التفاوض، ينبغي أن تقوم العلاقة التي تجمع أصحاب القضية بمن يناصرهم على أساس أن صاحب القضية هو العنصر الأهم وقطب الرchy في المواجهة وليس المناصرين، من هنا فإن مسارات النضال يجب أن تتوقف في الدرجة الأولى على إمكانات صاحب القضية، لا على إمكانات الأنصار الذين لهم حساباتهم ومصالحهم، وعليه فالتذرع بضعف هؤلاء للولوج في مسارات التسوية هو تأكيد على فقدان أصحاب القضية للقوة الدافعة الذاتية التي تعين على الصمود على طريق البدايات الأولى، والنتيجة هي دخول المنظمة لمعترك التفاوض مستصحبة ضعفها، وهو الأمر الذي يخالف قواعد التفاوض الصحيح.

كان من الممكن تطوير الانتفاضة الشعبية لترقى من حالة الاحتجاج إلى حالات أكثر تقدما على طريق المواجهة مع الاحتلال، لتشكل رافعة مهمة باتجاه تحصيل الحقوق الفلسطينية، والاستفادة من حركة التحولات الدولية وتوظيفها لصالح الأهداف التي تدفع الانتفاضة من أجلها، كما كان بالإمكان الاتكاء على قوة الدفع التي جسدها الانتفاضة، والعمل باتجاه تعميمها لتصبح عنوانا للجماهير العربية للتعويض عن آثار خسارة الحلفاء الدوليين.

أشار سليمان صالح إلى الاهتمام الواسع الذي نالته الانتفاضة على المستوى الشعبي العربي، والدور الذي لعبته في زيادة ثقة الإنسان العربي بنفسه، وإحياء الآمال التي مانت لديه، الأمر الذي يهيء الفرصة لتطويرها وتعميمها وجعلها حالة عربية يتم توظيفها في خدمة قضايا الأمة المصيرية لا سيما القضية الفلسطينية.¹

يؤكد بلقزيز أن الانتفاضة الفلسطينية تمثل بمعان كثيرة، واحداً من أهم العناصر التي يمكن اعتمادها من أجل استنهاض العمل الوطني في العالم العربي، فالانتفاضة تقدم أسلوباً مختلفاً في مشاغلة الاحتلال الإسرائيلي، ولفت الأنظار إلى مظلمة الشعب الفلسطيني، وهو أسلوب يستند إلى الكتلة الشعبية العريضة التي تسعى لاستنزاف الحياة اليومية للعدو. كما تقدم حلاً لأزمة الثورة الفلسطينية التي نشأت تاريخياً بسبب إشكالية المجال (مجال عمل الثورة الذي كان دائماً في الخارج)، ناهيك عن أنها تضع شعار الوحدة الوطنية رهن شروط الإمكان، لأول مرة بهذا الحجم وهذه الأهمية. ويضيف أن قيمة الانتفاضة لا يمكن حصرها في مجالها الفلسطيني المتصل بقضية الصراع العربي الصهيوني، إنها تتعدى ذلك إلى كونها باتت تشكل عاملاً حاسماً في تثوير الوضع العربي وإطلاق بعض تناقضاته، حيث تحولت الانتفاضة إلى نموذج نضالي لدى السواد الأعظم من الشبيبة العربية والأطفال العرب.²

من هنا فإن الإساءة في استثمار طاقات الشعوب، والعجز عن إدراك دورها الحاسم في تقرير معادلات الصراع ينطوي على مخاطر كبيرة. مثلت الانتفاضة الفلسطينية فرصة جديدة لفرض قواعد جديدة للصراع، وكان بالإمكان البناء عليها وتطويرها، وتعظيم المكاسب المترتبة عليها لأقصى درجة، لكن ذلك يتوقف على أمرين، الأول: إدراك قيمة تحول الإرادة الشعبية إلى أداة تعمل بقوة في الميدان؛ الثاني: الوقوف على حقيقة الأسباب التي تجعل شعباً ما ينتفض بعنفوان في وجه المحتل. لكن يبدو أن النتائج المتواضعة التي ترتبت عليها تشير إلى سوء تقديرات المستوى السياسي تجاهها.

¹ سليمان صالح، الانتفاضة الفلسطينية ثورة الذات الحضارية، ط1، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1992، ص50

² عبد الإله بلقزيز، "مستقبل العمل الوطني في الوطن العربي في ضوء التحولات الدولية"، مجلة المستقبل العربي، (العدد

145، السنة الثانية عشرة، آذار/مارس 1991)، ص 14

8.2 مؤتمر مدريد للسلام

واكب انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في الثلاثين من تشرين الأول/أكتوبر 1991، جملة من التحولات الدولية والتبدل في موازين القوة العالمية، ونتج عن ذلك تركيز لأسباب القوة والهيمنة والتأثير لدى جهة دولية واحدة بعد أن كانت تتقاسمها قوتان دوليتان. من نافل القول، إن هذه التحولات كانت في غير صالح العرب والفلسطينيين، وإن استنتاجا كهذا لم يأت اعتباطا بحال، حيث تعكس النتائج مقدماتها بدقة.

فقد مثلت محطة مدريد نهاية شوط مثخن بالجراح والتراجع والعثرات بالنسبة للطرف العربي بعد أن خسر الحرب، وليس المقصود بهذه الحرب معارك 1967، أو 1973، ولكن ما حل بعد اتفاقيات كامب ديفيد، من مزيد من التفسخ وغياب التضامن العربي، ثم حرب الخليج من انهيار شامل في الجبهة العربية ككل، وبالتالي من تخلي رسمي عن خيار المواجهة التاريخية، العسكرية وغير العسكرية مع إسرائيل، وما يتضمنه ذلك من اعتراف بالعجز عن تحقيق الأهداف العربية وفي مقدمتها تحرير الأراضي المحتلة بالقوة، والقبول من ثم بمبدأ التفاوض من منطلق التسليم بالهزيمة والتخلي عن خيار الحرب.¹ وبناء على ما تقدم، فإنه من غير المعقول أن يفتح مؤتمر مدريد آفاقا للأطراف التي دخلته بوصفه تنويجا لمسيرتها العائرة، حيث أن العمل والصراع السياسي لا يتضمن معاني العمل الخيري، حتى تقوم الأطراف الأخرى بإسداء معروف للعرب والفلسطينيين عبر فسخ المجال ليحققوا مكاسب من وراء مسار التفاوض.

على ضوء تجربة الكفاح الفلسطيني التي تزامنت بالحديث عن الحل التفاوضي، ومع استصحاب حالة التراجع التدريجي التي واكبت هذه المسيرة، وبالوصول إلى مدريد، يتضح أن الجانب الآخر قد بنى على هذه المعطيات واعتبر أن مدريد تصلح للانطلاق نحو مرحلة جديدة يكرس فيها تفوقه وهيمنته ويمنحها شرعية ما برحت تفتقدها، ويسعى لتكريس وجوده في ظل

¹ برهان غليون، نقد السياسة العملية-1- العرب ومعركة السلام، ط1، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1999،

النظام العالمي الجديد وفرض أمر واقع، ولم يكن معنياً بالوصول لحلول للصراع تقبلها الأطراف ذات العلاقة.

يذهب بكر عبد المنعم إلى القول إن فكرة عقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط يأتي كجزء متمم لضرورات إنجاز ما يسمونه النظام العالمي الجديد، فقد كانت الولايات المتحدة هي المصمم الرئيس والمهندس والعرا ب لهذا المؤتمر. هذا معناه أنه لا يمكن توقع نتائج لصالح الشعب لفلسطيني.¹

1.8.2 البيئة السياسية الدولية وتفرد الولايات المتحدة برسم المسارات

اتسمت البيئة السياسية الدولية بانفراد الولايات المتحدة بقيادة النظام الدولي الجديد، فتحول العالم إلى نظام القطب الواحد مع غياب قدرة القوة العظمى الأخرى على معارضة هذا الدور؛ ونتيجة لذلك قامت الولايات المتحدة باستخدام ما يعرف بالشرعية الدولية في تمرير سياساتها على العالم. كل ذلك في ضوء انغماس العالم بتحديات العولمة التي دفعت بتراجع دور الأيديولوجيا المحلية والإقليمية، وانكماش سيادة الدولة وتقلص أهمية الحدود السياسية، وزيادة التوجه نحو حل النزاعات بالطرق السلمية.²

لم تتصرف الولايات المتحدة انطلاقاً من ضرورة إنهاء النزاعات على قاعدة العدل، بل تصرفت من واقع مصالحها ومصلحة حليفها إسرائيل، حيث أنها اكتفت بمهمة "تسهيل عملية المفاوضات والقيام بدور المضيف والراعي لها دون الضغط على الأطراف المعنية، وترك العملية تضغط نحو الوصول إلى تسوية استناداً إلى ميزان القوى، والذي تعلم مسبقاً أنه لصالح الطرف الإسرائيلي، والتركيز على عملية المفاوضات في حد ذاتها، دون العناية بجوهرها ونتائجها".³ ترى مها عبد الهادي، أن السعي لعقد مؤتمر مدريد منذ البداية كان قد تم في سياق

¹ بكر عبد المنعم، دولة فلسطين مؤتمر السلام من مدريد إلى أوسلو، ط1، إصدار أول، بيروت: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1994، ص8

² أحمد سعيد نوفل وآخرون، المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، شهرية الشرق الأوسط، ط1، ع 217، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط سنة 2011، ص 11

³ المرجع السابق، ص 13،

التعبير عن الرؤية الأمريكية الهادفة للحفاظ على مصالحها ومصالح حليفاتها الاستراتيجية (إسرائيل) في المنطقة.¹

هذا يؤكد أن كل الجهود ذات الصلة بالمؤتمر من تجنيد وتحشيد وإقناع (تلك التي قامت بها الإدارة الأمريكية)، ومن ثم القبول والمشاركة من قبل الأطراف الإقليمية والدولية قد لا تكون تعبيراً صادقاً عن الرغبة بالبحث عن السلام والدفع لتحقيقه، بقدر ما تكون استجابة لمقتضى التحولات السياسية العالمية. ولذلك فإنه يتعين التفريق بين السعي لتحقيق السلام كحالة تؤكد كل الأطراف المعنية برغبتها بالتوصل إليه، وبين انطلاق هذه المساعي كاستجابة تملئها حركة التحولات الدولية، أو كمدخل لإعادة ترتيب الخريطة السياسية الدولية، كمهمة لاحقة اقتضتها تلك التحولات المذكورة.

يؤكد أحمد الدجاني أنه أصبح واضحاً لدى كثيرين ممن أخطأوا قراءة السياسة الأمريكية أن إدارة الرئيس بوش لم تكن تطمح لإيجاد حل للقضية الفلسطينية، وأن ما كانت تطمح إليه هو إعادة تشكيل المناخ السياسي في منطقتنا ليكون ممكناً بعد ذلك قبول الفلسطينيين بحكومة ذاتية على أجزاء من الضفة والقطاع.²

يتضح من السياق، أن القبول بمسار مدريد وفقاً للظروف الدولية المواقفة يمثل انجراراً لهذا الطريق أكثر منه قبولا واعياً بالنسبة للطرف الفلسطيني، الأمر الذي ينفي أحد أهم شروط التفاوض، ويؤكد على غياب الأسس الصحيحة لعملية كهذه والمتمثلة بالقدرة على القبول أو الرفض بملء الإرادة، إذ بدا أن الطرف القوي هو من يقرر حول المؤتمر فيما يخص منطلقاته وأهدافه ومآلاته، وما على الطرف الضعيف سوى الحضور، لا ليتم منحه حقوقه وإنجاز السلام، بل لتأخذ العملية كامل أركانها الشكلية بوصفها تفاوضاً يجمع فريقين أو أكثر.

¹ مها عبد الهادي، "مؤتمر مدريد للسلام" في إبراهيم أبو جابر وآخرون، مستقبل وسيناريوهات الصراع العربي الإسرائيلي، مؤتمرات 48، ط1، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2001، ص ص 163-180، ص 165

² أحمد الدجاني، الانتفاضة الفلسطينية وإدارة الصراع، مرجع سابق، ص 144

2.8.2 دلالات مصطلح "مؤتمر مدريد للسلام"

من الواضح أن التباين في ثقافات الأمم والشعوب ينعكس على دلالة المصطلحات والمفاهيم المتداولة، وينسحب ذلك بكل تأكيد على "مفهوم السلام"، فقد كثر الحديث منذ ثمانينيات القرن المنصرم عن "المؤتمر الدولي للسلام" في الشرق الأوسط، حيث يعكس ذلك المصطلح المفهوم الخاص للسلام لدى الغرب انطلاقاً من وحي الثقافة السياسية الغربية، ومع ذلك فقد عمدت الولايات المتحدة وإسرائيل إلى التحايل على مفهوم السلام الذي يجسد الرؤية الغربية الخاصة.

ظهرت فكرة المؤتمر الدولي للسلام في منتصف القرن التاسع عشر، وهي تعني ببساطة إشراك القوى الدولية في الجهود الهادفة لحل النزاعات المستعصية. فكرة الحضور الدولي تهدف لإعطاء الحلول زخماً وبعداً يشكل ضماناً لاستدامة السلم المقصود، وقد انبثق عن المؤتمر بعضاً من المؤسسات الدولية مثل منظمة الصليب الأحمر وغيرها.¹ بات المغزى الدولي للمؤتمر يزداد وضوحاً وأهمية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية نظراً لاصطفاف العالم لمعسكرين اثنين، الأمر الذي أضفى عليه مزيداً من التوازن الذي تعكسه إرادة القطبين الدوليين، وهو ما يمنع طغيان أحد طرفي الصراع على الآخر.

وعطفاً على ذلك، تبلورت فكرة المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط في إطار ظروف دولية جديدة هي سياسة الانفراج التي تبنتها القوتان العظميان، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي منذ أوائل السبعينيات. وفي أواسط ثمانينيات القرن المنصرم زادت حمى الحديث عن المؤتمر الدولي للسلام وضرورة عقده لإيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي.² استطاعت الولايات المتحدة وإسرائيل نزع الصفة الدولية عن المؤتمر مستغلة التحولات الناجزة على الساحة الدولية، تفادياً للاستحقاق الذي تفرضه تلك الصفة، وتم اعتماد المؤتمر بعد نزع صفته

¹ للمزيد، http://peace.maripo.com/p_conferences.htm

² سلافة حجاوي، "المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط"، أيلول 1987
<http://www.sulafahijjawi.ps/Studies.aspx?ID=2>

الدولية ليصبح "مؤتمر مدريد للسلام". وفي هذا إشارة على الخلل الكبير الذي قامت عليه عملية التفاوض، إذ يقوم طرف واحد بتحديد شكل ومضمون ومواضيع التفاوض.

يأخذ المؤتمر الدولي للسلام - كمفهوم - صيغا عدة، فمنها ما يكون ظلاً لتسوية، أو وسيطاً في تسوية، أو مُحكماً بصلاحيات، وثمة فرق كبير وجوهري بين صيغه الممكنة.¹ نجحت الإدارة الأمريكية في حمل العرب والفلسطينيين على التراجع عن مطلبهم الدائم بالتفاوض من خلال المؤتمر الدولي - حتى بإحدى صيغه الباهتة - وتحت مظلة الأمم المتحدة. ولم يكن هذا مجرد تراجع شكلي، فإزاء القوة الإسرائيلية المتفوقة وإزاء الانحياز الأمريكي الدائم لإسرائيل، كان المؤتمر الدولي يوفر عنصر التوازن المفقود على الأرض فوجود روسيا لا تعود القوة الإسرائيلية هي التي تفرض النتائج وبوجود الأمم المتحدة يكون القانون الدولي والقرارات الدولية المقياس والمرجع في فض الاختلافات وفي وقف تجاوزات أي طرف.²

تمسكت الولايات المتحدة بموقفها الداعم لفكرة المفاوضات المباشرة بين العرب وإسرائيل، وواصلت العمل على إبعاد أعضاء مجلس الأمن الآخرين عن مشاريع التسوية في المنطقة، أما إسرائيل فقد استمرت في معارضتها لفكرة المؤتمر الدولي للسلام حتى العام 1987، حيث قبلت بفكرة مؤتمر دولي محدود، بحيث يقتصر على مجرد لقاء احتفالي، أو أن يكون مدخلاً يؤدي إلى مفاوضات ثنائية مباشرة، إذ ليس من صلاحية المؤتمر - وفقاً للرؤية الإسرائيلية - أن يحدد مضمون التسوية ولا جوهرها، حيث لا يعدو كونه أداة محكومة بظروف دولية وإقليمية.³ وهكذا استطاعتا نزع الصفة الدولية عن المؤتمر بعد استغلال التحولات الناجزة على الساحة الدولية، تفادياً للاستحقاق الذي تفرضه تلك الصفة، وتم اعتماد المؤتمر بعد نزع صفته الدولية ليصبح "مؤتمر مدريد للسلام"، حيث جاء تمثيلاً للرؤية الإسرائيلية الموضحة أعلاه، وفي هذا إشارة على الخلل الكبير الذي قامت عليه عملية التفاوض، إذ يقوم طرف واحد بتحديد شكل ومضمون ومواضيع التفاوض.

¹ أحمد الدجاني، الانتفاضة الفلسطينية وإدارة الصراع، مرجع سابق، ص 14

² بلال الحسن، قراءات في المشهد الفلسطيني عن عرفات وأوسلو وحق العودة وإلغاء الميثاق، ط1: بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2008، ص 81

³ عدنان حسين، التسوية الصعبة دراسة في الاتفاقات والمعاهدات العربية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص 72-73

في سياق متصل، أشار سمحان فرج الله إلى أنه "مع نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الأمريكي والسوفييتي ابتداء من سقوط حائط برلين في 1989، زاد الاهتمام بدور القانون الدولي في تسوية الصراعات الدولية، وتوقع كثيرون أن سلوك الدول سوف يصبح أكثر التزاماً بـ"الشرعية الدولية"، وقد برز هذا التوقع في ندوة أمريكية-سوفييتية عقدت في واشنطن في (4-6 أكتوبر) 1989، نظمتها الجمعية الأمريكية للقانون الدولي بدعم من منظمة فورد".¹ وعلى الرغم من التحفظ على دلالة مصطلح "الشرعية الدولية"، إلا أن الولايات المتحدة وإسرائيل نجحتا في تحييد تلك الشرعية، وإزاحتها من المشهد التفاوضي، وبالتالي تم تجريد المفاوض الفلسطيني من هامش قوة يفترض أن يستند إليها كلما اشتدت الأزمات المتعلقة بموضوع التفاوض. وهكذا دخل العرب والفلسطينيون في صيغة للمفاوضات من شأنها أن تؤدي إلى تسوية، "وكان معلوماً أن دخول العرب في أية تسوية بشروط غيرهم وفي مثل هذه الظروف سيقود إلى تسوية غير عادلة أو إلى تسوية مفروضة".²

كان من أبرز تداعيات نزع الصفة الدولية عن مؤتمر مدريد، غياب أي دور فاعل للأمم المتحدة عن فعاليات المؤتمر بصفتها منظمة دولية صاحبة شخصية اعتبارية، حيث شاركت فيه بصفة مراقب، وهذا تأكيد على رغبة الطرف الآخر بطمس أي صفة دولية عن المؤتمر.³

3.8.2 دلالات مصطلح "اتفاقيات السلام" و "السلام العادل"

إن فكرة اتفاقيات السلام مأخوذة عن تجربة الواقع التاريخي الأوروبي على إثر الصراع الذي احتدم بين تلك الشعوب في القرون الثلاثة الأخيرة. فقد أشار الصراع الضاري في أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، حتى نهاية الحرب العالمية الثانية إلى أن كثيراً مما أطلق عليه "اتفاقيات سلام" لم تكن سوى معاهدات هدنة أو تسويات مؤقتة بين أطرافها، ذلك أن الاتفاقيات التي تنشأ بين أطراف غير متكافئة تتصادم مصالحها وتتناقض أهدافها، غالباً ما تنتج

¹ سمعان فرج الله، جدلية والقوة والقانون في العلاقات الدولية المعاصرة، ط1، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2008، ص 10-11

² عدنان حسين، التسوية الصعبة دراسة في الاتفاقيات والمعاهدات العربية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص 78-79

³ المرجع السابق، ص 79

اتفاقيات والتزامات غير متكافئة مما يؤدي إلى نشوب النزاعات من جديد بصورة أكثر عنفا.¹ وهو ذات المنحى الذي تتحاه دولة الاحتلال وداعمها الرئيسي، كسبا للوقت وتشتيتا لجهود وإمكانات ومواقف الأطراف العربية.

من هنا فإن فلسفة ومفهوم اتفاقيات السلام يمثل صدى الثقافة والتجربة الغربية تجاه السلام، ويؤكد تعاطي دولة الاحتلال والولايات المتحدة مع مسار التسوية في المنطقة عن هذه الرؤية، فالمقصود من كل العملية هو تسكين الأمور وتهديتها والاستعانة بذلك من أجل تكريس الواقع الاحتلالي وتجيده على الأرض.

أما ما يتعلق بمقولة "السلام العادل"، فهي تعبير عن أمنية بعيدة المنال أكثر منها تعبيراً عن هدف يمكن تحقيقه، وذلك لسبب بسيط يشير إلى أنه ليس له وجود في التاريخ. يسعى الناس للسلام من خلال صورتين، الأولى: تأتي بعد وقوع الحرب بين قوى كبرى وهي لا تنتهي في العادة إلا بعد أن يكسر أحد الطرفين المتحاربين إرادة الطرف الآخر، بعد أن يكون قد كسر قوته المادية، وعندئذ يفرض سلامه الذي لن يكون سلاماً عادلاً على الأقل بالنسبة للمنهزم؛ والثانية: تدور فيها الحرب بين قوى محلية ولن تكون بعيدة عن تدخل القوى العظمى بشكل أو بآخر، وهو ما يجعل من السلام الذي يعقب هذه الحروب محصلة لحسابات معقدة، تتداخل فيها موازين القوى والمصالح على نحو يصعب معه الحديث عن سلام عادل، السلام يكون في الأولى سلام المنتصر وفي الثانية يكون سلام المصالح والتوازنات التي لا تراعي بالضرورة ما تعتبره أطراف الصراع عدلاً.² يضيف عمرو ثابت أن العلاقات التي تقوم على اعتبارات الضبط والقوة فإنها تسيء إلى "مفهوم العدل"، ولا تسهم إلا في إذكاء مشاعر الاستياء والشعور بالغبين والظلم الذي ينتهي بصاحبها إلى اعتماد العنف، وعليه، فإن الحديث عن السلام العادل

¹ عبد الخالق فاروق، أوهام السلام، ط2، القاهرة: دار الحكمة، 2002، ص 26

² أسامة أبو نحل، مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أواسل،

مرجع سابق ص 483

الذي يتقرر مساره على ضوء اعتبارات قوة ومصالح أحد الأطراف، له حديث مخادع وليس له رصيد موضوعي على أرض الواقع.¹

4.8.2 مرجعية التفاوض في مدريد

استند مؤتمر مدريد لأربعة أسس شكلت مرجعية للمؤتمر، وكان أبرزها قرارا مجلس الأمن الدولي رقم 242 الصادر في العام 1967، و 338 الصادر في العام 1973، (مع الاحتفاظ بحق التفسير للقرار الأول من قبل الأطراف كافة)، ورسالة الدعوة التي تم تسليمها لكافة الأطراف المعنية ورسائل الضمانات، وخطاب الرئيس بوش لعام 1991.²

أكد بلال الحسن "أن المفاوضات جرت رسميا على أساس قراري 242 و 338، باعتبار أن مبادرة الرئيس بوش استندت إليهما، وتم تضمينهما فيما بعد في رسائل الدعوة إلى مؤتمر مدريد، لكن جيمس بيكر قبل مع الإسرائيليين وعلى قاعدة المفاوضات الطوعية من دون فرض، أن هناك تفسيرات عدة للقرار 242*، وأن القرار سيكون بالتالي خاضعا للمفاوضات في شأن معناه ومغزاه ولن يكون قرارا للتنفيذ".³ يرى عدنان حسين أن ما دار من حديث حول إمكانية التباين في تفسير القرار المذكور وبما يتقاطع مع أهواء إسرائيل، ينافي جوهر القرار إياه ودوافع إصداره، مؤكدا "أنه يتعارض مع قواعد القانون الدولي، إذ ليس لسلطة الاحتلال أن تحدد مضمون هذا القرار رغما عن إرادة الدول التي احتلت أراضيها، فضلا عن أن القرار المذكور لم يدع إلى التطبيع والعلاقات المفتوحة بين العرب وإسرائيل، بل أكثر من ذلك لم يدع إلى اعتماد صيغة الاعتراف الكامل بين العرب وإسرائيل".⁴

¹ عمرو ثابت، مفاوضات السلام ودينامية، ص 13

² بكر عبد المنعم، دولة فلسطين مؤتمر السلام من مدريد حتى أوسلو، مرجع سابق ص 33
* دأبت الديبلوماسية الإسرائيلية منذ صدور هذا القرار على التأكيد بأنه يحمل تفسيرات عدة، وأنها تملك تفسيراً خاصاً يتعلق به، وقد سعت لتكريس هذه الفكرة وجعلها جزءاً لا يتجزأ من مضمون القرار.

³ بلال الحسن، قراءات في المشهد الفلسطيني عن عرفات وأوسلو وحقوق العودة وإلغاء الميثاق، مرجع سابق، ص 81-

82

⁴ عدنان حسين، التسوية الصعبة دراسة في الاتفاقات والمعاهدات العربية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص 81-82

يلاحظ المدقق في البيانات والوثائق المتعلقة بالمرجعية الدولية لمؤتمر مدريد، التبديل الكبير بل التلاعب الخطير في مفهوم المؤتمر الدولي للسلام، حيث نشطت الإدارة الأمريكية وحليفها إسرائيل لإبعاد الصفة الدولية عن مؤتمر السلام المزمع عقده، وهما بذلك استطاعا أن تلغيا المطلب الفلسطيني والعربي بأن تكون المفاوضات في إطار مؤتمر دولي، ثم إنهما تمكنتا من التلاعب بمرجعية التفاوض لتستند إلى تفسير غامض للقرار 242 دون غيره، ما أفسح المجال لتوظيفه بما يخدم مصلحة الطرف القوي أي إسرائيل.¹

إن قبول الأطراف العربية الجلوس على طاولة المفاوضات وفقا لشروط إسرائيل وأمريكا والتمثلة باستبعاد المظلة الدولية، أي بمعنى آخر استبعاد قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة خاصة قرار مجلس الأمن 242 لعام 1967، والقرار 338 للعام 1973، أو 181 و 194 لسنة 1948، وإسقاط الإطار القانوني الدولي كأساس للتسوية منذ اللحظة الأولى واستبعاد مشاركة بقية أعضاء مجلس الأمن الدائمين فعليا (الاتحاد السوفيتي الصين وفرنسا)، يمثل انتكاسة كبيرة، ودليلا على غياب أي ضمان لنجاح المفاوضات، طالما يتم استبعاد قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة الجوهرية بالصراع، نزولا عند الرغبة الإسرائيلية.²

يمثل حضور المظلة الدولية بعدا آخر من أبعاد القوة المطلوبة للمفاوض العربي والفلسطيني، لذا يؤدي نجاح الطرف الآخر في تحييدها إلى تفاقم الخلل في موازين القوة بين طرفي التفاوض، وهي المختلة أصلا بفعل فقدان كل عوامل القوة الذاتية الدافعة - بالنسبة للطرف الفلسطيني - ما قبل الانخراط في مسار مدريد، كل ذلك يعني انطلاق التفاوض من أرضية تتضمن شروط تفاوضية مريحة يتمتع بها الطرف القوي (المعتدي)، على حساب الحقوق الواضحة بالنسبة للطرف الضعيف (المعتدى عليه)، كتجسيد للخلل في شروط التفاوض الصحيحة.

يؤكد برهان غليون أن الطابع المأساوي لهذا المؤتمر ناجم عن طبيعة هذه المعركة غير المتكافئة مطلقا، والتي تحاول فيها الوفود العربية الفاقدة لسند القوة مواجهة الحجة العسكرية

¹ إبراهيم أبراش، المشروع الوطني الفلسطيني من استراتيجية التحرير إلى متاهات الانقسام، مرجع سابق، ص 76-77

² عبد الخالق فاروق، أوهام السلام، مرجع سابق، ص 32

والإستراتيجية التي يجسدها التفوق الإسرائيلي على الأرض بالحجة القانونية والأمل الواهي بتدخل العناية الأمريكية. وعلى هذا المستوى لم يتغير شيء في الموقف العربي التقليدي العام، إذ ما زلنا نعتقد كما كان عليه الحال في العقود الماضية أن شرعية حقوقنا وقوة موقفنا القانوني تشكل معادلا لقوة إسرائيل العسكرية، وأننا لو نجحنا في الجولة الإعلامية الدولية، فمن الممكن لنا أن نضعف عزلة إسرائيل ونجبرها على التنازل عن بعض ما أصبحت تعتبره مكاسب ثابتة ومشروعة لها، لكن أنى للحجة القانونية أن تهزم الحجة العسكرية.¹

من هنا كان لقبول الأطراف العربية الجلوس على مائدة التفاوض وفي ظل اختلال استراتيجي كوني في غير صالحهم، وعدم التنسيق الكامل بين أطراف التفاوض، ما يوحي للذهن العربي أن الجميع يجلسون على أساس متكافئ وأننا يمكن أن نحصل بالسلام ما لم نحصل عليه بالحرب.² في حين كانت الحقيقة تشير إلى قبول العرب بعد 24 عاما بالطرح الإسرائيلي وهو أن الحل يكمن في المفاوضات الثنائية المباشرة.

5.8.2 المضمون التفاوضي في مدريد

كان عقد مؤتمر دولي مطلباً فلسطينياً وعربياً وسوفييتياً على قاعدة قرارات الأمم المتحدة لإيجاد حل للقضية الفلسطينية وللصراع العربي الإسرائيلي. والقصد من المؤتمر الدولي أن يكون هناك مرجعية يتم الاستناد إليها لتحديد مسار المفاوضات وهدفها، من خلال القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، غير أن جيمس بيكر أدار دبلوماسية ترفض المؤتمر الدولي وترفض قرارات الأمم المتحدة كقاعدة للتفاوض، وحين جرت الإشارة إلى القرار 242 جاء ذلك في سياق أنه قرار مختلف عليه وأنه خاضع بدوره للتفاوض حول تفسيره، وغابت بذلك المرجعية كشرط ضروري لتأمين مفاوضات ناجحة.³

¹ برهان غليون، نقد السياسة العملية-1- العرب ومعركة السلام، مرجع سابق، ص 20

² عبد الخالق فاروق، أوام السلام، مرجع سابق، ص 26

³ بلال الحسن، قراءات في المشهد الفلسطيني عن عرفات وأوسلو وحق العودة وإلغاء الميثاق، مرجع سابق، ص 114

وفي ذاك إشارة واضحة لكون السلام ليس مقصودا بذاته، وإنما يتم اتخاذه ذريعة لفرض الحقائق على الأرض ومدخلا لمرحلة جديدة من إخضاع العرب والفلسطينيين باسم السلام. وهو ما يعزز الفكرة القائلة بأن حكومة الاحتلال لم تكن ذاهبة لحل النزاع وتحقيق السلام، بل لرسم معالم واقع جديد، الأمر الذي حدا ببلال الحسن للقول إن الوفد الإسرائيلي لمريد كان ذاهبا للتفاوض على فكرة السوق الشرق أوسطية.¹

يرى برهان غليون أن العلة الأصلية التي قادت مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية إلى حافة الانهيار كامنة في مفهوم السلام نفسه، بصرف النظر عن المباديء التي أخرج فيها. وقد تأسس هذا المفهوم على فكرة كانت ترددها إسرائيل ومعها جميع حلفائها، مفادها أن الموضوع الأساسي للسلام في الشرق الأوسط هو ضمان أمن إسرائيل المهدد من قبل الدول العربية التي ترفض الاعتراف بإسرائيل، وتحلم بإزالتها من الوجود، أما الانسحاب من الأراضي المحتلة فهي قضية مرتبطة بالأولى وليست سببا لها، وما دام العرب هم الذين يهددون إسرائيل، فعليهم تقع مسؤولية تطمين إسرائيل والمبادرة باتخاذ إجراءات تدعيم الثقة بهم.²

6.8.2 التراجع في دور المنظمة وعلاقة ذلك بالقبول بمدرير

مثل انعقاد مؤتمر مدرير تحديا لقيادة المنظمة التي تم استبعادها من الحضور والاستعاضة عنها بوفد من الداخل تحت مظلة الوفد الأردني، وهو أمر لا يمكن أن تقبل به أو تسكت عنه طويلا، حيث لن تعدم وسيلة للرجوع لصدارة المشهد من جديد، متحينة الفرصة المناسبة لذلك، يبدو أنها قررت أن تجعل من المسار التفاوضي تلك الفرصة السانحة، إن تحليل سلوكها التفاوضي في المراحل التفاوضية التالية يعزز بشكل كبير صحة هذا الافتراض.

بالإحالة إلى شهادة مروان كنفاني التي ورد فيها: إنه ما إن تم إخراج القوات العراقية من الكويت وبدأ تنفيذ العقوبات العربية الأمريكية والأوروبية التي تمثلت بتجفيف موارد منظمة

¹ بلال الحسن، قراءات في المشهد الفلسطيني عن عرفات وأوسلو وحق العودة وإلغاء الميثاق، مرجع سابق، ص 125-127

² برهان غليون، نقد السياسة العملية-1- العرب ومعركة السلام، مرجع سابق، ص 88-89

التحرير وتقليص نفوذها، حتى تبين لعرفات أنه قد أصبح تقريبا خارج اللعبة السياسية تماما، الأمر الذي لم يكن مستعدا ولا راغبا في قبوله بأي شكل من الأشكال، وبات رهان عرفات الوحيد في تلك الفترة يعتمد على حدسه وتوقعاته بأن الولايات المتحدة لا تستطيع نتيجة للتعقيدات التي أوجدتها حرب الخليج الثانية والتحالفات التي رافقتها إلا أن تقوم بمبادرة ما تجاه القضية الفلسطينية لموازنة الاختلال في موازين القوى في منطقة الشرق الأوسط.¹

من ذلك يتبين أن مسارات التفاوض ربما تكون أفضل السبل لاستعادة المنظمة دورها، وانتشالها من الوهدة التي انتهت بها على خريطة المشهد السياسي. وفي حالة كهذه تستحيل المنظمة لساحة صراع يتناوشها على وقع تضارب الأهداف والمصالح التفاوضية، حيث تدخل أهداف المنظمة الذاتية التي تتأسس على الرغبة بالبقاء في المشهد ضمن مجموعة أهداف التفاوض الموضوعية. وإذا كانت التناقضات الحادة مع الاحتلال ومصالحه تمثل عوائق جديّة تحول دون تحقيق الأهداف التفاوضية الموضوعية (الأهداف الوطنية)، فإن كل التناقضات تتلاشى أمام تحقيق الأهداف الذاتية الخاصة بالمنظمة، إذا كان ذلك سيكون على حساب الهدف الوطني العام.

¹ أسامة أبو نحل وآخرون، مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى

أوسلو، مرجع سابق، ص 486

الفصل الثالث

الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية

الفصل الثالث

الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية

أسفر المسار التفاوضي الفلسطيني الإسرائيلي عن جملة من الاتفاقيات المبرمة بينهما، كان أهمها اتفاق أوسلو الذي يعتبر الاتفاق الأساس أو الأم، حيث انبثقت عنه كل الاتفاقيات اللاحقة، وغدا مرجعية لعملية التسوية برمتها. ولما كانت الاتفاقيات تمثل مخرجات العملية التفاوضية، فإنها ستعكس طبيعة مدخلات تلك العملية ابتداءً، وإذا وقف المراقب على خلل ما يعترى ما أسفرت عنه جهود التفاوض، فإن ذلك يدل بالضرورة على أن الخلل ينال تلك البدايات إجمالاً، والعكس صحيح، بحكم ارتباط النتائج بمقدماتها والمخرجات بمدخلاتها؛ والحصاد من جنس البذار.

مثلت محطة أوسلو أخطر مراحل الصراع لما ترتب عليها من أبعاد وتداعيات جعلت من الاتفاق يمثل نقطة تحول بارزة فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، غير أن طبيعة التحول المذكور لم تأت استجابة لاستحقاقات التفاوض بوصفه عملية تبادلية، وهو ما يقتضي أن يكون التحول تبادلياً وذو اتجاهين أيضاً، عندها يكون التفاوض قد حقق بعض ما هو مطلوب، إلا أنه كان أحادي الاتجاه من خلال الانقلاب في علاقة المنظمة بدولة الاحتلال دون أن يوازيه انقلاب في موقف الاحتلال تجاه الحقوق الفلسطينية، وبذلك تتأكد أهم مظاهر الاختلال في العملية التفاوضية الفلسطينية الإسرائيلية. وكانعكاس لهذا الاختلال، كانت الحاجة تظهر بين فينة وأخرى لإبرام اتفاقيات جديدة لتفسير بعض ما تم إجماله في أوسلو، واتفاقيات أخرى لتنفيذ ما يتم التوصل إليه، ومن ثم تعاد الكرة للتفاوض مجدداً حول بعض القضايا التي تم الاتفاق عليها مسبقاً وهكذا دواليك. فيما يأتي تسليط للأضواء على أبرز الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

1.3 اتفاق أوسلو

جاء اتفاق أوسلو نتويجا لسلسلة من جولات التفاوض السرية التي انعقدت في العاصمة النرويجية أوسلو على مدار سبعة أشهر بين فريق فلسطيني يمثل منظمة التحرير الفلسطينية

مباشرة، وآخر إسرائيلي مثل الحكومة الإسرائيلية في حينه. ما يعني وفقاً لبلقزير أن الاتفاق لم يتبلور في سياق مفاوضات التسوية في مدريد وواشنطن، بل جاء كثمرة لصفقة سرية على هامش عمل الوفد الفلسطيني المفاوض.¹

ثمة مفارقة تكشفها عملية اللجوء للتفاوض السري في أوسلو في الوقت الذي كانت فيه مفاوضات واشنطن الثنائية العلنية - المنبثقة عن مؤتمر مدريد - تسير على قدم وساق، الأمر الذي يدعو للتساؤل عن المغزى الداعي لانعقاد مفاوضات سرية في أوسلو طالما كان هناك خط للتفاوض الرسمي والعلني في واشنطن، هل هناك اعتبارات محددة تخص أحد طرفي التفاوض أو كليهما دفعت باتجاه المسار السري للتفاوض؟ هل هناك منجزات تتوقف على التفاوض السري بحيث يصعب إنجازها في المفاوضات العلنية؟ أم أن للأمر علاقة بالرغبة في تبديل عنوان الجهة التي تفاوض فلسطينياً، وما هو الثمن المطلوب لتحقيق ذلك؟ وهل كانت أوسلو بالنسبة للمنظمة خياراً يمكن الأخذ به كاجتهاد تملّيه قراءات معينة للتطورات السياسية؟ أم كانت خياراً لا بديل عنه على ضوء رغبة المنظمة بالبقاء كجزء من اللعبة السياسية القائمة؟ هل تصلح أوسلو أن تكون خاتمة للصراع؟ أم ستفتح له باباً جديداً بعد إنجاز الإزاحات المطلوبة في مواقع اللاعبين؟ فتتبدل أشكال الصراع وأدواته، هذا بعض مما سيتناوله الباحث في هذا الجزء من الفصل.

1.1.3 الظرف الذي انعقد فيه اتفاق أوسلو

تشير كل الشواهد إلى أن البيئة السياسية الدولية التي أنضجت الوصول لاتفاق أوسلو، وما شهدته من تحولات عالمية لم تكن مواتية للعرب والفلسطينيين، وقد أشار أحمد قريع المفاوض الفلسطيني في محادثات أوسلو إلى هذه الحقيقة، حيث عبر عن الاستعداد لخوض غمار تجربة تفاوضية، من المقرر لها أن تجري في أسوأ ظروف فلسطينية، وضمن أصعب معطيات

¹ عبد الإله بلقزير، "عن الاتفاق الفلسطيني-الإسرائيلي: ليس في الإمكان أسوأ مما كان"، مجلة المستقبل العربي، السنة

السادسة عشرة، العدد 178، كانون الأول/ديسمبر 1993، ص 29

يمر بها الوضع العربي، ناهيك عن وضع دولي تهب فيه الرياح على عكس ما كانت تشتهيه سفينة الكفاح الوطني الفلسطيني.¹

ويضيف قريع مؤكداً على ذات الفكرة في موطن آخر بالقول: "قبل أوصلو كنا نعيش زمن الانهيارات الكونية والإقليمية الكبرى، من سقوط الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي إلى حرب الخليج الأولى، مروراً بأكبر انقسام شهدته النظام العربي منذ إنشائه".² ويؤكد مرة أخرى بالقول إن اتفاق أوصلو: "كان في مجمله محصلة موضوعية لميزان قوى شديدة الاختلال، سواء أكان ذلك الخلل على الصعيد الفلسطيني أو على الصعيد العربي الدولي".³

من الواضح أن فريق التفاوض قد اعتاد على لفت الانتباه للتقلبات الدولية والمحلية، ومحاولة تسويقها كظروف ضاغطة لتبرير ذهابه لخيار التفاوض، والحقيقة أن حركة المتغيرات المذكورة كان ينبغي لها أن تمنع الاندفاع نحو مسار التسوية لا التسريع به، ذلك لأن نتائج التفاوض لن تكون سوى انعكاس دقيق لحركة المتغيرات التي يقر فريق التفاوض على أنها في غير صالح العرب والفلسطينيين. من هنا فإن خيار التفاوض لا يصلح أن يكون بحال مدخلا لتعديل الموازين المائلة لغير صالح العرب والفلسطينيين، بل سيكون في مضمونه ترجمة لهذا الخلل وتأكيداً عليه؛ إذ من غير المتوقع أو المعقول أن تأتي الاتفاقيات الناجمة عن التفاوض بنتائج تناقض سياق تطور الأحداث في المنطقة العربية والعالم، أو أن العرب والفلسطينيين يملكون القدرة على حرف مسار التطورات بالطريقة التي تتسجم مع مصالحهم طالما هم يفتقدون إلى القوة اللازمة. لكل ذلك بدت نتائج أوصلو من السوء ما دعا منير شفيق إلى القول إنه "لم يكن من المتوقع أن يخرج اتفاق فلسطيني- (إسرائيلي) حول الحكم الذاتي أقل سوءاً من الاتفاق الذي جرى عبر مفاوضات سرية في أوصلو".⁴

¹ أحمد قريع، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوصلو إلى خريطة الطريق 1 مفاوضات أوصلو، مرجع سابق، ص 44

² أحمد قريع، كلمته في المؤتمر السنوي الثاني "المفاوضات والمقاومة": البحث عن مقاربة جديدة (مطبوع)، البيرة: المركز الفلسطيني للإعلام والأبحاث والدراسات، - بدائل، 2008، ص 30

³ المرجع السابق، ص 31

⁴ منير شفيق، اتفاق أوصلو وتداعياته، ص 11

وعليه، فإن جملة المبررات التي اعتاد فريق التفاوض على تقديمها لتسوية الذهاب لهذا المسار تصلح في حقيقة الأمر أن تكون مبررا لعدم الذهاب لا تسوية له. هذا الإشكال يؤكد على واحدة من اثنتين، إما أن المفاوض الفلسطيني لا يعي حقيقة الشروط المطلوب توفرها للقيام بعملية تفاوض ناجحة، وهو أمر مستبعد بالنسبة للباحث على الأقل، وإما أن هناك خطأ في الأهداف التفاوضية المنشودة بالنسبة له، وهو المنحى الذي يؤكد عليه الباحث ويسعى لإلقاء المزيد من الضوء عليه تباعا.

يصور بلال الحسن الذهاب الفلسطيني لخيار أوصلو بمثابة مغامرة خطيرة وغير مأمونة العواقب، فقد رأت ثورة الشعب الفلسطيني التاريخية "أن الذهاب إلى قلعة الخصم سيشكل رافعة لاستعادة الأرض ولإنشاء دولة فلسطينية مستقلة، ثم واجهت المصير المحتوم الذي بدأ فيه الخصم الإسرائيلي يتفنن في عمليات التنكيل السياسي، منطلقا إلى لحظة الاستسلام الكامل لهذه الثورة وتحقيق انتصاره النهائي عليها".¹

2.3 المتغيرات المحلية والدولية وأثرها على برنامج عمل المنظمة

تشكل المتغيرات السياسية المحلية والدولية في العادة مدخلا مناسباً تلج منه بعض القوى السياسية لإعادة صياغة برامجها وأهدافها وتحالفاتها، فيما تعتمد أخرى لاتخاذ تلك المتغيرات مبررا لإحداث انقلاب حاد على توجهاتها وسياساتها المعلنة على مدار سنين طويلة. يترتب على المتغيرات السياسية الكثير من الاستحقاقات التي تمثل تحديا كبيرا يواجه القوى السياسية العاملة، فبعضها ينجح في صياغة توليفة سياسية تشتمل على الجمع بين المتطلبات التي تفرضها المتغيرات من جهة، والمحافظة على المبادئ العامة والحقوق الأصيلة من جهة أخرى، وهذا يؤشر على قدرة تلك القوى على تجاوز التحدي الذي تفرضه تلك المتغيرات باقتدار؛ ويؤكد في الوقت ذاته على أهلية تلك القوى للبقاء على الخارطة السياسية لاعبا كفوًا.

¹ بلال الحسن، قراءات في المشهد السياسي الفلسطيني عن عرفات وأوصلو وحق العودة وإلغاء الميثاق، ط1، بيروت:

المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2008، ص 7

أما تلك القوى التي لا تسعفها قدراتها على صياغة توليفة كهذه، أو لا تتوفر لديها الرغبة لفعل ذلك، فإنها تسعى للتماهي دون تحفظ مع ما تفرضه حركة المتغيرات من استحقاقات. لذا تقوم هذه الجهات بالانتقال من موقع على الخريطة السياسية إلى موقع آخر مغاير، بحيث لا ينسجم مع برامجها وأدبياتها المعلنة بأي صورة من الصور، وهو ما يفتح الباب في المحصلة لإبداء الاستعداد للعمل المشترك مع الجهات التي مثلت لها نقيضا تاريخيا. إن عدم قدرة الأطراف السياسية على استيعاب المتغيرات من جهة، والحفاظ على كينونتها وحضورها من جهة أخرى، يدفع بها لتتكيف معها استجابة لمصلحة تتعلق بالذات (التنظيم أو الفصيل)، وتقبل بمنطقها عن طريق التبدل في مواقفها والتغيير في برامجها، نزولا عند مقتضى تلك المصلحة، وغير آبهة بالآثار السلبية المترتبة على ذلك تجاه القضية التي تمثل.

1.2.3 المتغيرات التي دفعت منظمة التحرير لقبول أوصلو

ساهمت متغيرات كثيرة، وتعتيدات أحاطت بقيادة منظمة التحرير، في حسم خيارات القيادة الفلسطينية تجاه برنامج التسوية، والذي كان حاضرا لديها منذ فترة طويلة، وقد تنوع شكل تلك الاعتبارات، حيث عكس بعضها البعد الداخلي، فيما عكس الآخر بعداً خارجياً.

1.1.2.3 شعور المنظمة بالعزلة الدولية ورغبتها بالخروج منها

سبق وأن تناول الباحث هذه الجزئية بإسهاب، لكن ما سيتم التركيز عليه في هذا المقام هو ربط هذا المعطى بالمسار الذي اتخذته قيادة المنظمة كاستجابته لآثاره، وتسليط الضوء على تداعيات هذه الاستجابة التي تمثلت بالقبول بمنطق المتغيرات والخضوع لاتجاهاتها، بعد أن فقدت القدرة على المساهمة في صناعة التغيير المنشود من وجهة النظر الكفاحية التي كانت تتبناها.

أشار أحمد قريع إلى التداعيات التي أملت بالمشهد الدولي الذي تبدلت فيه كثير من الحقائق والمسلمات السياسية، على ضوء انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين اللذين حكما معا مجرى العلاقات الدولية طوال الفترة الزمنية اللاحقة للحرب الكونية الثانية، مبينا أن الحليف

الدولي الكبير أصبح يسمى الاتحاد السوفييتي السابق، كما تبدلت عدة نظم سياسية وتغيرت خرائط بلاد كثيرة في آسيا الوسطى وأوروبا الشرقية، وباتت الولايات المتحدة التي كانت دوماً تنظر بعين عدم الارتياح إلى نضال الشعب الفلسطيني، القوة العظمى الوحيدة، المهيمنة على مقاليد القرار الدولي من دون أي منازع، الأمر الذي ألحق الحرج بالموقف الفلسطيني وجعله أكثر انكشافاً أمام متغير دولي هائل وحاسم وخصوصاً مع تآكل الوضع العربي، وغياب أي حاضنة لهذا الشعب الذي أصبح يواجه استحقاقات تحولات دولية أكبر وأعظم من قدرته على استمرار وإدامة كفاحه الوطني ونيل حقوقه.¹ وقد عبر قادة المنظمة بوضوح عن مخاوفهم من أن تطال تلك المتغيرات منظمة التحرير وتهدد بتجريدتها من كل ما كانت قد حقته من مكاسب وطنية وما حازته من صفة تمثيلية.²

يتبين على ضوء ما سبق أن تفكير القيادة الفلسطينية يتعلق بهدف حماية المنجزات التي حققتها المنظمة في مسيرتها النضالية، والحفاظ على مكتسبات الصفة التمثيلية التي تحملها، وهو توجه دفاعي لا هجومي، ويدل على فقدان القوة الدافعة لتحقيق المزيد على طريق النضال، والاكتفاء بالحفاظ على ما تراه إنجازات تم تحقيقها. وإذا أضفنا إلى ذلك فكرة الحصاد: حصاد نتائج زرع نضال السنين الخوالي التي ردها القادة كإحدى مسوغات الانخراط في مسيرة التسوية، تبين لنا أن طاقات العطاء قاربت على الانتهاء، وأن مخزون النضال شارف على النفاذ. في الأثناء أصبح هدف الإبقاء على المنظمة في الواجهة السياسية يمثل حدود قدرة القيادة من جهة، ومنتهى آمالها من جهة أخرى. لا شك أن التوجهات والبرامج التي تستند إلى مثل هذه المعطيات ستجعل من المنظمة عبئاً على القضية، بينما المفترض أن تتولى هي حمل أعبائها.

2.1.2.3 التحسب لقيام البديل عن المنظمة

لم تأخذ منظمة التحرير في الحسبان أن حركة الزمن تحمل في أحشائها عوامل التغيير التي تستهدف بنية المؤسسات والتيارات السياسية، وبدلاً من التحوط لذلك ومحاولة منع وصول

¹ أحمد قريع، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من مدريد وحتى خريطة الطريق، 1 مفاوضات أوصلو، مرجع سابق،

² أحمد قريع، كلمته في المؤتمر السنوي الثاني "المفاوضات والمقاومة": البحث عن مقاربة جديدة، مرجع سابق، ص 30

التغيير لبنيتها عن طريق منع الأسباب الداعية لذلك كالفساد وتبدل الأولويات والانحراف عن المسار، فقد عمدت لمجابهة النتائج المترتبة على ذلك، وهي بذلك تضع نفسها في مواجهة الصيرورة المنطقية للأحداث، ما يعني أنها تريد أن تكون صانعا للحدث وفقا لرغباتها لا وفقا لما تمليه السياقات الطبيعية لها، وهذه تشكل أحد أهم أسباب تعثر المنظمة وفشلها خصوصا في المسار التفاوضي. من هنا رأت المنظمة في القوى السياسية الصاعدة على الساحة الفلسطينية منافسا يستهدف الحلول محلها، بدلا من أن تتعاطى مع الموقف على قاعدة التكامل في الأدوار، واستثمار التنوع في تقوية فرص الحصول على الحقوق وإنجاز التحرير. تحسس المنظمة من صعود قوى في الساحة مرده تخوفها من منافستها على الصدارة، وهو تأكيد آخر على أن سلوك وتوجهات قادة المنظمة محكومة باعتبار يقضي أن تبقى المنظمة في واجهة المشهد السياسي، كان المطلوب من قادة المنظمة تبرير تخوفهم من قيام البديل عنها، وإثبات أن هدف الابقاء عليها في الواجهة يمثل مصلحة عليا للشعب الفلسطيني.

3.3 البدائل الممكنة للحلول محل المنظمة من وجهة نظر قيادتها

لقد رهنت قيادة المنظمة مواقفها السياسية في الكثير من المحطات من أجل تحقيق هدف يتمثل بعدم ظهور البديل الذي يمكنه أن يحل محلها في قيادة الشعب الفلسطيني، وقد ظهرت عدة إمكانات لظهوره على المسرح السياسي، وكان منها على سبيل المثال:-

1.3.3 حركة حماس

يرى أبو نحل أن ازدياد نفوذ حركة المقاومة الإسلامية حماس في الشارع الفلسطيني بعد اندلاع انتفاضة عام 1987، كان له تأثيره المباشر على القيادة الفلسطينية، فقد وجدت تلك القيادة - المقيمة في تونس - نفسها بين شقي رحى انتفاضة شعب يقوم بها أطفال الحجارة ثم حركة إسلامية مسلحة تقاوم الاحتلال داخل الأراضي المحتلة تقودها حركة حماس، فخشيت القيادة من تمكن حماس من السيطرة على الانتفاضة، ومن ثم تصبح هي القيادة الواقعية للشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة من خلال المقاومة المسلحة للاحتلال، فقد كانت المنظمة تدرك أن الوقت

ليس في صالحها، وبأن الحل الطويل الأمد للقضية الفلسطينية، وكذلك الحل العاجل للمأزق في غزة يكمن في تسريع عملية التفاوض والوصول إلى حل ما بشكل من الأشكال.¹

يتفهم الباحث أن التنوع في طرائق العمل الوطني، وما يتصل به من تعدد للأطر العاملة يقتضي قيام نوع من التنافس والتجاذب بين هذه الأطر، وهو أمر ليس سيئاً إذا دار في حدوده المنطقية، وضمن محددات المصلحة الوطنية، لكن أن يؤدي ذلك التنافس للانحراف الحاد عن مسيرة النضال والمصالح الوطنية، بحيث تبدو القضية برمتها، والمصالح الجمعية العليا كواحدة من الأوراق التي يستخدمها فصيل ما للإبقاء على ذاته حاضراً في المشهد السياسي لهي خطيئة سياسية ترقى لدرجة الجريمة الوطنية.

أوضح قريع أن ما يؤكد على هواجس المنظمة تجاه المتغيرات المحلية والإقليمية، وخوفها مما يحتمله ذلك من ظهور البديل كمقتضى لذلك، خصوصاً الإسلامي منه، هو خوف قيادة المنظمة من تداعيات الثورة الإيرانية على المنطقة، وامتدادها إلى جنوب لبنان، ناهيك عن امتداداتها إلى داخل الأراضي الفلسطينية.²

في الحقيقة إن ما يجمع بين الثورات هو أكثر بكثير مما يمكن أن يفرق بينها، وبغض النظر عن التباينات الفرعية بين ثورة وأخرى، لكن أن يتخوف أصحاب ثورة من ثورة أخرى لهو أمر يفتح باباً للوقوف على أوجه الخلل الداعية لذلك. فالأصل الجامع لثورات التحرر من الاحتلال، أو التخلص من الطغيان هو الرغبة بالخلاص من الظلم، هذا هو القاسم المشترك والعنوان الكبير الجامع، لكن حين تتغلب الاعتبارات الثانوية على هذا الأصل المهم، فإن ثمة دليل واضح على الضبابية في الرؤية التي تؤسس لفعل طلب الحرية والخلاص من الاحتلال.

¹ أسامة أبو نحل وآخرون، مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أوسلو: قراءة تحليلية، مرجع سابق، ص 459

² أحمد قريع، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من مدريد وحتى خريطة الطريق 1 مفاوضات أوسلو، مرجع سابق،

2.3.3 الوفد الفلسطيني المفاوض ما قبل أوسلو

لم يتوقف تخوف قيادة المنظمة من البديل الذي قد تجسده حماس فقط، بل تعلق الأمر بكل إمكانية تحتل الدفع به للساحة، حتى لو كان الوفد الفلسطيني المفاوض. يوضح ممدوح نوفل القيادي في منظمة التحرير، أنه منذ بداية المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وحتى قبل أن تبدأ جولاتها الرسمية في مدريد عام 1991، كان الهم الطاغي على تفكير أبو عمار وعدد كبير من القيادة الفلسطينية هو موقع ودور منظمة التحرير في المفاوضات، والخوف من تحول الوفد الفلسطيني إلى قيادة بديلة حتى لو لم يكن أي عضو من أعضاء الوفد مستعداً للتفكير في هذا الموضوع.¹

بل ذهب نوفل إلى أبعد من ذلك عندما كشف أن أبا مازن طالما ذكر بموقف أبي عمار الراض للمفاوضات فيما مضى، نقادياً لما قد تحتمله من إفراز قيادة بديلة عن قيادة المنظمة، فيما صار بعد ذلك مستعداً للتوقيع على أي اتفاق،² بعد أن صار هو عنوان التفاوض.

أما إدوارد سعيد فقد نقل شهادة المستشار القانوني للوفد الفلسطيني للمفاوضات في واشنطن، شحادة رجا، حيث أخبر الأخير سعيد عن قراره بالاستقالة من عمله، إذ اتضح له وقتها أن منظمة التحرير في تونس كانت تحاول تخريب عمل المفاوضين من الضفة الغربية وغزة، وأنه شعر تبعاً لذلك أنه لا فائدة من الاستمرار في موقعه، ويضيف سعيد بأن هذا الموقف شكل بالنسبة له إشارة تقود لاحتمال قيام عرفات بإبرام اتفاق سلام سري منفصل مع الإسرائيليين.³ ومما يعزز هذه الشهادة ويمنحها الكثير من الواجهة ذلك الحديث الذي أكد فيه قريع على قدرة المنظمة واستعدادها لإفشال أي حل فيه تجاوز لها أو افتتات على وحدانية تمثيلها للشعب الفلسطيني.⁴

¹ ممدوح نوفل، قصة اتفاق أوسلو الرواية الحقيقية الكاملة، ط1، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع 1995، ص32

² المرجع السابق، ص94+95،

³ إدوارد سعيد، نهاية عملية السلام أوسلو 1 وما بعدها، ط1، بيروت، دار الآداب، 2002، ص 116

⁴ أحمد قريع، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خريطة الطريق 1مفاوضات أوسلو، مرجع سابق،

يعود ممدوح نوفل للتأكيد، على موقف عرفات "الذي كان يطالب بوضع مشروع دولة مستقلة، وهو يعرف أن المطروح مختلف تماماً عما يريد، كان همه تعقيد الأمور وليس تسهيلها، كان يريد تعقيد المفاوضات ويريد من الوفد أن يتطرف حتى يعرف الأمريكي أن أبو عمار هو المرجعية، وأنه أكثر مرونة من الوفد المفاوض، ليس مهما ما يمكن تحقيقه مما سيوضع في الأوراق والمشاريع، المهم دخول المنظمة على خط المفاوضات المباشرة".¹ ويضيف نوفل في موضع آخر، "أن التوجيهات التي كانت تعطى للوفد في واشنطن قبل وبعد كل جولة تفاوض، كانت تدفع باتجاه التشدد والتصلب في وجه المفاوض الإسرائيلي، وباتجاه طرح مسألة إعادة العلاقة بين المنظمة والإدارة الأمريكية... وفي الوقت الذي كان فيه أبو عمار يحاول دفع الوفد للتصلب والتشدد في المفاوضات، كان يكثر من الحديث في مجالسه الخاصة عن أهمية المفاوضات السرية... كان يعتمد تكرار هذه المقولة أمام الفلسطينيين القادمين من (إسرائيل) وأمام كل الجهات الدبلوماسية والرسمية العربية والأجنبية".²

يبدو أن هدف البقاء في الواجهة السياسية بالنسبة لقيادة المنظمة يمثل قضية مصيرية، وهدفاً استراتيجياً، تدور من حوله برامج العمل وتكتيكات الممارسة السياسية، وهو الأمر الذي حدا بهاني الحسن إلى القول: إن حرب عام 1973 قد غيرت كل شيء، بما في ذلك مفهومنا حول ما يجب أن تقوم به منظمة التحرير من أجل البقاء في غابة الشرق الأوسط والسياسة الدولية.³ لكن هذا التشبث بالبقاء في الواجهة هل يتم في سياق البحث عن المصالح الوطنية أم بمعزل عنها؟ السؤال الذي لم يجب عنه فريق التفاوض الفلسطيني.

نستنتج مما سبق أن الاعتبار المستجدة (المتغيرات) التي دفعت قيادة المنظمة للانخراط في عملية التسوية هي اعتبارات لا تتعلق بجوهر الحقوق الوطنية، أو الرغبة في البحث عن حلول للمظلمة التاريخية للشعب الفلسطيني - وبغض النظر عن فاعلية هذا المسار

¹ ممدوح نوفل، الانقلاب أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني الإسرائيلي "مدريد-واشنطن"، ط1، رام الله: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1966، ص 120

² ممدوح نوفل، قصة اتفاق أوسلو الرواية الحقيقية الكاملة، ط1، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1995، ص 33

³ هاني الحسن، محاضرة مطبوعة، الطريق الصعب للوصول إلى حل سياسي عبر التفاوض مع إسرائيل، مرجع سابق،

في تحقيق ذلك- وإنما بالرغبة في الابقاء على كينونتها عنوانا للقضية والشعب الفلسطيني، وإن كان ثمة دلالة تترتب على ذلك، فإنها دلالة تتعلق بالخلل في ترتيب أولويات العمل، عبر الخضوع لمقتضى مصالح لا تتقاطع بالضرورة مع المصالح الوطنية العليا، وهذا يدل إما على قصور في الجانب التصوري لما يجب أن تكون عليه الأمور، أو انحراف عن السلوك السياسي الرشيد أو كلاهما معا.

سيكون حراك المنظمة السياسي في حالة كهذه محكوما بالسقف الذي حددته على ضوء تلك الاعتبارات، فضلا عن ربط معيار نجاح أو فشل مسار التفاوض بتحقيق السقف المطالبي إياه، وهي حالة تؤسس للانحراف عن المسار النضالي المفترض عموما. ويجعل منها رهينة لمقاصد إبقائها حاضرا في اللعبة السياسية، وسيكون ذلك على حساب القضية الكبرى. كل ذلك يؤكد على أن النتائج المترتبة على هذا المسار لن تكون جوهرية طالما كانت الدوافع والأهداف غير ذلك ابتداء.

4.3 ربط المنظمة لمصيرها بالمسار السياسي

يمثل هذا الربط أحد حقائق المشهد السياسي الراهن، بوصفه استحقاقا ترتب على إعادة جدولة المنظمة لتوجهاتها على ضوء التحولات الدولية وما كشفت عنه من حقائق، وهو يحتمل من جهة أخرى خطرا يطال القضية الفلسطينية نتيجة لطبيعة الدور الذي سيناط بالمنظمة القيام به، يتبين ذلك من خلال الاستعداد للتكيف مع متطلبات مسار التسوية الخاضع في مراميه واتجاهاته لإرادة الأطراف الأكثر قوة في معادلة الصراع. ثم إن من تداعيات هذا الربط أن يجعل المنظمة تنتشبت به (بوصفه خيارا مصيريا يخصها) مهما ترتب عليه من أثمان، أو لحق بالقضية بسببه من خسائر، وبالتالي يصبح التهوين من شأنه وما يترتب عليه من حقائق صادمة مهمة تتولى القيادة القيام بها.

الربط يفيد بوحداية الخيار وانتفاء البدائل الأخرى، وعدم إيلائها الاهتمام اللازم، ولأن الفشل في هذا المسار سينعكس بالسلب على المنظمة كونه أصبح خيارا مصيريا بالنسبة لها على الأقل، فإنها تبدو مستعدة في كل حين لتزيين نتائجها مهما بدت عليه من القبح والسوء، من أجل

الإبقاء على فرصة بقائها في المشهد السياسي متاحة، بغض النظر عن اعتبارات المصلحة العامة. كل ذلك يفسر أسباب التعثر في مسار التفاوض من جهة، واستمرار القيادة بالتشبه به من جهة أخرى، إنه منهج يعبر عن التورط أكثر منه تعبيراً عن الاختيار الحر.

وكان من تداعيات ذلك الربط ركون العرب والفلسطينيين إلى الوعود الأمريكية، وقبولهم بالتخلي عن كل أشكال التعبئة السياسية والدبلوماسية والعسكرية - وكان مسارات النضال منفصلة وليست متكاملة- فيما واصلت إسرائيل مراكمتها لأوراق القوة الدبلوماسية والسياسية، "بل إنها لم تكن أكثر سعياً لتطوير ترسانتها العسكرية وتحسين مواقعها الاستراتيجية والدبلوماسية مما هي عليه الآن، إن الحق لا يغني عن السياسة والاستراتيجية والقوة، ولا يمكن أن يكون السلام الذي يشكل أكبر وأقوى هدف تطمح إليه الشعوب وتحلم به، مكافأة للضعف والعجز والتكرار للذات والابتعاد [عن الأخذ بأسباب القوة]"¹.

وكان من تداعيات ذلك أيضاً، تحول اهتمام قيادة المنظمة أثناء إدارة العملية التفاوضية للتركيز "على إظهار أن المهم هو أن يعرف الجميع أن منظمة التحرير هي التي تمسك وتحرك جميع الخيوط"²، وهي حالة تؤدي إلى حجب الفاعلية عن أدائها تجاه الحقوق الوطنية، وتغل يدها عن الإمساك بأوراق القوة، طالما كانت الاعتبارات الأقل شأنًا مقدمة على الاعتبارات الجامعة. وفي سياق متصل، أشار شوفاني إلى أنه "مع تبني خيار التسوية على أساس شعار الدولة الفلسطينية المستقلة والعمل الدؤوب على تكريس المنظمة ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، أصبح من الضروري إخضاع جميع الاعتبارات الأخرى لهذا الهدف المركزي في نظر القيادة"³.

يتبين على ضوء ما تقدم أن هناك خلطاً واضحاً في أهداف التفاوض بالنسبة لمنظمة التحرير، يبدو ذلك من خلال حرصها على البقاء في دائرة الضوء من خلال النهج التفاوضي، الذي يستحيل إلى هدف قائم بذاته، يراحم الهدف المفترض والمتعلق بتحقيق المصالح الوطنية،

¹ برهان غليون، العرب ومعركة السلام نقد السياسة العملية 1، مرجع سابق، ص 107

² حلمي موسى، "منظمة التحرير وإدارة المفاوضات مع إسرائيل، في محسن صالح محرراً، مرجع سابق، ص ص 145-149، ص 145

³ إلياس شوفاني، دروب التيه، جذور أزمة العمل الوطني الفلسطيني، مرجع سابق، ص 85

هذا التزاوج في الأهداف فسح المجال أمام الطرف الآخر ليلعب لعبته المفضلة، من خلال استثمار ما يراه تضارباً في الأهداف التفاوضية الفلسطينية، لتحقيق أهدافه هو، لذا لن يكون عسيراً عليه مساومتها في التبدل ما بين الأهداف التفاوضية الخاصة، وتلك الأهداف التفاوضية الوطنية، ليمارس معها على ضوء ذلك معادلة المقايضة، عبر تمرير الأهداف الخاصة بالمنظمة، من قبيل القبول بها شريكاً تفاوضياً (بعد أن كان يمانع في ذلك، وكانت هي تتحايل للوصول إلى ذلك)، وهو ما يمنحها الشعور بتحقيق هدفها الكبير، بينما يمتنع عن الإقرار بالحقوق التاريخية الجوهرية للشعب الفلسطيني. وفي حالة كهذه يصعب على قيادة المنظمة أن تعترف بطريقة حاسمة بفشل خيار التفاوض، العاجز عن تحقيق الأهداف الوطنية، طالما بقيت هي شاخصة كأحد عناوين المشهد السياسي.

أفاد حيدر عبد الشافي في كلمة تقييمية لمسار التفاوض بعد مرور ثمانية أعوام على انطلاقه بالقول: "إن الطرف الفلسطيني لم يكن قد حدد أهدافه بدقة، كانت لدينا تصورات أن هناك زخماً دولياً متعاضداً لتحقيق السلام رغم أن دلائل واسعة كانت تؤكد في حينه أن إسرائيل لن تستجيب لدواعي السلام العادل".¹ ولذلك فإنه لا يمكن فهم الأسباب الكامنة وراء موافقة قيادة المنظمة على إرجاء "المفاوضات الخاصة بالقضايا المهمة الخطيرة إلى المراحل النهائية في تنفيذ الاتفاق، مثل قضية القدس واللاجئين والحدود وغير ذلك"²، إلا على ضوء التضارب في الأهداف التفاوضية لدى المفاوض الفلسطيني.

غير أن التباين في الأهداف التفاوضية لم يتوقف على أداء المنظمة التي حاولت الموازنة ما بين أهدافها كمنظمة والأهداف الوطنية العامة، بل تعدى الأمر ذلك ليكون لبعض فريق التفاوض الفلسطيني أهدافه الشخصية التي حاول تمريرها في سياق العملية التفاوضية الرسمية، وهو الأمر الذي يفاقم من عدم فاعلية العملية التفاوضية، ويسلبها القدرة على تحقيق الأهداف. أشار صائب عريقات إلى أن هناك من كان يحاول "الظهور بمظهر القادر على إدارة

¹ حيدر عبد الشافي، مقابلة مع مركز جنين للدراسات الاستراتيجية، ثمانية أعوام على مؤتمر مدريد للسلام أين السلام؟ 1991/10/30-1999/10/30.

² جعفر عبدالسلام، الصراع العربي الإسرائيلي بين النضال المسلح والتسوية السلمية، 2006، ص 135

المفاوضات، أو يحاول تقديم أوراق اعتماده من خلال إقناع الطرف الآخر بأنه الأقدر في مجموعته على تقديم التنازلات، ولعل هذا ما حدث في العديد من المرات في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، إذ تمكن الجانب الإسرائيلي مباشرة أو من خلال إدخال الطرف الثاني (أمريكا أو آخرين) من فتح طرق إتفاقية على المفاوض الفلسطيني للحصول على التنازلات التي لم تكن الحكومة الإسرائيلية ترغب في دفع ثمنها أو حتى التفاوض عليها.¹ ويضيف عريقات قائلا: "عندما كانت تفتح الطرق الاتفاكية [في المفاوضات]، كان المفاوض الإسرائيلي الرسمي يغلق أبوابه أمام المفاوضات الرسمية تحت ذرائع لها أول وليس لها آخر، حتى يتم الحصول على التنازل، ثم تعود القنوات الرسمية لإقرار ما حدث".²

وفي إشارته إلى مقدار التأثير الذي مارسه المفاوض الإسرائيلي على نظيره الفلسطيني لقاء مراعاة الأول لتطلعات الأخير الشخصية، التي مثلت ثغرة خطيرة استطاع المفاوض الإسرائيلي النفاذ منها للتأثير في مجريات العملية التفاوضية برمتها، أضاف عريقات "لم يكن هناك في الجانب الإسرائيلي من يدفعه هاجس النجاح الشخصي أو الطموح السياسي، أو تحقيق المكاسب المادية أو بناء العلاقات التجارية أو تحرير الصفقات، لقد كانوا يعملون وفقا لأبسط قواعد المفاوضات (لا يجوز أن يكون للمفاوض مصالح)، وفقا لعدم جواز تضارب المصالح، كان الجانب الإسرائيلي ونظرا لأنه يملك مفاتيح الحياة الفلسطينية من حركة ومرور وشخصيات هامة (VIP)، ودخول وخروج وتسهيل صفقات وتحريرها، أو منح الوكالات التجارية للأبناء والبنات والزوجات والأشقاء، أو نقل الأموال، أو السماح للابن والابنة أو أزواجهم بالدخول أو الخروج للحصول على الإقامة، أو إدخال السيارات وغيرها الكثير الكثير مما سنأتي عليه بالكثير من التفاصيل في الكتاب الذي يخصص للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية".³

كل ذلك يعني أن الاحتلال غير مضطر للتراجع خطوة واحدة إلى الخلف طالما بقيت المنظمة تقف على رأس الهرم السياسي الفلسطيني، وطالما وجد في فريق التفاوض الفلسطيني

¹ صائب عريقات، الحياة مفاوضات، مرجع سابق، ص 36-37

² المرجع السابق، ص 39

³ المرجع السابق، ص 40

من يسعى لتحقيق مصالحه الخاصة من خلال العملية التفاوضية، وبذلك يتضح أن أحد موانع حصول الشعب الفلسطيني على بعض حقوقه يتمثل ببقاء السلطة السياسية الراهنة التي تعتبر أن مجرد بقائها على رأس الخريطة السياسية الفلسطينية يمثل هدفا كبيرا لا ينبغي التفريط فيه.

عظفا على ما تقدم، فقد رأى يزيد صايغ أن القيادة الفلسطينية كانت على قناعة بأن فشل المفاوضات ووصولها إلى طريق مسدود سوف يؤدي إلى تراجع شعبية ومكانة المنظمة وقيادتها باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.¹ وهو الأمر الذي لن تقبل به قيادة المنظمة كونه يمس بشكل مباشر موقعها في المشهد السياسي، الأمر الذي يفسر سر تشبث قادة المنظمة بالخيار التفاوضي.

5.3 مقارنة بين خطة شامير للحكم الذاتي واتفاق أوسلو

تساعد مقارنة كهذه في استكشاف حقيقة مواقف المنظمة تجاه مشاريع التسوية السياسية، وما إذا كانت مبدئية وثابتة بطريقة تعكس التساؤل القائل لماذا نفاوض وعلى ماذا نفاوض، في إشارة إلى وضوح الهدف التفاوضي، أم تتساق وراء حسابات أخرى تتعلق بعناوين ثانوية بالنسبة للعملية التفاوضية من قبيل من هي الجهة التي نفاوض؟ في إشارة إلى الانحراف في الرؤية والموقف تجاه المسألة التفاوضية.

في بداية عام 1991 كشفت مصادر إسرائيلية أن إسحق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي في حينه، كان قد اجتمع سرا خمسين مرة بقيادات محلية فلسطينية من الداخل، بينهم إلياس فريج رئيس بلدية بيت لحم وفيصل الحسيني، والأكاديمية حنان عشاوي ورضوان أبو عياش رئيس رابطة الصحفيين العرب في القدس، وحنا سنيورة رئيس تحرير جريدة الفجر وزهيرة كمال، وقصدت تلك اللقاءات مناقشة خطة شامير التي أعلنها عام 1989، والتي كانت تقترح وقف الانتفاضة وإجراء انتخابات في مناطق التجمعات السكانية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع استثناء فلسطينيي القدس لاقامة حكم ذاتي محدود، من خلال قيادة

¹ أبو نحل وآخرون، مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أوسلو: قراءة تحليلية، مرجع سابق، ص 515، صايغ، الحركة الوطنية الفلسطينية، ص 913-914

محلية تتولى شؤون الإدارة المدنية مع ارتباطها أمنياً وعسكرياً بإسرائيل لفترة انتقالية مدتها خمس سنوات.¹

كان شامير قد قدم خطة للحكم الذاتي في العام 1989، قوبلت بالرفض الشديد من قبل القيادة الفلسطينية. يرى الباحث أن ثمة تشابه كبير بين مضمون اتفاق أوسلو وبنود الخطة التي قدمها شامير، غير أن رفض القيادة الفلسطينية لمبادرة شامير والقبول بأوسلو ينطوي على مغزى يتعلق بموقع المنظمة من العملية التفاوضية، بمعنى أن قبول المشاريع ورفضها لا يتوقف على مضامينها بل على دور وموقع المنظمة في هذه المشاريع، وهذا خلل سلوكي يترتب عليه الكثير من مسؤوليات التعثر في مسار التسوية. تضمنت الخطة التي أطلق عليها اسم "مبادرة إسحق شامير" الرؤية الإسرائيلية الممكنة لتسوية القضية الفلسطينية، وكانت الحكومة الإسرائيلية قد وافقت على تلك المبادرة بأغلبية عشرين وزيراً مقابل ستة وزراء ونصت على التالي:²

1. أن تجري انتخابات إقليمية في الأراضي المحتلة بالضفة الغربية وقطاع غزة لاختيار قيادة محلية للشعب الفلسطيني.
2. أن يتفاوض الفلسطينيون الذين سيتم انتخابهم مع الحكومة الإسرائيلية حول الحكم الذاتي.
3. أن يتفاوض ممثلو الفلسطينين مع الحكومة الإسرائيلية حول إجراءات التسوية الشاملة للأراضي المحتلة.
4. بعد إقرار الحكم الذاتي بثلاثة أعوام يمكن للفلسطينيين المنتخبين والحكومة الإسرائيلية تقديم المقترحات التي يرونها.

¹ أسامة أبو نخل وآخرون، مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أوسلو: قراءة تحليلية، مرجع سابق، ص 467

² "المتغيرات على الساحة الفلسطينية منذ عام 1987 وحتى عام 1999 وتأثيرها على عملية السلام"، موسوعة مقاتل من الصipers، حراء، ب ت، أنظروا الرابط

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/EtefakyatS/sec09.doc_cvt.htm

5. أن تتم تسوية مسألة اللاجئين الفلسطينيين بالأراضي المحتلة، وإنهاء حالة الحرب بين إسرائيل والدول العربية المجاورة لها.

6. لا يمكن إشراك فلسطيني الخارج في الانتخابات في الضفة الغربية وغزة، ومن ثم في المفاوضات التي ستجري مع الحكومة الإسرائيلية.

7. رفض قيام دولة فلسطينية أو إجراء أية مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية.

8. إن الخطة تدفع مصر والأردن إلى الاشتراك في عملية السلام.

أما أبرز بنود اتفاق أوسلو فكانت كالتالي¹:

1. إقامة سلطة حكم ذاتي محدود للفلسطينيين في الضفة والقطاع لفترة خمس سنوات.

2. تبدأ قبل بداية العام الثالث من الحكم الذاتي المفاوضات على الوضع النهائي للضفة والقطاع، بحيث يفترض أن تؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن الدولي 242 و338.

3. خلال شهرين من دخول الاتفاق حيّز التنفيذ، يتوصل الطرفان لاتفاقية حول انسحاب "إسرائيل" من غزة وأريحا، تشمل نقلاً محدوداً للصلاحيات للفلسطينيين، وتغطي التعليم والثقافة والصحة والشئون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة.

4. بعد تسعة أشهر من تطبيق الحكم الذاتي، تجرى انتخابات مباشرة في الضفة والقطاع لانتخاب مجلس فلسطيني للحكم الذاتي، وتقوم القوات الإسرائيلية قبيل الانتخابات بالانسحاب من المناطق المأهولة بالسكان وإعادة الانتشار في الضفة.

¹ محسن صالح، "مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية"، مرجع سابق، انظر نص الاتفاق في: عماد يوسف، الانعكاسات السياسية لاتفاقات الحكم الذاتي الفلسطيني (عمان (الأردن): مركز دراسات الشرق الأوسط، 1994)، ص128-136، وانظر: Palestine Documents, pp.500-512.

5. يتم تشكيل سلطة فلسطينية انتقالية ذاتية تشمل الضفة والقطاع، على أن صلاحياتها لا تشمل الأمن الخارجي ولا المستوطنات الإسرائيلية، ولا العلاقات الخارجية، ولا القدس، ولا "الإسرائيليين" في تلك الأراضي.

6. "لإسرائيل" حق النقض "الفيتو" ضد أي تشريعات تصدرها السلطة الفلسطينية خلال المرحلة الانتقالية.

7. ما لا تتم تسويته بالتفاوض يمكن أن يتفق على تسويته من خلال آلية توفيق يتم الاتفاق عليها بين الطرفين.

8. يمتد الحكم تدريجياً من غزة وأريحا إلى مناطق الضفة الغربية وفق مفاوضات تفصيلية لاحقة.

9. وقد أكد الاتفاق على نبذ م.ت.ف والسلطة الفلسطينية "للإرهاب" و"العنف"، والحفاظ على الأمن، ومنع العمل المسلح ضد الكيان الإسرائيلي.

يبدو أن ما طرحه شامير وسعى لإيجاد حل مع الشعب الفلسطيني على أساسه لا يختلف في جوهره عما اتفقت عليه منظمة التحرير مع حكومة الاحتلال فيما عرف باتفاق أوسلو، لكن كان هناك رفض لما طرحه شامير عندما كان يريد التفاوض مع قيادات فلسطينية محلية، وتقبل للطرح المشابه عندما أصبحت منظمة التحرير هي عنوان المخاطبات، ما يؤكد أن كلا من الرفض والقبول لا يخضعان لاعتبارات مبدئية بل شكلية، وأن ثمة خلط خطير بين الذاتي وما يتطلبه من مصالح تخص المنظمة، والموضوعي وما يقتضيه من مصالح وطنية، حيث يتقدم العنوان من يفاوض، على العنوان على ماذا نفاوض، وما جدوى هذا التفاوض؟ يرى الباحث أنه وفقاً للسقف المعروض للحل من وجهة نظر الاحتلال، ونزولاً عند معيار المصلحة الوطنية العليا، فإن التعاطي مع مبادرة شامير كان أقل سوءاً بما لا يقاس من التعاطي مع أوسلو للأسباب التالية:

كان الفارق بين المشروعين شكليا، ويتعلق بمن يكون عنوان التفاوض، المنظمة أم شخصيات تمثل فلسطينيي الضفة وقطاع غزة، وعليه، يرى الباحث أنه من وجهة النظر الاستراتيجية فإن المخاطر المترتبة على قيام قيادة محلية بالتفاوض على خطة شامير هي أقل بكثير من المخاطر المتحققة من أوصلو على القضية الفلسطينية، ذلك لأن أي اتفاق تبرمه القيادة المحلية لن يكون ملزما للشعب الفلسطيني الذي تمثله منظمة التحرير المعترف بها دوليا، بالتالي تسقط مخاطر اعتبار الاتفاق مدخلا لتصفية القضية الفلسطينية وفقا لهذا المعيار، كما لا يمكن اعتبار اتفاق كهذا حلا نهائيا حتى من وجهة نظر سياسية وقانونية، وهو ما يفسح المجال أمام المنظمة أو سواها للبناء على أي اتفاق محلي وتعظيم المكاسب الفلسطينية من وراء ذلك، في حال توفر الإرادة وملاءمة الظروف.

وحول هذه النقطة تحديدا فقد اعتبر إلياس شوفاني أن قيادة المنظمة قد فضلت المساومة على وحدة الشعب الفلسطيني وعلاقته بأرضه وأمتة في سياق تسوية نهائية بقيادتها على حل مرحلي ينهي الاحتلال بقيادة رموز وطنية من الداخل، كانت خشيتها الكبرى أن تحل تلك الرموز محلها في قيادة العمل الوطني الفلسطيني، وتحت هذا الهاجس قامت بمغامرتها غير المحسوبة في الانتقال إلى الداخل، ومن ثم الوقوع تحت الاحتلال.¹

6.3 الاعتبارات التي دفعت الاحتلال للذهاب إلى أوصلو

مما لا شك فيه أن للاحتلال اعتباراته الخاصة الداعية للدخول في مسار التسوية، وبوصفه الطرف الأقوى في المعادلة، فإنه لن يعدم وسيلة لتجبير اتجاهات المسار برمته لصالحه الخاص. هناك ثمة اعتبارات لا يمكن تجاهلها دفعت به للاتجاه نحو الحل التفاوضي.

1.6.3 الخوف من الاضطرار لمفاوضة حماس

لم تغفل أعين الاحتلال عن مراقبة التحولات داخل الساحة الفلسطينية، بل وقفت على أبعادها وما تحمله من دلالة، فقد راقبت ظهور الحركة الإسلامية وتقدمها بالتزامن مع الانتفاضة

¹ إلياس شوفاني، دروب التيه جذور أزمة العمل الوطني الفلسطيني، ط1، دمشق: دار جفرا للدراسات والنشر، 2002،

الأولى. لقد راع قادة إسرائيل هذا التحول وولد لديهم حذرا من الاضطراب يوما ما إلى مفاوضات الحركات الإسلامية، فآثروا التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت قد قطعت شوطا في العلاقات مع إسرائيل والولايات المتحدة بتشجيع عربي عام وخصوصا من جانب الحكومة المصرية.¹

أكثر سياسيو حزب العمل ومفكروه قبل عملية إبعاد قادة حماس والجهاد الإسلامي إلى جنوب لبنان، أواخر العام 1992 من الحديث عن ضعف الوفد الفلسطيني في واشنطن، وأكثروا من ترديد القول بضرورة التفاوض مع قيادة المنظمة إذا أريد تحقيق تقدم حقيقي في المفاوضات، ورفعوا من وتيرة الحديث عن ضرورة إلغاء قانون حظر عقد لقاءات مع منظمة التحرير الذي فرضه شامير، وفي حينها راح بعضهم يقارن بين حركة حماس المتطرفة وبين منظمة التحرير المعتدلة، ووضعوا الجمهور الإسرائيلي بين خيارين لا ثالث لهما: إما التفاوض الآن مع قيادة المنظمة أو التفاوض لاحقا مع حركة حماس المتطرفة.² يرى عبد الإله بلقزيز أن (الخطر الإسلامي) في فلسطين والجوار العربي والإسلامي قد تنامي من منظور الأمن الإسرائيلي، حيث تقوم الحركة الإسلامية بممارسة نشاطاتها في الضفة والقطاع والقدس من خلال ما تقوم به حماس والجهاد وسواهما؛ وهي ناشطة في جنوب لبنان من خلال العمليات المسلحة ضد إسرائيل، كما أنها مرشحة للعب دور حاسم في رسم مستقبل بلدان عربية مجاورة لفلسطين كمصر والأردن.³

2.6.3 الضغوط التي تسببت بها انتفاضة عام 1987

شكلت الانتفاضة الفلسطينية عامل قلق كبير واجه قادة الاحتلال، وتحينوا الفرصة السانحة للخلاص منها. مصدر الإزعاج يتصل بأسباب لها علاقة بيقظة الشعب وتحركه، وهو سبب كاف من وجهة نظر الاحتلال لغلق الأبواب أمام مبادرة الشعب وقبرها في مهدها، حتى لا

¹ عدنان حسين، التسوية الصعبة دراسة في الاتفاقات والمعاهدات العربية الإسرائيلية، ط1، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998، ص 84

² ممدوح نوفل، الانقلاب أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني الإسرائيلي "مدريد-واشنطن"، مرجع سابق، ص 240

³ عبد الإله بلقزيز، "عن الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي ليس بالإمكان أسوأ مما كان، مرجع سابق، ص 40

تتحول لملمهم للشعب العربي، الذي قد يضع دولة الاحتلال والنظام الرسمي العربي الذي لا يتناقض معه جوهريا في مأزق خطير، من هنا كان التحايل على انتفاضة الشعب الفلسطيني والسعي لوأدها واحدا من الأسباب الوجيهة التي دعت الاحتلال للذهاب لمسار التسوية.

يرى ممدوح نوفل أن إنصاف الحقيقة يفرض القول أنه لولا وجود الانتفاضة وما مثلته من ضغط كبير على الاحتلال، لما قبل شامير بوجود مسار فلسطيني إسرائيلي في إطار مؤتمر السلام، ولما قبل الجلوس وجها لوجه مع الوفد الفلسطيني.¹ يظهر أثر الانتفاضة على الاحتلال من خلال حجم المساومات التي مارسها في مواجهة المفاوض الفلسطيني - مسار أوسلو - من أجل إعلان الجانب الفلسطيني إنهاء الانتفاضة وإدانة ما يسمونه أعمال الارهاب.

7.3 المتغيرات وفرص الشراكة بين طرفي التفاوض

يصح القول أن قواسم مشتركة كانت تهم طرفي التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي معا فيما يتصل بالبدل عن قيادة المنظمة من جهة، أو بتأثيرات الانتفاضة وتداعياتها السياسية من جهة أخرى، وهو ما يفسح المجال لنشوء شكل من أشكال الشراكة السياسية المصلحية بينهما، وأن ذلك يحتاج لمحطة تكون بمثابة المرجع الذي يتم فيها إعادة جدولة المواقف السابقة وصياغتها وإعادة بنائها بما يتلاءم مع حركة المتغيرات وينسجم مع ما تقرضه من حقائق. من الواضح أن أوسلو كانت تلك المحطة المنشودة، لكنها لن تكون بالنسبة للطرف الضعيف (الفلسطيني) كما هي تماما بالنسبة للطرف القوي (الإسرائيلي)، فالأول تذهب به حقائق تراجعاته التاريخية بالإضافة إلى جملة الاعتبارات المشار إليها أعلاه لتكون أوسلو في حقه نهاية المطاف النضالي، ينتج عنها انعطافة فيما يتعلق بالأهداف ومناهج العمل تأخذ صفة التراجع والتقهقر، والانخفاض المتوالي في سقف الأهداف والمطالب. أما بالنسبة للجانب الإسرائيلي فلن تكون سوى محطة ينطلق منها لما هو أكثر سهولة باتجاه تحقيق أهدافه الكبرى التي لم يتوقف يوما عن جعلها حقيقة ماثلة للعيان.

¹ عبد الإله بلفريز، "عن الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي ليس بالإمكان أسوأ مما كان، مرجع سابق، ص 256

وقد عبر منير شفيق عن ذلك بوضوح شديد، عندما اعتبر أن القبول بالمشاريع المطروحة كان انحدارياً بالنسبة إلى الحقوق الفلسطينية، بل ما من شعارات تطرح آخرًا، وإن كانت في أدنى سلم التنازلات قياساً لما قبلها، إلا كانت خطوة على طريق انحدار جديد. ومن ثم سيكون من العبث مناقشة أي مشروع مطروح في اللحظة المعطاة ضمن ما يحمله من تنازلات، وإنما يجب أن يعتبر ما فيه من تنازلات هو أقل خطورة لما هو آت في حالة القبول به. ولهذا فالذين يريدون أن يسوّقوا ما تضمنه اتفاق أوسلو من تنازلات خطيرة وكارثية باعتبار ذلك مجرد خطوة أولى عليهم أن يراجعوا حساباتهم في حالة المطالبة بخطوة ثانية من هذا الطراز وعلى هذا المسار لأن ما من اتفاق أو مشروع إلا لعن ما سبقه.¹

ويضيف شفيق بالقول "إن اعتبار اتفاق أوسلو خطوة على طريق استعادة بقية الضفة الغربية و قطاع غزة، واستعادة القدس الشرقية وإقامة الدولة الفلسطينية تقديرٌ يخالفه كل ذلك المسار على هذا الطريق، لا بالنسبة إلى التجربة الراهنة خلال السنتين الماضيتين. لقد جاءت رسائل الدعوة لمؤتمر مدريد أسوأ من مشاريع التسوية التي سبقها بما في ذلك اتفاقيات كامب ديفيد، وإذا كانت مسودّات إعلان المبادئ التي تقدّم بها كريستوفر في مفاوضات واشنطن أسوأ من رسائل مؤتمر مدريد، فإن اتفاق أوسلو جاء أسوأ من تلك المسودّات، فكيف يمكن لأحد أن لا يتوقّع أن تكون الخطوة الثانية اللاحقة لاتفاق أوسلو أو الخارجة من أحشائه، أسوأ منه كثيرًا".²

8.3 سمات اتفاق أوسلو

اتسم اتفاق أوسلو بعدة سمات بارزة تعكس في جوهرها حقيقة الاتفاق وتداعياته الممكنة:

1.8.3 عمومية الاتفاق

مثل اتفاق أوسلو إطاراً عاماً للحكم الذاتي الفلسطيني، وهو مجموعة مبادئ عامة، تحكم تسوية فلسطينية إسرائيلية مرحلية من شأنها التمهيد لإجراء مفاوضات لاحقة على الوضع

¹ منير شفيق، اتفاق أوسلو وتداعياته، ب م، ب س، ص 20-21

² المرجع السابق 21

النهائي لهذا الحكم الذاتي، لذلك كان الاسم الرسمي للاتفاق الموقع في واشنطن يوم 13/9/1993 هو "إعلان مباديء بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية"، وهذا يعني أنه لم يشتمل على مضمون متكامل للتسوية، بالاستناد إلى جوهر المشكلة المتمثلة باحتلال الأرض الفلسطينية، بل كان مجرد إطار يحمل عناوين عريضة، وكل عنوان يحتاج إلى شرح وتفاصيل ومفاوضات صعبة، لذلك كان دخول الجانب الفلسطيني في صيغة كهذه للتسوية بمثابة مغامرة محفوفة بالمخاطر ومفتوحة على المفاجآت لأن موازين القوة تميل لمصلحة إسرائيل، ولأن النظام العربي في أضعف حالاته، ولأن المتغيرات الدولية التي رافقت مؤتمر مدريد وما نتج عنه كان لمصلحة إسرائيل في الدرجة الأولى.¹

إن الطريقة الفضاضة وحمالة الأوجه التي تم بها صياغة بنود الاتفاق تخدم الطرف الذي يريد أن يجعل منه مدخلا لإفراغ الصراع من مضامينه الجوهرية، والقفز على الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني وهو الاحتلال بالطبع، أما الطرف الفلسطيني فليس لديه الإمكانية لمواجهة نوايا الاحتلال المخبأة والأعْييه المستقبلية، وذلك لأن القيادة الفلسطينية رهنّت مستقبلها السياسي بهذا المسار.

ومما يؤكد على عمومية أوسلو هو دخول الفلسطينيين والإسرائيليين في مفاوضات معقدة، لتطبيق مبادئه، والتوصل إلى اتفاقيات تفصيلية لاحقة أمنية وسياسية واقتصادية، من اتفاق القاهرة الخاص بالمعابر والتدابير الأمنية، إلى اتفاق نقل الصلاحيات في الضفة الغربية إلى السلطة الفلسطينية، إلى اتفاق آخر لنقل الصلاحيات المدنية وقع في القاهرة في المعروف باسم اتفاق أوسلو 2 طابا. "وليس أدل على عمومية اتفاق أوسلو الأول من اتفاق القاهرة التنفيذي المذكور الذي استلزم مضمونه إجراء مفاوضات جديدة وطويلة تدخل فيها المصريون والأمريكيون".² وهو الأمر الذي يشير إلى طبيعة تعاطي الاحتلال مع الاتفاق، ويخدم رؤيته القائمة على كسب الوقت وتشتيت الخصوم.

¹ عدنان حسين، التسوية الصعبة دراسة في الاتفاقات والمعاهدات العربية الإسرائيلية، مرجع سابق ص 93

² المرجع السابق، ص 93

على الرغم من أن اتفاقيات أوسلو لم تحدد تماما أن التسوية النهائية يجب أن تتضمن إقامة دولة فلسطينية مستقلة، بل ترك أمر الدولة ليكون موضوعا للتوقع والتخمين الذي التقى عليه الفلسطينيون والقوى الدولية، وكذلك الحكومة الإسرائيلية والرأي العام على حد سواء، وكانت نقطة ضعف أوسلو أنها أجلت أصعب القضايا وهي حدود الدولة الفلسطينية والمستوطنات الاسرائيلية ومشكلة القدس واقتسام مياه الضفة الغربية وقضية اللاجئين إلى التسوية النهائية التي كان من المقرر الانتهاء من التفاوض حولها بحلول أيار مايو 1999، وبالتالي لم يكن الإسرائيليون مطالبين بإزالة المستوطنات أو حتى إيقاف التوسع فيها وبناء مستوطنات جديدة سواء في الأراضي المحتلة عام 1967.¹

يرى حسن وجيه أن اتفاق أوسلو كان واحدا من أكثر الاتفاقيات عمومية في تاريخ المفاوضات السياسية، ويتساءل فيما إذا كان السبب وراء ذلك يعود إلى ضعف الموقف التفاوضي النسبي للطرف الفلسطيني، وهل كان المقصود من عمومية الصياغة إفساح المجال أمام الطرف الاسرائيلي لاستغلال ذلك عند تنفيذ بنوده وتبعاته فيما بعد. أم أنه صيغ بهذه العمومية كما سمعنا من بعض الخبراء المتحمسين ليؤكدوا أن الاتفاق هو في جوهره بناء يركز على إيجاد علاقة جديدة وآفاق جديدة؟²

2.8.3 الاعتراف المتبادل

تضمن اتفاق أوسلو التوقيع على اتفاقيتين منفصلتين:³

الأول: اعتراف متبادل بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، حيث تضمن اعتراف قيادة منظمة التحرير بحق إسرائيل في الوجود، فيما أعترفت الحكومة الإسرائيلية بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي ممثلة الشعب الفلسطيني، وتم توقيعه في العاشر من سبتمبر/أيلول عام 1993.

¹ جيروم سليتر، دراسات عالمية انهيار العملية السلمية الفلسطينية الإسرائيلية أين الخلل، مرجع سابق، ص 14-15

² حسن وجيه، مقدمة في علم التفاوض الاجتماعي والسياسي، نسخة إلكترونية، عالم المعرفة، 1994، ص 102، <http://www.al-mostafa.info/data/arabic/gap.php?file=aalam/Issue-190.pdf>

³ شفيق شفيق، "مسار التفاوض بعد حرب 67"، المعرفة ملفات خاصة، الجزيرة نت، 2007/6/4 <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/cad99e9b-baaf-4365-9f44-59c3f1b7e6a1>

وكان ياسر عرفات قد تبادل مع إسحق رابين عبر وزير خارجية النرويج رسالتين في التاسع من أيلول/1993، وقد اشتملت كل منهما على تعهدات مرسلها، حيث أكدت الرسالة الأولى على اعتراف المنظمة بحق إسرائيل في الوجود، وتعهدا على تعديل الفقرة التي تنكر حق إسرائيل في الوجود وتعتبره لاغيا من الميثاق الوطني الفلسطيني، وقبول قرار مجلس الأمن 242 و 338، ونبذ العنف وجميع الأعمال الأخرى التي تهدد الأمن والاستقرار، فيما اعترف رابين في رسالته الجوابية بمنظمة التحرير ممثلا للشعب الفلسطيني.¹

يعلق أحمد صدقي الدجاني على مسألة الاعتراف المتبادل بقوله، يقف دارس التاريخ والمستقبل وقفة طويلة أمام هذا الاتفاق مستشعرا ما له من أهمية بالغة لعدة أسباب، يكفي أن نذكر منها:²

1- أنه كان شرطا أمريكيا لازما لتوقيع الاتفاق الآخر (إعلان المباديء)، في ساحة البيت الأبيض بواشنطن.

2- أن هذا الاتفاق يتعلق في جزء منه بالبعد المعنوي الأخلاقي للصراع، الأمر الذي يجعل له تأثيرا بالغا على مسار الأحداث القادمة، فهو من نوع الاتفاقيات التي تمس القيم الأساسية في المجتمعات، فتستمر تداعياتها لفترة طويلة.

3- سمح الاتفاق لنشوء خلط بين مفهوم الكفاح المشروع ضد الاحتلال والذي تجمع عليه الثقافة العامة للشعوب، وبين مفهوم الإرهاب المجمع على رفضه ونبذه.

الثاني: يختص بإعلان المبادئ لتحقيق السلام وتم توقيعه رسميا في واشنطن يوم 13 أيلول/سبتمبر عام 1993، ونص على انسحاب إسرائيلي تدريجي من الضفة وغزة وتشكيل

¹ حنان عرفات، أثر اتفاق أوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية وانعكاسه على التنمية السياسية، رسالة جامعية غير منشورة، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2005، ص 51، ماهر الشريف، البحث عن كيان، ص 419

² أحمد صدقي الدجاني، "حول الاتفاق الفلسطيني-الإسرائيلي، قراءة تحليلية لاتفاق الاعتراف المتبادل: اتفاق مملّى"، مجلة المستقبل العربي، السنة السادسة عشرة، (العدد 178، كانون الأول/ديسمبر 1993)، ص ص 4-13، ص 4-5

سلطة فلسطينية منتخبة ذات صلاحيات محدودة، ونص أيضا على بحث القضايا الحيوية خلال مدة ثلاث سنوات مثل المستوطنات واللاجئين وغيرها.

تضمن اتفاق أوسلو اعترافا متبادلا بين طرفي الصراع، ولكن مضمون هذه التبادلية حمل مفارقة لا ينبغي الغفلة عنها، إذ اعترفت منظمة التحرير بحق إسرائيل بالوجود وبشرعيتها في تملك غالب الأرض الفلسطينية، بينما اعترفت إسرائيل بمنظمة التحرير ممثلا للشعب الفلسطيني، ولم تعترف بحقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة.

يرى جيروم سليتر (Jerom Sletter) أن الاعتراف الإسرائيلي بمنظمة التحرير ممثلا للشعب الفلسطيني لا يعني اعترافا بكيان يماثل دولة فلسطينية، مما ينتقص من مضمون حق تقرير المصير لشعب فلسطين الذي أقرته منظمة الأمم المتحدة وغالبية دول العالم التي اعترفت بدولة فلسطين فور الإعلان عن قيامها معنويا من جانب المجلس الوطني الفلسطيني في دورة الجزائر لعام 1988.¹ أما إدوارد سعيد فيؤكد على مقولة برهان الدجاني التي قال فيها: "إن الجملة الوحيدة التي اعترف فيها رابين بالفلسطينيين لم تعترف بأي حق فلسطيني بل بمنظمة، يقال أنها تمثل ذلك الشعب كـ"شريك تفاوضي مناسب"²

لقد اعترفت إسرائيل ولأول مرة بمنظمة التحرير ممثلا الشعب الفلسطيني، وحصلت إسرائيل في المقابل على اعتراف صريح بوجودها على مساحة جغرافية من فلسطين تتأهز أربعة اخماس مساحتها الكلية، كما وحصلت على اعتراف منظمة التحرير بقراري مجلس الأمن 242 و 338، وعلى تعهد المنظمة بحل منازعاتها كافة مع إسرائيل بالوسائل السلمية بما فيها المسائل المصيرية التي تم ترحيلها إلى مفاوضات الوضع النهائي مثل الحدود واللاجئين والقدس والأمن. إضافة إلى ذلك التزمت المنظمة بإلغاء مواد من الميثاق الوطني الفلسطيني (أهم وثيقة فلسطينية معاصرة) تتعارض مع وجود إسرائيل كدولة ذات سيادة وهي المواد 2 و9 و10 و19 و20 و21 و22 و23،³ وتعديل أخرى بطريقة تفرغها من محتواها.

¹ عدنان حسين، التسوية الصعبة دراسة في الاتفاقيات العربية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص 94

² إدوارد سعيد، أوسلو سلام بلا أرض، بيروت: دار المستقبل العربي، 1995، ص 28

³ عدنان حسين، التسوية الصعبة دراسة في الاتفاقيات العربية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص 94

يرى محمود أحمد أن من شروط الاعتراف المتبادل تحقيق قدر من التناظر بين طرفين وهو شرط يفتقد إليه الاتفاق تماما، فعلى الرغم من قيام المنظمة بالتخلي عن الفقرات الداعية في ميثاقها لتدمير إسرائيل، واعترفت بحقها في الوجود، فإن الجانب الإسرائيلي لم يسلم بحق الفلسطينيين بدولة وترك مستقبلهم معلقا على أن يكون المحك هو سلوك الفلسطينيين طوال المرحلة الانتقالية. بمعنى أن مستقبل القضية الفلسطينية لم ينقرر بمقتضى الاعتراف المتبادل، بل حسب سلوك الفلسطينيين مستقبلا، أي على مدى تفهمهم مع مقتضيات مستقبل إسرائيل ومتطلباتها.¹ وهو ما يكشف عن وجه آخر من أوجه الخلل الناتجة عن أوسلو، كانعكاس لمقدماته المختلفة أصلا.

3.8.3 التنصل من المواعيد

بعد انقضاء أكثر من سنتين على توقيع اتفاق أوسلو، وبعد المفاوضات على تفاصيل هذا الاتفاق وكيفيات تنفيذه، ظهر تملص إسرائيل من التقيد بالبرنامج الزمني للاتفاق، حتى أن شعار إسحق رابين "المواعيد ليست مقدسة" غدا هو المسيطر على العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية مع ما يعنيه من رفض لأبسط القواعد الدولية المعروفة في المعاهدات. كان اتفاق أوسلو قد قضى ببداية تنفيذ ما اتفق عليه بعد شهر على توقيعه، لكن ذلك لم يتحقق على الأرض، كما قضى أن يبرم الطرفان اتفاقا على انسحاب القوات الإسرائيلية من غزة وأريحا بعد شهرين من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، غير أن هذه العملية تأخرت حتى تموز/يوليو عام 1994.²

كثيرا ما كانت حكومة رابين تتجاهل استحقاقات الاتفاق، ولا يستثنى من ذلك بالطبع بعض ما تم تثبيته بالنص الحرفي، فالمعتقلون الفلسطينيون الذين التزمت إسرائيل بالإفراج عنهم بقوا في السجن، كما تم تأخير بناء المطار الفلسطيني الموعود في غزة، وكثيرا ما تمت مخالفة الشروط التفصيلية المتعلقة بالممر الفلسطيني الآمن الواصل بين الضفة وغزة، وبحرية حركة

¹ محمود أحمد، اتفاق غزة-أريحا التحديات المخاطر التداعيات، (تحرير محمود عبد الفضيل)، ط1، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1994، ص 44

² عدنان حسين، التسوية الصعبة، مرجع سابق، ص 99

الناس والسيارات والسلع داخل الأراضي التابعة للسلطة الفلسطينية، وذلك بسبب عمليات الإغلاق المتكررة التي سببت الكثير من المصاعب الشخصية والاقتصادية.¹

حدد اتفاق أوسلو إجراء انتخابات مباشرة لمجلس الحكم الذاتي الفلسطيني بعد تسعة أشهر على الأكثر من دخول الاتفاق حيز التنفيذ على أن تعيد القوات الإسرائيلية انتشارها خارج المناطق المأهولة في الضفة الغربية في مدة أقصاها عشية إجراء الانتخابات عام 1996، أما عن المفاوضات في الوضع النهائي للأراضي المحتلة عام 1967، فإن النصوص تقضي ببدءها في أسرع وقت ممكن، وكحد أقصى في بداية العام الثالث من المرحلة الانتقالية، وأن تبدأ المرحلة الانتقالية لثلاث سنوات مع الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، هذا من حيث النص، أما من حيث الواقع فإن الإسرائيليين يعلنون رغبتهم في التأكد من استجابة السلطة الفلسطينية لشروط السلم الإسرائيلي، وهذا يعني دفع الفلسطينيين إلى الدخول في خيارات صعبة أقلها استمرار الوصاية الإسرائيلية على شؤونهم الحياتية في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو تمزق داخلي حتى يسهل لاحقا الوصول إلى مفاوضات سهلة على الوضع النهائي، حيث لا قوة للفلسطينيين بعد ما تكفل اتفاق أوسلو ببعثرة قواهم وتبديد مقومات صمودهم. ولا عجب بعد كل هذا التصل الإسرائيلي من مواعيد تنفيذ بنود أوسلو أن يعلن ياسر عرفات عن عجز الاتفاق عن تحقيق الحد الأدنى من الأهداف الوطنية الفلسطينية، وأن يعترف بالقصور والتقصير معا إذ قال "أعترف بعجز اتفاق أوسلو وقصوره... وإسرائيل ستبقى العدو الرئيسي للشعب الفلسطيني ليس الآن فحسب، بل مستقبلا أيضا".²

وكان اسحق رابين قد أعلن بعد توقيع اتفاق أوسلو بعامين عن خطته التفصيلية لتسوية دائمة مع الفلسطينيين، مفادها "أنه لن تكون هناك عودة إلى حدود ما قبل عام 1967، وستبقى القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية المطلقة بما فيها المستوطنات في القدس الشرقية مع الاحتفاظ بغالبية المستوطنات في الضفة الغربية وغزة تحت السيادة الإسرائيلية، وكذلك ضمان إمكانية الوصول إلى المستوطنات والسيطرة عليها ببناء سلسلة من الطرق الجديدة في المنطقة

¹ جيروم سليتر، دراسات عالمية، انهيار العملية السلمية الفلسطينية الإسرائيلية أين الخلل، مرجع سابق، ص 16

² عدنان حسين، التسوية الصعبة، مرجع سابق ص 99-100

بأكملها، وسوف يبقى نهر الأردن هو الحدود الأمنية لإسرائيل، بأوسع ما تحمله هذه العبارة من معنى، الأمر الذي يعني احتفاظ إسرائيل بالمستوطنات والقواعد العسكرية في غور الأردن، أي في عمق الأراضي الفلسطينية، وما سيحصل عليه الفلسطينيون هو عبارة عن كيان سيكون وطنيا للغالبية العظمى من السكان الفلسطينيين المقيمين في قطاع غزة والضفة الغربية، ونود ان يكون هذا أقل من دولة".¹

4.8.3 ماذا أعطى أو سلو للشعب الفلسطيني

يرى عدنان حسين أن ما حصل عليه الفلسطينيون في أو سلو هو أقل مما أعطتهم إياه القرارات الدولية على مدى خمسين عاما، من قرار التقسيم عام 1947 إلى القرار 242 عام 1967، إلى القرار 338 عام 1973، كما لم يحصلوا حقهم في تقرير المصير الذي يقود قانونيا وسياسيا إلى إقامة الدولة المستقلة ذات السيادة.² بدوره أوضح جعفر عبدالسلام أن هدف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية بصفة أساسية تمثل "في إقامة سلطة حكم ذاتي فلسطيني لفترة انتقالية لا تتعدى خمس سنوات، ثم تؤدي هذه المرحلة إلى تسوية نهائية قائمة على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338، ولم تشر هذه المادة الخاصة ببيان هدف المفاوضات إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة، واكتفت فقط بذكر الحكم الذاتي الانتقالي للفلسطينيين، على عكس قرار التقسيم الصادر عام 1947، الذي ذكر إقامة دولتين إسرائيلية وفلسطينية".³

الأصل أن لا يخضع حق الشعب الفلسطيني في أرضه لأية اعتبارات أو معايير تنبثق عن موازين القوة الدولية، بل إن معيار الحق التاريخي في أرضه التي ورثها عن آبائه وأجداده تبقى المقياس الأكثر عدالة، غير أن معيارا كهذا لا يصمد أمام المنطق الذي يسير على هده النظام السياسي الدولي الذي يعلي من شأن المصالح على المبادئ، ويقدم معيار القوة على قيمة العدل. لذلك فقد عكست قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالشأن الفلسطيني هذه المعاني، متجاهلة

¹ جيروم سليتر، دراسات عالمية، انهيار العملية السلمية الفلسطينية الإسرائيلية أين الخلل، مرجع سابق، ص 15-16، من الخطاب الذي ألقاه رابين في الكنيست بتاريخ 5 تشرين الأول/أكتوبر 1995

² عدنان حسين، التسوية الصعبة، مرجع سابق، ص 109

³ جعفر عبدالسلام، الصراع العربي الإسرائيلي بين النضال المسلح والتسوية السلمية، مرجع سابق، ص، 150

الحق التاريخي للشعب الفلسطيني، وخاضعة لاعتبارات ومعايير تراعي مصالح الغزاة وداعميهم الغربيين عموماً. وعليه، فقد أقرت تلك القرارات للشعب الفلسطيني جزءاً من حقه فيما منحت الغزاة الجزء الأكبر دون وجه حق، سوى أنها لغة القوي المنتصر، وبالرغم من كل ذلك فقد كان ما قدمته أوصلو للشعب الفلسطيني أدنى سقفاً بكثير مما أقرت به تلك القرارات. وفي المحصلة يرى منير شفيق "أن أوصلو وتطبيقاته أوجدت وقائع على الأرض أسوأ من النصوص، وأسوأ من أي وضع سابق، ولا تحمل في أحشائها إلا أسوأ مصير لمن فقدوا القدرة على انتهاج خيار آخر".¹

يدل إجماع الإحتلال والقوى الدولية الداعمة له عن الإقرار بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني على عدم الرغبة في التوصل لتسوية حقيقية، وأن المقصود هو كسب الوقت وفرض الحقائق الجديدة على الأرض، تؤكد كثرة الاتفاقيات المبرمة وتعددتها ذلك، وما يتضمنه ذلك من العودة للتفاوض حول موضوعات تم الاتفاق بشأنها، أو ضرورة إبرام اتفاق تنفيذي آخر إزاء كل موضوع يتم الاتفاق حوله، الأمر الذي راكم من الاتفاقيات الموقعة في غضون سنوات بسيطة. فيما يلي نبذة عن أبرز تلك الاتفاقيات:-

9.3 اتفاق القاهرة (4 أيار/مايو 1994)

شكل اتفاق القاهرة وما تلاه من اتفاقيات مسألة إجرائية تنفيذية لاتفاق أوصلو نفسه، فعلى ضوء فشل الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في الاتفاق على تفصيلات المرحلة الأولى (غزة-أريحا) وانقضاء المدة المحددة لانسحاب القوات الإسرائيلية قبل أن تباشر هذه القوات انسحابها، وبعد مزيد من التعنت الإسرائيلي والتنازل الفلسطيني توصل الجانبان إلى توقيع اتفاق القاهرة في 4 أيار/مايو 1994، والذي فصل المرحلة الأولى من الاتفاق والجدولة الزمنية للانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وأريحا والترتيبات الأمنية المتعلقة بذلك. وبناء عليه دخلت الشرطة الفلسطينية في 18 أيار/مايو 1994 إلى قطاع غزة وأريحا، وأدى أعضاء سلطة الحكم الذاتي اليميني الدستورية أمام ياسر عرفات في 5 تموز/يوليو 1994.²

¹ منير شفيق، أوصلو 2 المسار والمآل، ط2، الخليل: دار المستقبل للدراسات والنشر والإعلام، 1997، ص 35

² محسن صالح، مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، مرجع سابق،

كان قد سبق توقيع هذا الاتفاق إجراءات لبناء الثقة تمثلت في ثلاث اتفاقيات وقعت بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني: تمثلت إحداها بالمعابر وأمن الطرق، والثانية حول ترتيبات الأمن في الخليل، والثالثة بروتوكول للتعاون الاقتصادي.¹

مثل الاتفاق خطوة البداية لانسحاب إسرائيل من غزة وأريحا وتشكيل السلطة الفلسطينية وأجهزتها، ولم يبت الاتفاق بالقضايا العالقة، وبقيت المستوطنات واحتفظت إسرائيل بالمعابر والمياه الإقليمية. وأتبع باتفاقيين تنفيذيين: الأول اقتصادي (يوليو/تموز) ينظم العمالة الفلسطينية والعلاقات المالية والاقتصادية بين الطرفين، والآخر اتفاق تمهيدي لنقل الصلاحيات المدنية في الضفة (آب/أغسطس)، واشتمل على تعريفات خاصة بنقل السلطة وإجراءاتها في مجالات الصحة والتعليم والثقافة وغيرها.² هذا وقد تضمن الاتفاق كلا من الآتي:-³

- "تحتفظ إسرائيل لنفسها بحق السيطرة على مداخل ومخارج غزة وأريحا مع وجود فلسطيني رمزي هناك.
- تحتفظ إسرائيل بحق الموافقة على القوانين التي تصدرها السلطة الوطنية الفلسطينية أو رفضها.
- يبقى حال المستوطنات كما هي".

وقد علق ميرون بنفنيستي على الاتفاق بقوله على صفحات جريدة هآرتس، "إن التمعن في المئات من الصفحات التي يتكون منها الاتفاق لا يبقى مجالا للشك في من هو الخاسر، ومن هو الرابح في هذه الصفقة، إن الانتصار الإسرائيلي كان مطلقا، وإن الهزيمة الفلسطينية كانت ماحقة".⁴

¹ شفيق شقير، مسار التفاوض بعد حرب 67، مرجع سابق

² المرجع السابق

³ إدوارد سعيد، أوصلو سلام بلا أرض، مرجع سابق، ص 28-29

⁴ المرجع السابق، ص 29

10.3 اتفاق طابا (أوسلو 2) (28 أيلول/سبتمبر 1995)

كان من المفروض حسب اتفاق أوسلو، أن تمضي ستة أشهر فقط تبدأ بعدها المرحلة الثانية من الفترة الانتقالية، وهي المتعلقة بتوسيع صلاحيات السلطة في المدن والريف الفلسطيني. لكن المفاوضات حولها امتدت عاماً ونصف، حيث سعى الكيان الإسرائيلي لفرض شروطه وتفسيراته الخاصة، وربط إمكانية التقدم بالمفاوضات بمدى تمكن السلطة من تحقيق الأمن لإسرائيل، وبعبارة أخرى بمدى تمكن السلطة الفلسطينية من معالجة أمر المعارضة الفلسطينية المسلحة. ولم يتم ذلك إلا بعد أن "نجحت" السلطة إلى حد بعيد في هذا الاختبار. وقد تم التوصل إلى هذا الاتفاق في طابا بمصر، وجرى توقيعه في أجواء احتفالية كبيرة في واشنطن في 28 أيلول/سبتمبر 1995.¹ وقد اعتبر الرئيس كلنتون أن الاتفاق يمثل "خطوة كبيرة نحو إنهاء حالة حصار طويلة في الشرق الأوسط"، أما وزير خارجية إسرائيل في حينه شيمعون بيرس فقد عد التوقيع على الاتفاق بمثابة لحظة تاريخية، مضيفاً أن الاتفاق جسد محاولة عظيمة لصنع مستقبل واحد لفريقين حارب أحدهم الآخر سنين طويلة. من جانبه اعتبر المفاوضات الفلسطينية أحمد قريع الاتفاق "بأنه يشكل أساساً للدولة الفلسطينية المنتظرة".²

وقد تضمن الاتفاق توزيع الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق "أ" و"ب" و"ج". مناطق "أ" هي مراكز المدن الرئيسية في الضفة عدا الخليل، ومساحتها لا تتجاوز 3% من مساحة الضفة حيث يكون الإشراف الإداري والأمني عليها فلسطينياً، ومناطق "ب" وهي مناطق القرى والريف الفلسطيني وتبلغ نحو 25% من مساحة الضفة، وتخضع إدارياً للسلطة الفلسطينية، أما الإشراف الأمني فيكون إسرائيلياً-فلسطينياً مشتركاً. أما مناطق "ج" فيكون الإشراف عليها إدارياً وأمنياً للكيان الإسرائيلي وتبلغ نحو 70% من مساحة الضفة، وتشمل المستوطنات والمناطق الحدودية وغيرها.³ كما تضمنت تأكيداً على ما سبق في الاتفاقيات السابقة، وعلى الترتيبات الأمنية

¹ محسن صالح، "مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية"، مرجع سابق

² برهان غليون، نقد السياسة العملية-1- العرب ومعركة السلام، مرجع سابق، ص 109

³ المرجع السابق، ص 25، جواد الحمد، عملية السلام في الشرق الأوسط، ص 43-44. وانظر النص الإنجليزي للاتفاق في: Palestine Documents, pp.603-815.

والمعابر، واعتبرت مدينة الخليل وضعا استثنائيا يشتمل على ترتيبات خاصة لحماية 400 مستوطن يهودي. ومن المفترض أن يكون اتفاق أوسلو 2 هو المرحلة الثانية التي ستتلوها مفاوضات الوضع النهائي.¹

اشتمل الاتفاق على المزيد من القيود والشروط الأمنية، وما إن بدأت القوات الإسرائيلية انسحابها من المدن وإعادة انتشارها، حتى بدت مناطق السلطة الفلسطينية كالجزر المحاصرة في بحر أمني إسرائيلي، وتحول الاحتلال الإسرائيلي إلى نوع من "الاستعمار النظيف"، إذ أوكل المهام المتعلقة بإدارة السكان وضبطهم أمنياً وجمع الضرائب وأعمال البلدية وغيرها إلى السلطة، بينما تولّى هو التحكم بمداخل ومخارج المدن والقرى، يُطبق عليها الحصار الأمني والاقتصادي متى شاء ويخضعها لشروطه وبالكيفية التي يريد. بعد تلك الترتيبات، تمت في كانون الثاني/يناير 1996 انتخابات المجلس التشريعي لمناطق الحكم الذاتي، والتي قاطعتها حماس وباقي الفصائل الفلسطينية، وفازت فيها حركة فتح ومؤيدوها بنحو ثلاثة أرباع المقاعد. كما انتخب ياسر عرفات رئيساً للسلطة بأغلبية 88%.²

11.3 اتفاق الخليل (15 كانون الثاني/يناير 1997)

كان من المتعين أن يبدأ تطبيق بند إعادة الانتشار في مدينة الخليل في آذار/مارس 1996، وفقاً لبنود اتفاق طابا سالف الذكر، إلا أن شيمعون بيرس أخر إعادة الانتشار إلى ما بعد الانتخابات التي جرت أواخر أيار/مايو 1996، وبذلك بدا أن التأجيل يتعلق بالرغبة بتجاوز حملة انتخابات الكنيست في حينه. لكن وصول حزب الليكود، بزعامة نتنياهو إلى الحكم في إسرائيل، غير من طريقة التعاطي مع المسار برمته وخلق معطيات سياسية جديدة.³

وبعد أكثر من سبعة شهور من تسلم الليكود للحكم، وبعد مائة وستة وعشرين يوماً من المفاوضات الشائكة التي استمرت من 1996/9/9 ولغاية 1997/1/15 تم توقيع البروتوكول

¹ شفيق شقير، مسار التفاوض بعد حرب 67، مرجع سابق

² محسن صالح، "مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية"، مرجع سابق.

³ وحدة البحوث والدراسات في مركز دراسات الشرق الأوسط، اتفاق الخليل نموذج لمنهج الليكود في الحل النهائي، ط1، عمان، دار البشير للنشر والتوزيع، 1997، ص 11

التنفيذي للاتفاق الخاص بمدينة الخليل، مصحوبا بتعديلات وإضافات متعددة، وإقرار عدد من القواعد الجديدة في التفاوض.¹ أرسى نتنياهو أسلوبا جديدا في المفاوضات يقوم على إعادة التفاوض على النصوص والاتفاقيات والبنود التي لم تنفذ، وإخضاعها من جديد للبحث والتمحيص والمراجعة تحت حجج وذرائع أمنية.²

لا يحتاج المتابع للكثير من التدقيق كي يرى أن مسارات التفاوض محكومة لرغبات وإرادة وقوة أحد طرفي التفاوض، ما ينفي عن العملية توازنها، وبالتالي إمكانية أن تسفر عن نتائج منطقية. وفوق ذلك بدا التفاوض في كثير من المواقف تفاوضا تلقفيا، بمعنى أن المقصود هو إبرام اتفاق شكلي بغض النظر عن جدوى مثل هذا التوقيع أو إمكانيات تطبيقه على الأرض. من هنا رأى" الباحث الإسرائيلي المتخصص في شؤون المنطقة ميرون بنفنستي (Meron Benvenisty) أن اتفاق الخليل كان اتفاقا إسرائيليا-أمريكيًا، وفلسطينيا-أمريكيًا، وليس اتفاقا فلسطينيا-إسرائيليا، وأن دينيس روس الأمريكي هو الوحيد الذي كان مخولا بأن يقف منتصبا مزهوا مقابل آلات التصوير بعد نجاحه بمد جسر من ورق فوق محيط الخلافات بين الطرفين".³

أما ما اعتبره بعض الفلسطينيين اختراقا لمواقف الليكود وأيديولوجيته وجره إلى مربع أوصلو، فلم يعد كونه وهما، حيث حذر عزمي بشارة عضو الكنيست الاسرائيلي (في حينه) "من مغبة الوهم بعد التوقيع على اتفاق الخليل بأن رئيس الوزراء الإسرائيلي قد تغير أو أنه مر بانقلاب فكري، مؤكدا أنه ما يزال أمينا على آرائه حول معارضته قيام الدولة الفلسطينية، ولم يتجاوز فكرة الحكم الذاتي، ومخلصا لشعارات التوسع الاستيطاني".⁴

عاد حزب الليكود في أيار/مايو 1996 إلى سدة الحكم بزعامة بنيامين نتنياهو الذي كان معارضا لاتفاق أوصلو، معتقدا أن الفلسطينيين أخذوا أكثر مما ينبغي أو أكثر مما يستحقون. وقد

¹ وحدة البحوث والدراسات في مركز دراسات الشرق الأوسط، اتفاق الخليل نموذج لمنهج الليكود في الحل النهائي،

مرجع سابق، ص 11-12

² المرجع السابق، ص 31

³ المرجع السابق، ص 32

⁴ المرجع السابق، ص 38

اضطرت السلطة الفلسطينية إلى تقديم تنازلات جديدة فيما يتعلق بوضع مدينة الخليل الذي تم التوقيع عليه في 15 كانون الثاني/يناير 1997 وهو اتفاق قسّم المدينة إلى قسمين: يهودي في قلب المدينة بما فيها الحرم الإبراهيمي، وعربي ويشمل الدائرة الأوسع للمدينة. وتم وضع ترتيبات أمنية قاسية ومعقدة لضمان أمن الـ 400 يهودي المقيمين في وسط المدينة، وبشكل يضمن راحتهم وتقلهم بين أكثر من 120 ألف فلسطيني يسكنون الخليل، مما جعل حياة السكان جحيماً لا يطاق. وتضمن اتفاق الخليل إعادة جدولة زمنية لثلاث انسحابات (إعادة انتشار) من أجزاء غير محددة من الضفة تبدأ في آذار/مارس 1997 وتنتهي في حزيران/يونيو 1998، بدلاً مما كان مقرراً في أيلول/سبتمبر 1997.¹

12.3 اتفاق واي ريفر بلانتيشن (23 تشرين الأول/أكتوبر 1998)

تناول هذا الاتفاق عدداً من الموضوعات التي تتصل بمسار التسوية وعلى رأسها عملية إعادة الانتشار الإسرائيلي من بعض مناطق الضفة، واتخاذ تدابير أمنية تستهدف مكافحة (الإرهاب) وضرورة قيام السلطة الفلسطينية بمنع الهجمات ضد الإسرائيليين، واعتبار منظمات المقاومة خارجة على القانون والتصدي لها، ومنع كلا من الأسلحة غير (الشرعية) والتحريض، كما أشار الاتفاق لضرورة تمتين العلاقات الاقتصادية بين الجانبين.² من الواضح أن الاتفاق يركز على ما هو مطلوب من الطرف الفلسطيني القيام به، دون أن يكون هناك التزام مقابل من قبل الطرف الإسرائيلي، الأمر الذي حداً بنتانيا هو لإظهار المزيد من اللامبالاة والازدراء والتعالي تجاه السلطة الفلسطينية، وقد تبدى ذلك من خلال زيادة النشاط في مجال توسيع المستوطنات والاستيلاء على الأراضي وتهويد القدس. ورفض تطبيق الاتفاقيات أو التعاون مع السلطة ما لم تثبت فاعليتها بنسبة 100% في مكافحة المعارضة الفلسطينية وخصوصاً حماس والجهاد الإسلامي، وما لم تقدم أقصى درجات التعاون الأمني مع الكيان الإسرائيلي.³

¹ محسن صالح، "مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية"، مرجع سابق،

² جعفر عبد السلام، الصراع العربي الإسرائيلي بين النضال المسلح والتسوية السلمية، ب م، 2006، ص 161

³ المرجع السابق، ص 26

وقد تعثرت إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي مرة أخرى نتيجة التعنت الإسرائيلي، واضطر عرفات في أيار/5 مايو 1998 أن يقبل أخيراً عرضاً أمريكياً -كان قد رفضه مراراً- بانسحاب "إسرائيلي" من 13% من الضفة الغربية. غير أن ننتياهو لم يوافق على هذا العرض إلا بعد أن وافق عرفات أن يكون هناك 3% من هذه الـ 13% على شكل محمية طبيعية. وفي 23 تشرين الأول/أكتوبر 1998 وقع الطرفان اتفاقية واي ريفر بلانتيشن التي تضمنت الانسحاب الإسرائيلي من 13% من أرض الضفة. كما تضمنت إطلاق سراح بضعة مئات من أصل 3000 معتقل سياسي فلسطيني، والسماح بتشغيل مطار غزة والسماح بطريق آمن بين الضفة والقطاع.¹

اتخذ اتفاق واي ريفر شكلاً أمنياً أكثر حزمًا وتشددًا، إذ كان شرط تنفيذ ما سبق أن يُصدّد الطرف الفلسطيني جهوده ضد من أسماهم بالإرهابيين أي المعارضة الفلسطينية، ويصادر الأسلحة بناء على خطة أمنية مجدولة تحت إشراف المخابرات الأمريكية CIA. وحسب الاتفاقية تتسع السيطرة الإدارية والأمنية للسلطة لتغطي 18% من الضفة (مناطق أ)، ويكون لها سيطرة إدارية فقط على 22% (مناطق ب) ويكون ضمنها المحمية الطبيعية (3%).²

وفي 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1998 طمأن ننتياهو مجلس وزرائه أنه حتى بعد تنفيذ اتفاقية واي ريفر فإن الإسرائيليين سيظلون محتفظين بالسيطرة الأمنية على 82% من الضفة والقطاع. وفي 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1998 انسحب الكيان الإسرائيلي من 34 بلدة وقرية شمال الضفة. وأطلق سراح 250 سجيناً فلسطينياً معظمهم سجناء جنائيين وليسوا معتقلين سياسيين. ثم عاد مجلس الوزراء الإسرائيلي فقرر توقيف تنفيذ اتفاق واي ريفر في 20 كانون الأول/ديسمبر 1998، ممارسين لعبتهم المفضلة في التراجع عما وقعوا عليه سعياً لابتزاز تنازلات جديدة.³

¹ جعفر عبد السلام، الصراع العربي الإسرائيلي بين النضال المسلح والتسوية السلمية، مرجع سابق، ص 26

² المرجع السابق، ص 26

³ المرجع السابق، ص 26

13.3 اتفاق شرم الشيخ (4 أيلول/سبتمبر 1999):

مع قدوم حزب العمل بقيادة إيهود باراك إلى السلطة من جديد في تموز/يوليو 1999، تجددت آمال السلطة الفلسطينية بالتعجيل بتنفيذ اتفاقيات أوسلو، وحسم قضايا الحل النهائي. ورغم أن باراك قاد حملته الانتخابية على أساس الوصول إلى تسوية وتسريع عجلة المفاوضات، إلا أنه قدّم "لاءاته الخمس" التي استند على أساسها برنامج المفاوضات¹:

1. لا لإعادة القدس الشرقية للفلسطينيين، فيما ستبقى القدس عاصمة أبدية موحدة للكيان الإسرائيلي.

2. لا لعودة الكيان الإسرائيلي إلى حدود ما قبل حرب 1967، بأي شكل من الأشكال.

3. لا لوجود جيش عربي في الضفة الغربية. (بمعنى أن أي كيان فلسطيني يجب أن يكون ضعيفاً غير مكتمل السيادة).

4. لا لإزالة المستوطنات اليهودية في الضفة والقطاع.

5. لا لعودة اللاجئين الفلسطينيين.

وقع باراك وعرفات في شرم الشيخ في 4 أيلول/سبتمبر 1999 النسخة المعدلة من اتفاقية واي ريفر بحضور الرئيس المصري وملك الأردن، وهي تتعلق بموضوع تعجيل إعادة الانتشار الذي اتفق عليه سابقاً وماطلت "إسرائيل" في تنفيذه. كما تم الاتفاق على تمديد فترة الحكم الذاتي إلى أيلول/سبتمبر 2000، مع أنه ينتهي حسب "أوسلو" في أيار/مايو 1999، كما نص على الإفراج عن مجموعة من المعتقلين الفلسطينيين².

وعلى أية حال فإن اتفاق شرم الشيخ نفسه لم يسلم من التسويف، إذ إن موعد استكمال عملية التسليم كان ينبغي أن يكون في 20 كانون الثاني/يناير 2000، لكن الخلاف على ما يمكن

¹ جعفر عبد السلام، الصراع العربي الإسرائيلي بين النضال المسلح والتسوية السلمية، مرجع سابق، ص 26

² المرجع السابق، ص 26

تسليمه أحرّ التنفيذ إلى 21 آذار/مارس 2000.¹ بصورة تعيد إلى الأذهان كل حين أن المقصود من أي اتفاق من وجهة النظر الإسرائيلية هو محاولة كسب المزيد من الوقت من جهة، وإفراغ أي اتفاق من معانيه ودلالاته من خلال التهرب المستمر من الالتزام بما يتم التوقيع عليه.

¹ جعفر عبد السلام، الصراع العربي الإسرائيلي بين النضال المسلح والتسوية السلمية، مرجع سابق، ص 16

الفصل الرابع

الاختلال في شروط التفاوض الفلسطيني الاسرائيلي

الفصل الرابع

الاختلال في شروط التفاوض الفلسطيني الاسرائيلي

1.4 تمهيد

يجسد التفاوض نشاطا يمارسه الناس للوصول إلى حلول أو قواسم مشتركة حول قضايا شائكة تهم أكثر من طرف، وهذا يستلزم لانعقاده وجود جهتين اثنتين على الأقل بوصفه فعلا تبادليا. يتم اللجوء إلى التفاوض عادة، في محاولة للبحث عن حل لصراع يتعذر تسويته بطرق ووسائل غير تفاوضية، ذلك يعني أن التفاوض هو خيار تستدعيه الحاجة في ظرف له محدداته الخاصة. من هنا، فإن التفاوض يكتسب معناه من زاويتين، الأولى: أنه يمثل مخرجا لحالة تتعدم فيها قدرة أحد طرفي الصراع على إلحاق الهزيمة بالطرف الآخر بالوسائل غير التفاوضية، وهذا يفيد أن توازن القوى المفترض بين طرفي التفاوض هو القرينة التي تجعل من العملية التفاوضية ذات معنى، وبغياب القرينة يصبح التفاوض عبثا لا طائل منه؛ أما الثانية: فتتعلق بكون التفاوض أداة أو آلية يمكن استخدامها لحل الصراعات، بوصفه خيارا أو بديلا يمكن الأخذ به متى ما تحققت شروطه اللازمة. يكتمل معنى التفاوض من خلال زاويتي النظر هاتين، وبذلك تتضح حدوده ونهاياته، وبغياب أحدهما أو كليهما، تصبح العملية التفاوضية مجرد نشاط مقطوع عن مقدماته الصحيحة ومعزول عن جملة البدائل المطلوب توفرها عندما تستدعيها الحاجة، وبذلك يصبح للعملية (التفاوضية) معنى آخر يغير المفهوم التفاوضي المتعارف عليه.

الحديث عن شروط التفاوض أو مقوماته اللازمة، هو حديث عن وضع النقاط على خريطة الطريق الواجب سلوكها لتحقيق النجاح التفاوضي، وعليه، ستكون العملية التفاوضية جهدا يتيما، إذا تم الدفع بها إلى الميدان بمعزل عن رديف قوي يسندها ويعلي من فرص تحقيق الأهداف المتوخاة منها، ذلك أن التفاوض من جهة كونه خيارا متاحا لا يستلزم أن يكون المسار الوحيد للتعاطي مع الحالة التصارعية مع الآخر، وأن التدافع السياسي بصورته التفاوضية لا يشترط تحييد ما يمكن استخدامه من أدوات أخرى في الصراع، بل التوازي معها في الفعل كاستجابة تفرضها طبيعة الصراع، ويفترضها منطق التدافع بين الناس، وتمليها الرغبة بتحقيق

النجاح التفاوضي، ذلك لأن التفاوض لا يصنع حقائق جديدة بقدر ما يعكس الحقائق الموجودة على الأرض.

يرى أحمد صدقي الدجاني أن التفاوض إنما يثبت في الغالب خطوط الأمر الواقع، وهو أمر يستدعي تفعيل النضال بكافة أشكاله، وبخاصة الكفاح المسلح أثناء عملية التفاوض لأنه من الخطورة بمكان أن يفاوض صاحب الحق ويده معزولة عن امتلاك أسباب القوة المادية التي يواجه بها العدو، إذ من السهل أن يصبح عندها ضحية للقوة التي يملئها الواقع القائم.¹

2.4 التوازن في القوة وتفعيل البديل

يرى الباحث أن التفاوض يمثل عملية جزئية تتم في سياق متكامل، يبدأ بالأساس الصحيح (التوازن في القوة) بين طرفي التفاوض، وينتهي بالقدرة على تفعيل الخيار البديل عن التفاوض والأخذ به في أية لحظة، وبغير هذا التكامل ستكون العملية التفاوضية غير ذات جدوى، حيث أن التفاوض لا يتم في فراغ أو بمعزل عن جملة من المعطيات الوازنة المطلوبة. لهذا السبب يؤكد إدوارد سعيد أنه لا يمكن للعملية التفاوضية أن تقوم إلا على أساس من التكافؤ والندية بين طرفين.²

يذهب ناصر القدوة إلى القول: "إن أية استراتيجية تفاوضية ناجحة تتطلب أمرين، أولاً: تحديد موقف واضح من بديل المفاوضات، أي المقاومة، وهو أمر غير متوفر فلسطينياً الآن؛ ثانياً: وضع فلسطيني متماسك يمتلك عناصر القوة وأوراق الضغط، وهو غير قائم كما نعلم جميعاً".³ أما نصير عاروري فيؤكد أنه "يجب الاقرار أن جوهر الصراع يتمحور حول غياب المساواة، والتوازن الجسيم في القوة والحقوق... لقد كانت أوسلو علاوة على الخلل الأساسي

¹ أحمد الدجاني، الانتفاضة الفلسطينية وإدارة الصراع، مرجع سابق ص 15

² إدوارد سعيد، نهاية عملية السلام أوسلو وما بعدها، مرجع سابق ص 52

³ ناصر القدوة، "حو استراتيجية تفاوضية بديلة"، كلمته في المؤتمر السنوي الثاني بعنوان، المفاوضات والمقاومة البحث عن مقاربة جديدة، البيرة: المركز الفلسطيني للاعلام والأبحاث والدراسات- بدائل، 2008، ص 67

في اتفاقياتها الأولية واللاحقة محكوما عليها بالاخفاق بسبب عدم التوازن والتماثل في القوة بين الفلسطينيين وإسرائيل، وهو ما فاقمه الاصطفاف الأمريكي لجانب إسرائيل¹.

3.4 فحص دلالة معنيي التفاوض

انطلاقا من اكتساب التفاوض لمعناه على ضوء الركيزتين المشار إليهما أعلاه، فإنه بات من الضروري فحص إمكانية تحقق كل منهما في الحالة التفاوضية محل الدراسة:-

1.3.4 حالة التوازن في القوة

من ناحية نظرية، فإن مسألة توازن القوى بين طرفي التفاوض الفلسطيني-الإسرائيلي تحتل صورتين النفي والإثبات، لذا سيتم مناقشة هذا البند من خلال صورتيه المحتملتين:

1.1.3.4 غياب التوازن في القوة

وهو الأمر الذي سيتناوله الباحث تفصيلا في الصفحات القادمة، لكن مع افتراض هذا الغياب، لماذا يقبل الطرف الإسرائيلي التعاطي مع خيار التفاوض طالما أنه غير مضطر لذلك بفعل فقدان توازن القوى؟ تفيد الكثير من الإشارات أن قبول الطرف الإسرائيلي للتفاوض جاء استجابة لضغوط مارسها عليه جهات خارجية متمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما أكد عليه قريع بالقول: "أريد أن أعيد إلى الذاكرة حقيقة أن هذه المفاوضات التي تهربت إسرائيل من مجرد الحديث عنها وتذرعت وراوغت كثيرا من أجل إحباط كل جهد لإعادة إطلاقها، لم يكن في واقع الأمر خيارا إسرائيليا ذاتيا خالصا"².

وإنه مما يؤكد على صحة ما ذكر به قريع، ذلك التصريح الواضح الذي أدلى به شامير في مذكراته، إذ أكد أنه لم يكن يريد التفاوض الجدي، لا في مدريد ولا في واشنطن، وأنه كان

¹ نصير عاروري، "هل ما زالت تسوية الدولتين ممكنة تقييم عام للوضع الراهن"، في أسعد غانم وآخرون، حل الدولة الواحدة للصراع العربي الإسرائيلي بلد واحد لكل مواطنيه، اعداد وتحرير هاني فارس، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (كانون ثاني/يناير 2012)، ص ص 111-138، ص 127

² أحمد قريع، المؤتمر السنوي الثاني بعنوان، المفاوضات والمقاومة البحث عن مقاربة جديدة، مطبوع، المركز الفلسطيني للاعلام والأبحاث والدراسات - بدائل، 2008، ص 34

يهدف لإطالة أمد المفاوضات عشر سنوات يقوم خلالها بتهويد الأرض وتغيير الحقائق عليها حتى لا يكون هناك شي قابل للتفاوض.¹ ولو كان هناك قدر من التوازن في القوة بين طرفي التفاوض، لما فكر شامير أو سواه أن يتعاطى مع المسألة التفاوضية بهذه الطريقة، إنه الاختلال الواضح في شروط التفاوض الصحيح.

ما سبق، يعني بوضوح غياب الرغبة التفاوضية لدى الطرف الإسرائيلي. من المعلوم أن الرغبة التفاوضية المشتركة لدى طرفي التفاوض تمثل واحدة من شروط التفاوض الناجح، وبغياب الرغبة الإسرائيلية في التفاوض يتضح أن هناك خلا في أحد أركان وشروط التفاوض، وهو أمر يفسح المجال للوقوف أمام واحدة من أسباب إخفاق هذا الخيار، كما يؤكد أن انخراط الطرف الإسرائيلي الفعلي في المفاوضات له أهداف وغايات بعيدة عن الرغبة في التوصل للسلام مع أطراف التفاوض الأخرى، حيث لم يكن مسار التفاوض بالنسبة له سوى مدخلا لتحقيق تلك الأهداف والغايات. يبدو أنه قد نجح إلى حد بعيد في تحقيق ما ابتغاه من وراء ذلك، وما كان لهذا النجاح أن يتحقق لو أنه توفر للطرف الفلسطيني شيء من القوة المطلوبة ليوازن بها قوة الطرف الإسرائيلي.

لقد انعكس الخلل في ميزان القوة بين طرفي التفاوض على شكل خلل واضح في نتائج ومخرجات العملية التفاوضية، وهو تعبير يكشف عن ارتباط النتائج بمقدماتها، والنهايات ببداياتها، الأمر الذي أبان عن فجوة، بل لنقل مشكلة تتصل بالعملية التفاوضية، وقد عبر أحمد قريع عن هذه المشكلة مبينا أنها "تتكون من شقين، الشق الأول: يتمثل بعدم الالتزام الإسرائيلي بتنفيذ ما نتفق عليه؛ والشق الثاني، هو قبول الطرف الفلسطيني التفاوض حول ما تم الوصول لاتفاقات بشأنه".²

يرى الباحث أن المشكلة التي عبر عنها قريع هي مشكلة بنيوية تفاوضية وليست إجرائية أو شكلية، لأنها ذات صلة بالأسس والمقومات التي ينطلق منها التفاوض. من الواضح

¹ مركز جنين للدراسات الاستراتيجية، ثمانية أعوام على مؤتمر مدريد للسلام أين السلام، ص 5،

² أحمد قريع، المؤتمر السنوي الثاني بعنوان، المفاوضات والمقاومة البحث عن مقاربة جديدة، مرجع سابق، ص 20

أن السبب الذي يجعل الطرف الإسرائيلي يمتنع عن تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه هو ذات السبب الذي يجعل الطرف الفلسطيني يقبل التفاوض مرة أخرى حول ما تم الاتفاق عليه سابقاً، وهو قوة الطرف الأول وضعف الثاني. أو بعبارة أخرى، غياب توازن القوى بين الطرفين والذي من شأنه أن يمنع أحدهما من التهرب من استحقاقات ما يتم الاتفاق حوله، كما يجعل الطرف الآخر في غنى عن القبول بهذا التهرب، عندها يصبح التكافؤ في القوة بين طرفي التفاوض هو الضابط الذي يمنع العلمية التفاوضية من الانحراف عن مسارها الصحيح، أو أحد طرفي التفاوض من التهرب من استحقاقاتها الطبيعية.

2.1.3.4 وجود التوازن في القوة

عند تناول مسألة التوازن في القوة من خلال السياق العام الذي ينبغي أن يتم فيه التفاوض، نجد أن أبرز قرينة على وجوده بين طرفي التفاوض تتمثل بشدة وضوح الجدول الزمني لإنهاء عمليات التفاوض، أو بعبارة أخرى غياب المماطلة في الالتزام بالمواعيد المتفق عليها، أو عدم اضطرار أحد فريقَي التفاوض للقبول بفكرة إعادة التفاوض مرة أخرى على ما تم الاتفاق حوله سابقاً، لكن مع امتداد جدول التفاوض لفترات زمنية مفتوحة وغير معلومة النهايات، مع حقيقة وجود المماطلة والتسويق من قبل الطرف الإسرائيلي، والرضوخ لمنطقهما من قبل الطرف الفلسطيني، كل ذلك مصحوباً بعدم تحقيق إنجازات من خلال التفاوض، ليدل دلالة قاطعة على غياب حالة التوازن في القوة بينهما.

يذهب بلال الحسن إلى أنه من الضروري تحديد خطوط حمراء، وسقف زمني واضح يحكم العملية التفاوضية، وبغياب الخطوط الحمراء يمكن مثلاً مواصلة التفاوض حتى تبدو المفاوضات عبثية، وهو ما يستحيل حدوثه لو وجدت خطوط حمراء واضحة ومعلنة.¹ ويتساءل ممدوح العكر - مستشكلاً غياب السقف الزمني الواضح للتفاوض - قائلاً: "هل من خصائص المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية أنها مفاوضات ممتدة مرحلة وراء أخرى، وكأنها لا نهاية لها

¹ بلال الحسن، قراءات في المشهد الفلسطيني عن عرفات وأوسلو وحقوق العودة وإلغاء الميثاق، ط1، بيروت: المؤسسة

العربية للدراسات والنشر، 2008، ص 28

ولا أفق، وكأنها أصبحت عملية بحد ذاتها أي (process)، حالها مثل حال عملية السلام التي أصبحت عملية بدون سلام، المهم فيها المحافظة على استمراريتها بغض النظر عن مضمونها أو عن نتائجها".¹ في إشارة إلى أن المفاوضات المحكومة بقاعدة توازن القوة ستكون ذات سقف زمني محدد، وإلا خرجت عن معناها الصحيح.

يؤمن الباحث أن التفاوض بشروطه الصحيحة وبظروفه المواتية يمثل إحدى أدوات النضال المشروعة، وعندما يحتكم طرفان لهذه الأداة، فإنهما يتصارعان بها ومن حولها في حقيقة الأمر، ومن المتوقع والحال هكذا أن يسعى كل طرف لتعظيم مكاسبه على حساب مكاسب الطرف الآخر، غير أن الرغبة بالإنجاز لدى كل طرف يقابلها قوة تناقضها لدى الطرف الآخر وتضع حدودا لها، والعكس صحيح، هكذا يسفر التفاوض عن نتائج متوازنة، أما في تلك الحالة التفاوضية التي يكسب فيها أحد الطرفين، بينما يحصي الطرف الآخر خيباته - كما هو الحال في التجربة محل الدراسة - فإنها حالة تفتقر للقواعد السليمة التي تشكل الضامن للتوازن في مخرجات العملية التفاوضية.

2.3.4 التفاوض بوصفه خيارا

يكتسب التفاوض قوته المنطقية، وتزداد فاعليته كأداة من خلال كونه خيارا متاحا ضمن جملة من البدائل الممكنة، فتوفر البديل عن التفاوض مع القدرة على استخدامه، هو الذي يمنح الخيار التفاوضي القوة المطلوبة، ويحول دون فشله، ما يعني أن قوة التفاوض وفاعليته تكمن في كونه خيارا، فإذا كان الخيار كله، ذهبت فاعليته، لذلك فإن إحدى أسباب الفشل التفاوضي ترتبط بحقيقة غياب البديل عن التفاوض، وفي حال فقدان القدرة على التعاطي مع البديل يفقد التفاوض صفته كخيار ممكن في سياق جملة من البدائل، ويصبح أقرب لكونه هدفا بذاته لا وسيلة لتحقيق أهداف محددة، عندها تكون العملية التفاوضية شكلية بلا مضمون.

¹ ممدوح العكر، ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي الثاني بعنوان، المفاوضات والمقاومة البحث عن مقاربة جديدة، مرجع

هذا يفيد أن العملية التفاوضية ليست عملية عفوية تقتضيها ظروف طارئة، بل هي خيار مخطط ينطلق بملء الإرادة عندما تدفع كل المعطيات لذلك، وهي ليست حالة يتم الهروب تجاهها، أو التشبث بها لتفادي ما تفرضه التحولات السياسية من استحقاقات. بل هي محكومة بقواعد سابقة لا برغبات لحظية أو تقديرات انفعالية، ونتائجها تتوقف على مقدار السلامة في الأسس التي تنطلق منها، والتي تتمثل بتوازن القوى، لذلك فإن ما سيترتب عليها من نتائج سيكون الحكم على صحة الأسس إجمالاً، لأن وجود الأساس الصحيح سيفضي إلى نتائج صحيحة، فإن لم تتحقق، وكان الأساس صحيحاً، عندها تكون الفرصة مواتية لإبراز البديل عن التفاوض، ذلك الذي توفره موازين القوى المتحققة ابتداءً.

تقوم فكرة التفاوض على جدلية مكتملة الأركان، تبدأ بالشروط والمقدمات وتتم بالإدارة الصحيحة وتنتهي بالنتائج التي تنمahi وروح تلك المقدمات والشروط، تمهد الجدلية المذكورة الظروف لأن يكون التفاوض خياراً ممكناً، وبغيابها يفقد التفاوض صفته تلك، وعند هذه النقطة تحديداً تبدأ إشكالية التفاوض، وما من داع لانتظار عشرين سنة من التفاوض كي ندرك أن ثمة مشكلة ستسفر عنها العملية التفاوضية الفاقدة لشروطها الصحيحة. يمثل التفاوض غير مستوفي الشروط حالة من الهروب إلى الأمام تحت طائلة شح البدائل وضغط الواقع، لذا فقد أصبح خياراً لا بديل عنه بالنسبة للمفاوض الفلسطيني، وهو ما عبر عنه غليون عندما أشار إلى "أن الفلسطينيين يفاوضون مع إدراكهم العميق بأنهم لا خيار لهم سوى التقاهم مع الإسرائيليين، وعلى أساس ميزان القوى الداخلي"¹، وهي حالة من المفروض أن تستنهض كل أشكال النضال سوى التفاوض الذي سيكون مدخلاً مواتياً لقتل المعاني وإضاعة الحقوق التي يتم التفاوض من أجلها.

من الواضح أن المفاوض الفلسطيني والعربي عموماً، قد تعاطى مع موضوع التفاوض بوصفه استراتيجية لا غنى عنها، متجاوزين حقيقة كون التفاوض يمثل تكتيكاً ضمن استراتيجية شاملة، وقد نضجت هذه الحالة "في ظل انهيار الموازين والتوازنات الدولية والإقليمية، وانهيار

¹ برهان غليون، العرب ومعركة السلام، مرجع سابق، ص 110

قوة الردع العسكري العربي في أكثر من قطر، وقد اكتسب فكر التسوية كل يوم أرضاً جديدة ومروجين ودعاة جددا ورموزاً فكرية ووطنية¹، حتى باتت فكرة التسوية تمثل نهجاً سياسياً لها منظورها وداعموها، لا بل أصبح حديث "السلام" ثقافة يتبناها الكثيرون ويتجددون في خدمتها، وقد أنتج كل ذلك حالة مشبعة (بقيم السلام الزائفة)، من قبيل استيعاب وجود الطرف الآخر، ومحاولة تطبيع وعي الشعوب على ذلك، وهو المحتل للأرض والمُهَجَّر للناس، وتفهم مصالحه ومراعاتها، وتقبل مطالبه والسعي لتنفيذها. والأدهى أن يكون حضور هذه الثقافة هو الغالب في ظل حالة لم يتوقف فيها الغريم التفاوضي عن محاولاته المحمومة للسيطرة على الأرض كلها، وتسديد ضربة قاضية لأهلها، وبموازاتها غدت ثقافة الرفض القاطع للاحتلال وما يفرزه من حقائق على الأرض، والتشبث بالحقوق مهما طال الزمن، ورفض المساومة على الأرض مهما كثرت الضغوط والتحديات ثقافة خجولة وغريبة في ظل إشاعة ثقافة السلام المزعومة، كانت تلك أبرز إسقاطات التعاطي مع التفاوض كنهج لا كخيار يقتضيه ظرف ما.

4.4 ميزان القوى لطرفي التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي

سيتناول هذا المبحث مفهوم القوة وأشكالها، ومفهوم التوازن في القوة على التوالي:

1.4.4 مفهوم القوة

يشتمل مفهوم القوة على العديد من المعاني والمدلولات، حيث تتنوع أشكال القوة والفضاءات التي يمكن أن تتمثلها، فالقوة لها جوانب مادية وأخرى معنوية، ومقدار التنوع الذي يمكن أن تمثله، هو ما يمنحها المزيد من الأهمية. يرى ماكس فيبر أن القوة تعني "احتمال أن يكون أحد الأفراد قادراً في نطاق علاقة اجتماعية على تنفيذ إرادته الخاصة رغم المقاومة، وذلك بغض النظر عن الأساس الذي يقوم عليه الاحتمال"².

¹ محمود عبدالفضيل، اتفاق غزة - أريحا التحديات المخاطر التداعيات، ط1، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1994، ص 3

² إسماعيل سعد، نظرية القوة مبحث في علم الاجتماع السياسي، ب م: دار المعرفة الجامعية، 2000، ص 78

أما كارل فريدريك (Karl Friedrich) فيذهب إلى أن أفضل تعريف للقوة يتمثل في "القدرة على إنشاء علاقة تبعية فعند القول أن لإنسان ما قوة سياسية تفوق قوى الآخرين، فهذا يعني أن الآخرين يتبعون نظام أفضليته، والقوة ليست مجرد التسلط ولكنها تتضمن أيضاً القدرة على الإستمالة والنفوذ لدى الآخرين، ويرى أنه بالاستخدام الماهر والذكي للقوة يمكن للطرف (أ) أن يجعل الطرف (ب) يفعل ما يريد دون قهر أو إرغام، بمعنى يمكن تحويل القهر إلى اتفاق وتزامن كنفوذ جماعات الضغط في المجتمعات المتحضرة".¹

2.4.4 أشكال القوة

فيما يأتي سيتم استعراض جانبي القوة المادي والمعنوي وما يتصل بهما من أبعاد وأشكال:

1.2.4.4 القوة في بعدها المادي

يعتقد الباحث أن الحديث في موازين القوة للأطراف المعنية خصوصاً في جانبها المادي، لا يستدعي استقدام نظريات توازن القوى في العلاقات الدولية المعروفة، وتطبيقها على الحالة مدار الدراسة للوصول لنتيجة علمية تقف على الفروق الدقيقة لتلك الموازين بين طرفي التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي وذلك للأسباب التالية:

أولاً: إن التفاوض في الحالة محل الدراسة لا يتم بين دولتين، بل بين دولة قائمة مستوفية الشروط والأركان وبين حركة تحرر وطني (منظمة التحرير)، التي تفتقد لغالب مقومات الدولة. من هنا فإنه لا يوجد أساس يتم الاستناد إليه من أجل إجراء عملية مقارنة كهذه.

ثانياً: إن الكيان الإسرائيلي الذي يمثل دولة قائمة، يمارس احتلال الأرض الفلسطينية بالكامل ويصر على إدانة هذا الاحتلال، في الوقت الذي يعلن فيه المفاوض الفلسطيني قبوله خيار التفاوض الذي يعني العجز عن إزاحة الاحتلال بوسائل أخرى، كل ذلك يؤكد على عمق الفارق في القوة بين طرفي التفاوض.

¹ شبكة المشكاة الإسلامية، "مفهوم القوة في الفكر الاستراتيجي"، 2008/6/6، أنظر الرابط

<http://meshkat.net/node/23195>

ثالثاً: إن كبريات الدول العربية لم تصل لمرحلة توازن القوى مع دولة الكيان الإسرائيلي، سابقاً ولاحقاً وحتى اللحظة وفقاً لوسائل قياس قوة الدول التي تعتمد نظريات توازن القوى المشار إليها، فكيف سيكون هناك توازن في القوة بين منظمة التحرير والكيان الإسرائيلي بعدئذ؟

وعلى الرغم من ذلك فقد ارتأى الباحث أن يشير إلى أهم نقاط تفوق القوة الإسرائيلية في صورتها العسكرية والاقتصادية. يؤكد هایل طشطوش على أن القوة العسكرية للدولة تمثل الأساس في تقدير قوتها وإبراز مكانتها على المستويين الإقليمي والدولي، وهي تشكل بذلك رافعة كبيرة لها تعينها على تحقيق أهدافها الكبرى وبرامجها السياسية،¹ أما القوة الاقتصادية فتتمثل أهم عناصر قوة الدولة ومنعتها، إذ لا تقل في أهميتها عن أهمية القوة العسكرية، حيث تعزز كلا من القوتين فرص حضور القوة الأخرى، ويشكلان معاً المقوم الأساسي للقوة السياسية للدولة.²

نقل فايز سارة تأكيد إسحق رابين (Yitzhak Rabin) رئيس وزراء إسرائيل الراحل في اجتماع عقده مع قادة سلاح الجو على ضرورة استمرار تدعيم قوة الجيش الإسرائيلي وتطوير قوته الضاربة، وذلك من أجل تمكينه من الاستمرار في القيام بواجباته المطلوبة، وذلك بالرغم من استمرار مسيرة التسوية والمفاوضات، معتبراً أن حفاظ إسرائيل على جيشها قوياً يمثل ضماناً لاستمرار مسيرة السلام.³ هنا يتضح الاختلاف في الرؤية التفاوضية لكلا طرفي التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي، ففي حين تقوم الرؤية التفاوضية الإسرائيلية على أساس تعزيز عوامل القوة المادية لديها، ليشكل ذلك ضماناً لاستمرار المسيرة السلمية من وجهة نظرها، فقد اعتاد الفريق التفاوضي الفلسطيني على التذكير بخسارته لحلفائه الدوليين والإقليميين لتبرير ذهابه للخيار التفاوضي، ويكشف هذا الاختلاف عن أحد أسباب تعثر الوصول لحلول تفاوضية للقضية الفلسطينية، لأنه يتضمن اختراقاً للشروط التفاوضية المطلوبة.

¹¹ هایل طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، ط1، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص 82

² المرجع السابق، ص 94

³ فايز سارة، الجيش الإسرائيلي الخلفية الواقع المستقبل، دراسات استراتيجية، ط1، العدد 28، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1999، ص 37

يرى شوكت سعدون أن قدرة الدولة على حشد القوة الاقتصادية والعسكرية يمثل أهم تجليات القوة في سبيل الوصول إلى المستوى الأعلى وهو الحشد القومي للقوة في بعده الداخلي والخارجي، والذي يتمثل في تحالفات الدولة الثنائية والمتعددة على المستويين العسكري والاقتصادي، حيث تشكل التحالفات أحد أنماط القوة التي تحتاجها الدولة.¹ وهي الحالة التي نجحت فيها (إسرائيل) بشكل واضح، إذ تمكنت من إبرام التحالف الاستراتيجي مع القوة العظمى الأولى وغيرها من القوى الأخرى معززة بذلك من مصادر القوة التي تحتاجها كي تبقى متقدمة ومهيمنة في المنطقة.

في المحصلة فإن مسألة انتفاء توازن القوى بين طرفي التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي هي قضية محسومة ولا خلاف حولها، خصوصاً أن المفاوض الفلسطيني يقر بهذه الحقيقة. لذا ينبغي التنويه إلى أن الفرق في القوة بين طرفي التفاوض سينعكس على شكل قوة تفاوضية يمتلكها أحد طرفي التفاوض بخلاف الآخر، الأمر الذي يعني الاختلال في نتائج التفاوض نظراً للاختلال في شروطه المطلوبة ابتداءً.

2.2.4.4 القوة في بعدها المعنوي

تُعرّف القوة على أنها القدرة على أن تعاقب أو تكافئ أو تؤثر على الآخرين للعمل أو الامتناع عن فعل شيء ما، والقوة قد تكون حقيقة بقدر إدراكها والادراك قابل للتغيير، يجب أن يقيم المفاوضون مصادر ومدى ما يتمتعون به من قوة مقارنة بالطرف الآخر. يوجد عدة مظاهر للقوة التفاوضية وهي ذات بعد معنوي في غالبها ومنها:²

• الصورة الذهنية الصحيحة قوة

• المعرفة قوة

¹ شوكت سعدون، عناصر قوة الدولة الاستراتيجية النظري التطبيقي، ط1، عمان: دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع 2007، ص 27

² زياد السمرة، فن التفاوض، مرجع سابق، ص 83-84

- الشرعية قوة
- البدائل تزيد القوة
- إدراك قيمة الوقت قوة
- الفهم قوة

إن الإختلال في ميزان القوة لصالح أحد طرفي التفاوض من خلال امتلاكه قوة حقيقية على الأرض، أو توقع أن تكون له قوة أكبر من الطرف الآخر، فإن هذا الطرف ستكون لديه رغبة في استخدام منهج المساومة والابتزاز، إذ من الأسهل والأسرع استخدام هذا المنهج بالاستناد إلى القوة بدلا من الاهتمام بحاجات الطرف الآخر، وعندما يتضح أن كلا الطرفين يتمتعان بقوة متساوية تقريبا فستكون النية متجهة أكثر نحو تبني الجهد المشترك لحل المشكلات، هذا يفيد أن تبني شعار المصالح المشتركة لن يكون مفيدا طالما كان هناك تفاوت صارخ في ميزان القوى بين طرفي التفاوض.¹ ما يعني أن توازن القوة هو الذي يفرض معادلة البحث في المصالح المشتركة، وطالما تكرر الجانب الإسرائيلي للمصالح الخاصة بالطرف الفلسطيني فمرد ذلك يعود لغياب التوازن في القوة موضوع البحث.

5.4 مفهوم توازن القوى

يفيد توازن القوى غياب تلك الحالة التي تغطي فيها دولة ما أو طرف دولي على الدول الأخرى، بحيث تصبح السياسات العامة للدول، والتكتلات العالمية محكومة بقواعد التوازن التي تعني القدرات المتبادلة لدى هذه الدول في التأثير على الآخرين. عرف القاموس السياسي توازن القوة الدولية بأنه "نظرية سياسية يقصد بها المحافظة علي ميزان القوة بين دول العالم بحيث لا يسمح لدولة أو لدولة مع حليفاتها بالاستئثار بالنفوذ في المجال الدولي حتى تفرض سيطرتها

¹ نادر أبو شيخة، أصول التفاوض، مرجع سابق، ص 95

علي الدول الأخرى بما يكون في حوزتها من قوة عسكرية متفوقة وإمكانات اقتصادية كبيرة ووسائل إعلام متقدمة".¹

يعد تعبير توازن القوى من أكثر التعبيرات استخداما وانتشارا في مختلف العصور، وفقا لاختلاف وتطور الفكر والنظريات في كل عصر، وهو يتميز بعدة خصائص:-²

- تكافؤ مجموعة من المتغيرات، فإذا استمر هذا التكافؤ عرف بالتوازن الاستراتيجي وإذا تغيرت حالة هذا التكافؤ سلبا أو إيجابا سمي بالتوازن الاستراتيجي غير المستقر.
- إمكانية تحقيق هذا التوازن بدولة منفردة بصورة كاملة معتمدة على إمكانياتها الذاتية وقدراتها القومية بحيث تتكافأ مع التهديدات الموجهة ضدها.
- السعي لتحقيق التوازن أو التأثير فيه من خلال التكتلات الإقليمية أو الدولية.

من الواضح أن البند الثالث هو ما يتناسب وموضوع الدراسة، إذ يشير إلى مدخل كان يمكن للمفاوض الفلسطيني النفاذ منه، للتأثير في موازين القوى في الوقت الذي يقر فيه الجميع بغياب حالة التوازن في القوة المنشودة بين طرفي التفاوض، وذلك من خلال السعي لترميم الجبهة الداخلية ورسم مسارات العمل على أساس التنسيق والتكامل معها محليا وإقليميا، وهي أعمال مطلوبة من جهة وممكنة التنفيذ من جهة أخرى، ومع ذلك فقد زهد المفاوض الفلسطيني في العمل بهذا الاتجاه. كان مطلوبا من القيادة أن تسعى لتجميع الطاقات الوطنية والدفع بها في بوتقة الصراع، على ضوء تواضع القدرات الذاتية على الوقوف بندية في مواجهة الظروف الموضوعية الجارفة، لذا كان بإمكان قيادة المنظمة التعويض عن هذا الفارق في القوة باعتماد خيار رص الصف الوطني والسعي لتجنيد كل الطاقات والدفع بها في ساحة المواجهة، وهي بذلك تقوم بردم جزء كبير من الخلل في ميزان القوة المائل بين طرفي الصراع. سياسة التجميع يقتضيها أمران: المصلحة الوطنية، والحصافة السياسية، وكان ينبغي أن يتم هذا التجميع على

¹ نظرية توازن القوى وتوازن المصالح، موقع المقاتل، ب ت، أنظر الرابط:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/TawazonKiw/sec02.doc_cvt.htm

² المرجع السابق.

مستويين، المستوى الوطني والمستوى الإقليمي(القومي)، ولكن قيادة المنظمة فرطت في كلا الفرصتين، وبعد أن جنت العلقم أخذت تلوم إسرائيل بأنها لا تلتزم في تعهداتها تجاه السلام.

كان هناك خلل يعتري العلاقة الداخلية الفلسطينية إبان انطلاق مسار التفاوض، ولم يكن هناك مسوغ يمنع قيام تفاهمات تعمل على التئام الصف الداخلي للإمساك بإحدى وسائل القوة المطلوبة لإنجاح الجهد التفاوضي، لذا قام حيدر عبد الشافي بتوجيه نداء أوضح فيه أنه لا بد "أن يكون هناك استراتيجية لترتيب أوضاع البيت الفلسطيني، لأنه لا يمكن أن نخوض صراعا من أجل حقوقنا الوطنية من دون أن نكون أهلا لرفع هذا المطلب العادل، والخطوة التالية هي أن نرص صفوفنا كمجموع أخلاقي لنقف إزاء إسرائيل ومؤيديها".¹

كان يمكن للقيادة الفلسطينية أن تقلص فارق القوة بينها وبين ندها التفاوضي من خلال التوظيف الجيد لظهور قوى فلسطينية جديدة وفاعلة، وكان بالإمكان التمهيد لذلك من خلال عدم استعلاء هذه القوى، ومن ثم تنسيق الخطوات الكفاحية بأشكالها معها، بحيث يتم تنظيم جهود الجميع وترتيب فعاليتها على قاعدة التكامل في الأدوار، الأمر الذي يعزز من عناصر القوة للقضية الوطنية. لكن اعتماد سياسة كهذه كان يتطلب أن يكون المفاوض الفلسطيني قويا حتى يستطيع مواجهة الضغوط، ومقاومة رغبات الطرف الآخر الذي تقوم سياساته أصلا على التفريق بين الفرقاء لإضعافهم وليسهل عليه تحقيق ما يصبو إليه في نهاية الأمر. وهذا يؤكد مرة أخرى على أن الأساس الصحيح الذي ينبغي بناء مسار التفاوض عليه يتمثل بالقوة، فيما كانت تجربة المفاوض الفلسطيني تقوم على النقيض من ذلك.

مثل ذلك يقال في حق التنسيق الإقليمي(العربي)، فقد سبق المفاوض الفلسطيني نظراءه العرب إلى التوقيع على اتفاق منفرد مع إسرائيل التي تتمتع بقدر كبير من الدهاء والمكر، يضاف إليها إمكانات مادية وإعلامية كبرى، وإسناد دولي واسع النطاق. وعليه فقد شجع ذهابه إلى هذه المعركة، منفردا وحيدا، ودون تنسيق الخطوات مع بقية العرب سواء المفاوضين الذين

¹ إدوارد سعيد، نهاية عملية السلام أوسلو وما بعدها، مرجع سابق، ص 149-150

نحوا ذات المنحى، أو أولئك غير المفاوضين، المفاوض الإسرائيلي على الأفراد به، وإخضاعه للمزيد من الإبتزاز والضغوط التي لا يقوى عليها بحكم ضعفه ودقة الحالة التي يمر بها.

6.4 الأساس الفلسفي لمسألة التوازن في القوة

يقوم مبدأ التوازن في القوى الدولي على قبول كل الأطراف بعضها ببعض، وهي بذلك تحاول رسم معادلات وعلاقات فيما بينها تعبيرا عن هذا المعنى، فالتوازن والسعي للوصول إليه لا يقوم على فلسفة نفي الآخر وبذل الجهد لإخراجه من المعادلة، بل يقوم على فكرة التعايش والرضا والقبول به. ما هو مطلوب وفقا لمعادلة توازن القوى الوصول إلى حالة من التساوي والتماثل بين مركبات المشهد حتى لا يطغى طرف أو أطراف على طرف أو أطراف أخرى.

تكتسب قاعدة التوازن في القوة دلالتها في ظل حالة التصارع على المكاسب، لا على إلغاء الآخر ومحاولات الحلول محله، فالتنازع على المكاسب لا يعني القطيعة بين طرفين يتصارعان عليها، بل يحتتمل ذلك الالتقاء مع الغريم التفاوضي في منتصف الطريق استجابة لنداء المصالح المشتركة، وفي حالة كهذه فإن مبدأ التوازن في القوة بين الغريمين سيلعب دورا حاسما في تحديد شكل المصالح وحدودها وطبيعتها ومقدار ما سيحققه كل طرف من مكاسب مرغوبة، وأين ستكون نقاط الالتقاء بالضبط بين الفريقين. لكن هل يبقى لمبدأ التوازن في القوة المطلوب حضورها في حالة الصراع الذي يقوم على المكاسب أي معنى إزاء حالة الصراع الصفري الذي يقوم على فكرة نفي الآخر وإخراجه من المشهد نهائيا، كما هي حالة الصراع في فلسطين مثلا؟ حيث لا تقوم فكرة الصراع على حدود أو موارد، أو مكاسب تتعلق بالأرض، بل على الأرض ذاتها كجغرافيا وتاريخ وقيمة حضارية.

هل يصح أن توضع فلسطين بهذا الاعتبار أو بعضها على طاولة التفاوض بوصفها مكاسب متنازع عليها؟ يجيب إلياس شوفاني بالقول "إن الخصائص الجوهرية التي يتميز بها الكيان الصهيوني كونه استيطانا عنصريا، ومرتبطا عضويا بالاستراتيجية الكونية للمركز الإمبريالي الذي يشكل المركز الأم بالنسبة إليه، تجعله في تناقض تناحري مع الأمة العربية

بشكل عام، ومع الشعب الفلسطيني بشكل خاص، فلكي يجسد هذه الكيان ذاته لا بد له من تغييب الشعب الفلسطيني واستبعاده، ومن تطويع الأمة العربية بفرض الهيمنة عليها، وهذا يشكل الأساس الموضوعي للتناقض بين الشعب الفلسطيني والمحتلين".¹ أما صلاح الدين حافظ، فيؤكد من ناحيته على ذات الفكرة مبينا أن "جوهر الصراع في فلسطين هو الصدام القوي بين مشروعين يبغى كل منهما سيادة المنطقة وقيادتها، المشروع القومي العربي بعمقه الإسلامي الواسع، والمشروع الديني الصهيوني بعمقه الغربي الممتد جغرافيا وثقافيا وتاريخيا. ثمة تناقض قائم لا يزال محتدما، لم تستطع أن تخفيه معاهدة السلام الأهم بين إسرائيل ومصر أكبر دولة عربية فاعلة ومؤثرة، ولن تستطيع اتفاقيات السلام ومفاوضات التسوية اللاحقة، طالما ظلت موازين القوى مختلة والمصالح والأهداف متناقضة، وطالما ظلت الملفات الساخنة مفتوحة".²

وعليه، فإن محاولات البحث عن الحلول الوسط، والالتقاء في منتصف الطريق لا يتماهى مع طبيعة الصراع في فلسطين، وسيكون من السخافة الركون إلى المنطق الذي تقوم عليه الحلول التفاوضية المطروحة خصوصا أن الطرف المعتدي لم يثبت حتى اللحظة أنه مؤمن بفكرة الحلول الوسط، أو الاستعداد للنظر في مصالح الشعب الفلسطيني كمقومات لازمة تقتضيها فكرة البحث عن الحلول التفاوضية، والنتيجة هي تهافت فكرة البحث عن حلول وسط بين نقيضين صفريين.

عظفا على ما سبق، يرى الباحث أنه لو توفر ميزان قوى صحيح بين طرفي التفاوض محل الدراسة، فهذا لا يعني أن المجال أصبح متاحا للطرف الفلسطيني كي يعتمد خيار التفاوض، ذلك أن فلسفة الحلول التفاوضية القائمة على الحلول الوسط لا تناسب مقام قضية كالقضية الفلسطينية التي يدور من حولها صراع وجودي يقوم على قاعدة النفي والإثبات، وليس على قاعدة التقاسم والاستحواذ على أكبر قدر ممكن من المنافع، ما يعني أن طبيعة الصراع في فلسطين لا تحتل التفاوض إلا إذا كان موضوعه يدور حول طريقة خروج المحتل من الأرض،

¹ إلياس شوفاني، دروب التيه جذور أزمة العمل الوطني الفلسطيني، مرجع سبق ذكره، ص 24

² صلاح الدين حافظ، تهافت السلام المصير العربي في ظل الهيمنة الإسرائيلية، ط1، القاهرة: دار الشروق، 1998،

وكيفية إعادة الحق كاملا لأصحابه، وبغير ذلك سيكون التفاوض فرصة يستفيد منها الاحتلال وحده.

يتأكد ذلك عند الوقوف على حقيقة عدم تسليم الطرف الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره على أرضه، ولا حتى جزء منها حتى اللحظة بعد مضي أكثر من عقدين من الزمان على مسار التفاوض. في هذا المقام يجد الباحث الفرصة مواتية للتأكيد على خصوصية القضية الفلسطينية، وهو أمر يستدعي القول أن ما توصلت إليه خبرات البشر ذات الصلة بالصراعات ومحاولات البحث لها عن حلول من خلال مسارات التفاوض تحديدا قد لا تنطبق بالضرورة على هذه القضية ذات الخصوصية الرفيعة.

7.4 مقاييس التعرف على ميزان القوى المنشود

يمكن فحص إمكان قيام توازن في القوة بين طرفين من خلال البحث في مسألتين وهما:

1.7.4 قياس قوة الدولة

تشكل الإمكانيات المادية والمعنوية، وسائر القدرات التي تمتلكها دولة أو منظمة ما مؤشرا على مقدار قوتها، بحيث يظهر أثر ذلك في صورة تأثير وقدرة على رسم السياسات، وفاعلية في الإنتاج في كافة الميادين وفقا لنظريات قياس قوة الدول المعروفة. يفترض قياس قوة الدولة وجود الدولة ابتداء، وفي الحالة التي لا توجد فيها الدولة، فإنه لا يوجد أساس منطقي لمحاولات رصد عوامل القوة التي يتمتع بها المفاوض الفلسطيني. غني عن البيان أن الدول أو الكيانات التي تبلغ درجة من الضعف بحيث لا تقوى على المشاركة في صنع السياسات الدولية أو تفتقد القدرة الكافية لمواجهتها، تدخل حالة من انعدام الوزن قياسا مع الآخرين.

يقول يزيد صايغ في معرض الإشارة إلى الحالة التي كانت عليها منظمة التحرير إبان التوجه لخيار التفاوض: "واصل رابين معارضته لأي تعامل مباشر مع منظمة التحرير حتى

منتصف سنة 1993، ولم يوافق على اتفاق أوسلو في آب/أغسطس إلا بعد التوصل إلى استنتاج مفاده أن منظمة التحرير باتت منهكة تماما وأنها أضحت سهلة الانقياد للشروط الاسرائيلية".¹

ما سبق يؤكد على أن التوجهات العربية والفلسطينية تجاه مسار التسوية كانت قد تمت في سياق تنعدم فيه القدرة على الاختيار والمفاضلة بين البدائل الممكنة، وأن خيار التفاوض بالنسبة لها مثل انسياقا قسريا لمسار تقول كل الظروف الذاتية والموضوعية بضرورة عدم الانخراط فيه، حيث بدا أشبه بنفق مظلم تؤكد كل المعطيات من حوله إلى افتقاده لأي أفق ممكن، فقد كان أشبه بمغامرة معلومة الخسارة بشكل مسبق لمن يحسن قراءة الأحداث والتفاعلات السياسية واتجاه مساراتها، وهذا يعد واحدا من أهم أسباب التعثر في مسار التفاوض محل الدراسة.

تُعد المكانة اللائقة للدولة في محيطها الإقليمي والدولي من أهم مصادر القوة التي يمكن أن تتمتع بها، ما يتعلق بالصعيد الإقليمي فقد سعت إسرائيل وحلفاءها الدوليين على العمل من أجل تغيير هوية المنطقة من خلال التروبيج لمشروع الشرق الأوسط الهادف لجعل إسرائيل قطب الرchy في المنطقة، "سيتم الحديث عن المشروع لاحقا"، أما ما يخص البيئة الدولية وعلاقتها بقوة الدولة فسيتم تناولها في الصفحات التالية.

2.7.4 تحليل النظام الدولي

يمثل النظام الدولي الدائرة الأوسع التي تنتهي إليها آثار التفاعلات السياسية الإقليمية، وبناء على ذلك فقد كان لهذا النظام صلة وبشكل كبير في تقرير شكل ومصير تلك التفاعلات، على أساس أنه لا يمكن فصل وتجزئ القضايا السياسية الإقليمية عن تلك الدولية والعكس صحيح، ما يعني في المحصلة أن القوى الدولية الكبرى التي تضطلع بمهمة رسم السياسات الدولية لن تكون في غفلة عن محاولات توظيف القضايا السياسية الإقليمية خدمة لتوجهاتها، ولن تزهّد في استخدام نفوذها وإمكاناتها للتأثير في مجرياتها بما يتلاءم مع مصالحها الخاصة. من

¹ يزيد صايغ، الكفاح المسلح، مرجع سابق، ص 919

هنا، فإنه من الصعوبة بمكان تجاهل التأثير الدولي على القضايا الإقليمية، كما أنه يصعب اختزال هذه التفاعلات وحصرها في جغرافيا محددة بمعزل عن السياق السياسي العام الذي يحكم مسار الأحداث في الساحة الدولية، نظرا للتشابك والتداخل الذي يعتري علاقات الشعوب والدول، الأمر الذي يجعل من القضايا الإقليمية موضع اهتمام كبير بالنسبة للدول الكبرى، خصوصا إذا كانت لهذه القضايا من الخصائص والمزايا ما للقضية الفلسطينية التي تمثل قيمة استراتيجية كبيرة تهم العالم أجمع، وتسهم بكشل كبير في تقرير مصير المنطقة بالاتجاه الذي يقرره من يتولى السيطرة عليها. وعليه، كان من الضروري إلقاء نظرة على شكل النظام الدولي وتحليل اتجاهاته من أجل الوقوف على تداعيات ذلك على القضية الفلسطينية، وأين يقع طرفي التفاوض على خريطة هذه النظام وأثار ذلك على مسار التفاوض.

1.2.7.4 مفهوم النظام الدولي

"تطلق صفة النظام الدولي على مجموعة من العلاقات المنتظمة التي تربط الدول بعضها ببعض والقائمة على الاعتماد المتبادل ضمن إطار سياسي واقتصادي واستراتيجي، والمعبر عن واقع فرض نفسه بفعل شروط تاريخية وعلمية وعقائدية واقتصادية. ويمكن لهذه العلاقات أن تأخذ شكل التعاون والتفاهم والسلام، كما يمكن أن تأخذ طابع الصراع والحروب والتنافس والمواجهة، ولا يشترط لإطلاق هذه الصفة على نظام ما أن يكون متصفا بصفات الشرعية أو العدالة أو الديمقراطية، فالحديث عن النظام شيء، والحديث عن هذه المبادئ شيء آخر، كما أن مفهوم النظام الدولي غير مقيد بأوضاع قانونية محددة، وغير منحصر في زمن محدد، فهو موجود مع تقلب الأحوال والدول في الصراع وفي السلم".¹

أما الحاجة إلى تحليل النظام الدولي فإنها تنبع من خلال استعراض النقاط التالية:-

1- الأصل في العلاقات والسياسات والمصالح هو التشابك ووجود الأبعاد والاهتمام الدولي.

¹ مجدي عمر، التغيرات في النظام الدولي وأثرها على منطقة الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1،

عمان: دار البشير للنشر والتوزيع، 1995 ص 17

2- لا يمكن عزل البيئة السياسية المحلية عن تلك الدولية والعكس صحيح.

3- "إن دراسة الوضع الدولي من حيث موازين القوى، وحالة التكتلات الدولية يحدد أشكال العمل السياسي ونظرياته وأسلوب إدارة الصراع. فتقدير اتجاه تطور موازين القوى يحدد أشكال الدفاع والهجوم، ونوع الاستراتيجية والتكتيك، أي بمعنى آخر يحكم التكتيك ميزان القوى في اللحظة الحاضرة، كما تحكم الاستراتيجية تقدير اتجاه ميزان القوى مستقبلاً".¹

يضاف إلى ما تقدم "أن عنصري القوة الذاتية الفلسطيني والإسرائيلي ليسا هما العنصرين الحاسمين لوحدهما في تحديد مجرى هذا الصراع، وإنما هما جزء من مجموعة عناصر تؤكد قوة القرار السياسي من عدمها".² لأجل ذلك تظهر الحاجة لتحليل النظام الدولي، ومحاولة قراءة الموقع العربي والفلسطيني بالضرورة في نسق هذا النظام وما يعكسه ذلك بالنسبة لهما من معاني القوة أو الضعف. من الأهمية تحليل ذلك النظام لكون التفاعلات السياسية وقضاياها لا تتم في أنساق معزولة عن مسارات السياسة العالمية، بل تعبر عنها ولا تستطيع الخروج عن ما تقتضيه من حراك. لا بد من إطلالة على شكل التوازنات الدولية السابقة وحركة التحولات التي طرأت عليها والوقوف على دلالتها والمعاني المترتبة عليها "باعتبار النظام الإقليمي العربي جزءاً لا يتجزأ من النظام الدولي في تفاعلاته وتحولاته واضطراباتاته ويتفاعل معه سلباً وإيجاباً، متأثراً وتأثيراً".³

2.2.7.4 اتجاهات التغير في النظام الدولي واتجاه مراكمة القوة

كانت العلاقات بين أطراف النظام الدولي ما قبل بدايات العقد الأخير من القرن العشرين محكومة بمبدأ التوازن في القوة، الأمر الذي انعكس على طبيعة التطورات السياسية الإقليمية والعالمية التي ظلت خاضعة في حراكها لمنطق التوازن المذكور. غير أن "التغيرات السياسية التي بدأت مع مطلع النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين في الاتحاد السوفييتي وبقية

¹ مجدي عمر، التغيرات في النظام الدولي وأثرها على منطقة الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 12-13

² حمزة الصمادي، تجربة م.ت.ف السياسية من المقاومة المسلحة إلى التسوية السلمية، مرجع سابق، ص 87

³ نظمي أبو لبدة، التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي، ط1، إربد: دار الكندي، ص 51

بلدان أوروبا الشرقية قلبت موازين القوى والتحالفات الدولية رأساً على عقب. حيث أفرز هذا الانقلاب تغيراً عميقاً في العلاقات والتحالفات والصراعات الدولية والإقليمية، فأصبح النظام الدولي الذي تكون في أعقاب الحرب العالمية الثانية من مخلفات التاريخ والصراعات والتوازنات الدولية والاستراتيجية¹، ولذلك فقد برزت الولايات المتحدة كقطب دولي أوحده.

وضعت التحولات الجذرية أنفة الذكر العالم العربي أمام مشكلات كبيرة ومعقدة، وتحديات جديدة تمس مكانته الدولية وأمنه القومي، ذلك لأن الولايات المتحدة أصبحت القوة الدولية العظمى الوحيدة في العالم، وهي التي تتضارب مصالحها واستراتيجياتها إلى حد كبير مع المصالح والقضايا القومية العربية العليا، لا سيما فيما يتعلق بضمانها التفوق النوعي العسكري الإسرائيلي في مواجهة الدول العربية.² وكان من نتائج الانزياح في ميزان القوى الدولي مراكمة المزيد من أسباب القوة وتركيزها بيد الولايات المتحدة وهي القوة أصلاً، ما أتاح لها فرصة الاستحواذ على سيادة المشهد السياسي الدولي، خصوصاً بعد أن هيأت حرب الخليج الثانية الظرف الملائم لذلك، فتقدمت لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي في إطار سعيها لإرساء الأسس لنظام عالمي جديد وفقاً لمنظورها الاستراتيجية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة.³

أدى تفكك الاتحاد السوفييتي القطب المكافئ للقطب الأمريكي مع اتجاه الوريث الروسي للتحالف مع القطب الأمريكي إلى انفراد الولايات المتحدة بناحية التوازن الدولي، حيث تشكل ذلك التوازن على أساس القبول بالتفوق الأمريكي، وليس على أساس التكافؤ بين أطراف متعددة، وهي سابقة جعلت من النظام الدولي يقوم على القطبية الأحادية التي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية من خلال عقلية المنتصر الذي كسب الحرب الباردة، والساعي إلى تطويع النظام الدولي لخدمة تصوراتهِ.⁴ وكان من تداعيات ذلك التحول الذي طرأ على مكانة ودور الأمم المتحدة، إذ تحولت إلى مؤسسة تابعة في ظل النظام الدولي الأمريكي الجديد، ولم

¹ نظمي أبو لبدة، التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي، مرجع سابق، ص 50

² المرجع السابق، ص 75

³ المرجع السابق، ص 82

⁴ خلود الأسمر، انعكاسات التطورات الإقليمية والدولية على العلاقات العربية الإسرائيلية، ط1، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2005، ص 85-86

يعد هناك من يقف في وجه الولايات المتحدة في حال استصدار القرارات من مجلس الأمن والجمعية العامة، وما يؤكد ذلك الأحداث التي جرت في أفغانستان ويوغسلافيا والعراق والصومال، ومن ذلك إلغاء القرار رقم (3379) الذي أصدرته الجمعية العامة عام 1974، والذي يساوي بين العنصرية والصهيونية".¹

جاءت دعاوي السلام في سياق يهدف لترتيب جديد لوجه المنطقة، ما يعني أن السلام ليس مقصودا بذاته، بل لأن إنجاح الأهداف المرغوب تحقيقها على وقع تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة السياسية الدولية يقتضي مثل هذا التحرك، لذلك بدا أنه من المستبعد تحقيق أي تقدم على مسار التسوية بالطريقة التي تخدم الحقوق الفلسطينية طالما يتم التعاطي مع أطروحات السلام بوصفها تؤدي دورا وظيفيا لتحقيق أهداف أخرى، خصوصا أن الإقرار للشعب الفلسطيني بحقوقه، وإيجاد الحلول السياسية وفقا لهذا الإقرار يتناقض وحقيقة الأهداف المطلوب تحقيقها في المنطقة والعالم من قبل الولايات المتحدة وحليفاتها الاستراتيجية في المنطقة (إسرائيل).

كانت المكاسب الأمريكية المتحققة على وقع التحولات الدولية تتم على حساب الاتحاد السوفييتي ووريثته روسيا الاتحادية، التي بدأت رسم سياسة خارجية جديدة، تحاول من خلالها نسج علاقات جديدة، تختلف جذريا عن مواقف وتوجهات الاتحاد السوفييتي سابقا. وكان من أبرز ملامح التغير في السياسة الروسية الجديدة، ذلك الذي يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي والذي ظهر من خلال الخطاب الذي ألقاه أندريه كوزيريف وزير خارجيتها آنذاك خلال استضافة روسيا الاتحادية للجولة الأولى من المفاوضات متعددة الأطراف في 1992/1/28، وقد اشتمل على الجديد التالي:²

- إن روسيا تريد أن تلعب دور الوسيط في المفاوضات وأنها تعمل على مساندة الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق التسوية السلمية.

¹ خلود الأسمر، انعكاسات التطورات الإقليمية والدولية على العلاقات العربية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص 87

² المرجع السابق، ص 83

• ضرورة التوصل إلى حل وسط بين العرب وإسرائيل ومنع نشوب المواجهات من أجل التوصل إلى تسوية سلمية.

• ضرورة الرقابة على التسلح في الشرق الأوسط وتخليص المنطقة من أسلحة الدمار الشامل التقليدية وغير التقليدية.

هذا وقد كان من تداعيات التحولات الدولية، ذلك التناغم الروسي مع السياسات الأمريكية تجاه عدة مواقف ذات مساس بقضايا الأمن القومي العربي. فقد تراجعت موسكو عن تأييد قرار الأمم المتحدة القاضي بمساواة الصهيونية بالعنصرية، والذي كان قد صدر في العام 1974. ومن ناحية أخرى قامت موسكو بممارسة الضغوط على العراق للاستجابة لأعمال التفتيش التي تقوم بها الأمم المتحدة، ولإجراءات الرقابة الهادفة إلى إنهاء برنامج أسلحتها النووية والكيميائية والبيولوجية (المزعومة) دون الإشارة إلى إسرائيل في هذا المجال، الأمر الذي يؤكد بوضوح نهج موسكو بالسير قدما في طريق التعاون السياسي المستمر مع الولايات المتحدة. كما تبنت روسيا ذات الموقف الأمريكي في مؤتمر موسكو للمفاوضات متعددة الأطراف الذي يشترط عدم مشاركة فلسطينيي الخارج والقدس في الوفد الفلسطيني لمفاوضات التسوية.¹

"وكان الاتحاد السوفييتي قد امتنع عن التصويت في الأمم المتحدة على قرار يدعو لطرد إسرائيل من الأمم المتحدة في العام 1991"²، وذلك ضمن المحاولة العربية السنوية الهادفة لطرد إسرائيل من هذا المحفل الدولي، وكان هذا الامتناع ذا مغزى كبير يدل على تخلي الاتحاد السوفييتي عن الانحياز التلقائي إلى الدول العربية، وقد شكل هذا الموقف نهاية لدور موسكو في الحملة الهادفة إلى نزع الشرعية عن إسرائيل في المنظمات الدولية المختلفة.³

¹ خلود الأسمر، انعكاسات التطورات الإقليمية والدولية على العلاقات العربية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص 84

² المرجع السابق، ص 89

³ نظمي أبو لبدة، التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي، مرجع سابق 85

من ناحية أخرى، وعلى وقع الخسارة العربية من جراء التبدل في مواقف روسيا الاتحادية تجاه القضايا العربية، فقد كانت هناك مكاسب يجنيها العدو المباشر وهو الكيان الإسرائيلي، حيث أفرزت التطورات السياسية في دول الكتلة الشرقية الاشتراكية تغيرات مهمة في صيغة العلاقات بين هذه الدول وإسرائيل، لتعكس أهم التداعيات المترتبة على التبدل في ميزان الخريطة السياسية الدولية، والتي كانت في مجملها تعزيزا لوزن إسرائيل وتدعيما لنفوذها، خاصة أن هذه الدول كانت تتبنى موقفا إيجابيا لتأييد المصالح والقضايا العربية في ظل عدم وجود مصالح تربطها بإسرائيل إبان الحرب الباردة.¹

لقد نجحت إسرائيل عبر انتهاجها مجموعة من الآليات في النفاذ إلى بلدان أوروبا الشرقية وتطوير العلاقات معها، ولعل أهمها يتمثل فيما يلي:²

1. استغلال إسرائيل للعلاقات الوثيقة للقيادات الجديدة في دول شرق أوروبا بالغرب.
2. إجادة إسرائيل طرح نفسها كوسيط بين بلدان شرق أوروبا والمؤسسات المالية العملاقة في الغرب، وبخاصة تلك التي يمتلكها اليهود أو يسيطرون عليها.
3. اعتماد إسرائيل على الجاليات اليهودية المحلية الموجودة في كل دول شرق أوروبا، خاصة إذا كان بعض أعضاء تلك الجاليات ضمن الشخصيات القيادية في النظم الجديدة.
4. اعتماد إسرائيل على العلاقات التي أقامتها مع المجتمعات الاشتراكية في السابق، نظرا لمقاطعتها من قبل النظم السياسية الحاكمة في تلك البلدان، وعندما انهارت تلك الحكومات بقيت المجتمعات، فبقي لإسرائيل كل شيء ولم يبق للعرب شيء.

3.2.7.4 النظام الدولي والكيانات الضعيفة

يوفر الطابع الأحادي لهيكل النظام الدولي مدى حراك ضيق في الساحة الدولية بالنسبة للدول الصغيرة، أما في ظل القطبية التعددية أو الثنائية، فإن درجات التنافس والصراع بين

¹ نظمي أبو لبدة، التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي، مرجع سابق، ص 91

² المرجع السابق، ص 92-93

القوى الدولية الكبرى تشتد، وتختلط تبعاً لذلك المصالح والسياسات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في قدرة الدول الصغيرة على الحركة المستقلة.¹ واللعب على التناقضات الظاهرة للمحاور الدولية المختلفة، التي تقوم على تناقض المصالح فيما بينها، وهو ما يهيء الفرصة للكيانات الصغيرة والضعيفة للنفوذ من زاوية التناقض في مصالح تلك المحاور لرفد فرصتها بتحقيق مصالحها الخاصة.

لقد ضاقت الخيارات السياسية المتاحة أمام العرب، على وقع تفكك منظومة الدول الشرقية، فاستعاضوا عن ذلك بمزيد من الاعتماد على المجموعة الغربية، وهو ما أدى إلى تدهور مكانة الدول العربية في النظام الدولي من ناحية، وفي إطار منظومة دول العالم الثالث من ناحية أخرى مما أضعف قدرتها على التأثير في المتغيرات الدولية وتراجع أهمية قضاياها في جدول النظام الدولي.²

4.2.7.4 المشروع الشرق أوسطي

أسفر تفرد الولايات المتحدة بالإمساك بخيوط السياسة الدولية ورسم مساراتها عن السعي الحثيث والعملي لترجمة هذا التفرد عن طريق تحويل الأهداف والتصورات لمشاريع عملية على الأرض في سياق الرغبة لإعادة رسم الخريطة السياسية العالمية، وكان من ضمن مشاريع إعادة البناء لتلك الخريطة ما عرف باسم مشروع الشرق الأوسط الجديد أو الكبير، الذي يراه سعيد اللاوندي "يستهدف تغيير ملامح المنطقة بكاملها، وقطع الاتصال بين تاريخها القديم الذي تكرست أركانها عبر القرون، وتاريخه الجديد الذي تصنعه أمريكا على هواها".³

يعتبر مصطلح "الشرق الأوسط" مصطلحاً سياسياً غربياً في المقام الأول من حيث نشأته واستخدامه، وهو يشير في مضمونه إلى نفي التجانس عن الجغرافيا العربية، ويلاحظ أن هذه

¹ نظمي أبو لبدة، التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي، مرجع سابق، ص 110

² خلود الأسمر، انعكاسات التطورات الإقليمية والدولية على العلاقات العربية الإسرائيلية، مرجع سابق، ص 86

³ سعيد اللاوندي، الشرق الأوسط الكبير مؤامرة أمريكية ضد العرب، ط1، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص 27

التسمية مستمدة من طبيعة المنطقة نفسها وخصائصها الثقافية، ولكن من حيث علاقتها بالغير، ويعكس ذلك التصور الغربي لها كمنطقة تقوم على التباين في بناها البشرية والاجتماعية، حيث تتكون من خليط من الشعوب والجماعات الثقافية والقومية، الأمر الذي يعني تشتت أوصال الوطن العربي وعدم معاملته كوحدة واحدة بل مختلفة، حيث تدخل فيه دول غير عربية مثل تركيا وقبرص وإثيوبيا وأفغانستان وباكستان وإيران وإسرائيل فيما تخرج منه دول المغرب العربي.¹ ترى نيفين مصطفى أن المنطقة العربية تقع في بؤرة الاهتمام الغربي لأسباب كثيرة ومتنوعة، وعليه، فإن مستقبل هذه المنطقة يندرج في إطار الأهداف الاستراتيجية الغربية، ويتمثل هذا الهدف في منع ظهور قوة إقليمية في هذه المنطقة تكفل تكتلها على أساس عربي أو إسلامي، وقد ظهرت تحالفات عربية عدة لاسقاط أي مشروع يهدف إلى تحقيق هذا التكتل ابتداء من محمد علي مرورا بجمال عبدالناصر، وليس انتهاء بحرب عاصفة الصحراء، وكان زرع إسرائيل في المنطقة هو الضامن لمنع قيام مشروع كهذا، ليكون مشروع الشرق الأوسط الذي يشكل وجود إسرائيل المقوم الأساسي لنجاحه واستدامته هو البديل عن المشروع العربي المنشود.²

تحدث هنري كيسنجر (Henry Kissinger) عن ضرورة اضطلاع الولايات المتحدة بترتيبات جديدة في الشرق الأوسط، كاستجابة للتغيرات التي أملتتها التحولات الدولية بما فيها نتائج حرب الخليج الثانية، وتمثل جزء مما حث الوزير السابق للخارجية الأمريكية على تنفيذه "بالحد من التسلح في المنطقة، ورعاية اتفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتقديم برنامج دولي لحصار الإرهاب ومعاقبته بصرامه، والحفاظ على ميزان القوى الجديد، وترتيبات الأمن الجماعي، والإبقاء على على ميزان قوى إقليمي ودولي يتمكن من منع الظروف التي تخلق فراغا سياسيا قد يغري بعض القوى الراديكالية بالتقدم بحل للصراع العربي الإسرائيلي".³

¹ مجدي عمر، التغيرات في النظام الدولي وأثرها على منطقة الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص 61

² نيفين مصطفى، "المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي"، مجلة المستقبل العربي، السنة السابعة عشرة، العدد 193، بيروت، 1995، ص 18

³ نظمي أبو لبدة، التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي، مرجع سابق، ص 272، عن ماجد كيالي، النظام الإقليمي في الشرق الأوسط ومفهوم التسوية الأمريكية الإسرائيلية، ص 69

يرى نظمي أبو لبدة أن "التجسيد العلمي الراهن للسياسة الأمريكية الإسرائيلية على المستوى الاستراتيجي يتمثل في الخطوات العملية التي اتخذتها واشنطن لإخراج فكرة النظام الشرق أوسطي إلى الوجود، بعد أن ظلت تطرح هذه الفكرة على مدار العقود الماضية ومنذ إنشاء إسرائيل على شكل أحلاف ومحاور سياسية ظلت تصطدم بممانعة عربية شاملة تعوق خطوات تنفيذها، وتجهض مخططات فرضها على المنطقة. ومع انتهاء حرب الخليج الثانية وجدت الولايات المتحدة الفرصة مهيأة دولياً وإقليمياً لإعادة طرح الشرق أوسطية من جديد، وأخذت تكثف من جهودها ومساعدتها بالتعاون مع إسرائيل لإرساء قواعد هذا النظام في الوقت الذي يمر فيه النظام العربي في مرحلة تعد من أسوأ مراحل الضعف والتردي التي كان أبرز ملامحها:¹".

1. انحسار المد القومي واستفحال النزعة القطرية وتغليبها على المصالح القومية.
2. تعميق المصالح والارتباطات القطرية العربية مع المصالح العالمية وخصوصاً مع الولايات المتحدة.
3. ظهور نوعية جديدة من التهديدات الإقليمية على غرار اجتياح القوات التركية لشمال العراق وتصاعد التهديدات التركية بتوجيه ضربة عسكرية إلى سوريا بحجة إيواءها زعيم أكراد تركيا على أراضيها.
4. نشوء فراغ استراتيجي في المنطقة وعجز القوى العربية عن ملئها من خلال إحباط أية جهود أو محاولات عربية لإيجاد صيغة أمنية عربية جماعية.
5. انكشاف العالم العربي أمنياً بما يعني تعرض أطرافه لتهديدات دول الجوار وإسرائيل.

كان وزير الخارجية الإسرائيلي في حينه شيمعون بيرس (Shimon Peres) (الرئيس الحالي) قد تحدث بإسهاب عن مشروع الشرق الأوسط الجديد بعيد التوقيع على اتفاق أوسلو،

¹ نظمي أبو لبدة، التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي، مرجع سابق، ص 296-297، عن هيثم الكيلاني، التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي، ص 52

وقد أفرد لهذا الحديث كتابا عنوانه "الشرق الأوسط الجديد"، الذي ركز فيه على أن السلام بين إسرائيل وجيرانها العرب سيؤدي إلى خلق مناخ ملائم لإعادة تنظيم مؤسسات الشرق الأوسط بصورة أساسية وإلى نوع جديد من التعاون بين إسرائيل وجيرانها العرب.¹ "ويعتبر بيريز أن النظام الإقليمي هو مفتاح السلام والأمن وأن إقامة السلام تتطلب ثورة في المفاهيم، وأن هدف إسرائيل النهائي هو خلق مجتمع إقليمي من الدول بسوق مشتركة وهيئات مركزية منتخبة ومصممة على غرار الجماعة الأوروبية".² كل ذلك يؤكد أن التوجهات التي قادتها الولايات المتحدة تجاه (السلام)، كانت في حقيقتها محاولة لاستثمار التحولات الدولية الناجزة لتكريس الهيمنة الأمريكية الإسرائيلية على المنطقة، وهو ما ذهب إليه محمود عبدالفضيل عندما أكد على "أن المساومة الجارية في إطار التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي ليست حول آلاف الكيلومترات من الأرض المحتلة، بل حول مصير البشر الذين يعيشون فوق هذه الأرض، وحول مستقبل هويتهم الحضارية، وحول إعادة توزيع الأدوار في المنطقة، فالتسوية مدار الحديث لا تتعلق بجغرافية الأرض بقدر ما تتعلق بهندسة معمارية جديدة لما يسمى ب(النظام الشرق أوسطي)، تلعب فيه إسرائيل دور المنظم والقائد والمهيمن".³

وجد النظام الإقليمي العربي نفسه على وقع التحولات الدولية بين أمرين، إما أن يعيد فرض وجوده، ويبحث له عن وسيلة تجعل منه عنصرا مؤثرا في معادلات القوة على المستوى الدولي والقومي، أو يرضى بالبقاء عنصر هامشي في الاستراتيجية التي تفرضها القوى الكبرى بهدف إعادة هيكلة منطقة الشرق الأوسط، والمعروف أن إعادة الترتيب هذه لا تستهدف سوى شيئا واحدا وهو تحقيق أكبر قدر ممكن من المصلحة الأمريكية⁴، وهو ما عبر عنه أحد صقور الإدارة الأمريكية عندما قال "إن المصلحة الأمريكية تفرض ضرورة توسيع التعامل مع الشرق

¹ مجدي أبو لبدة، مرجع سابق، ص 276

² المرجع السابق، ص 276

³ محمود عبدالفضيل، اتفاق غزة - أريحا التحديات المخاطر التداعيات، مرجع سابق، 1994، ص 4

⁴ سعيد اللاوندي، الشرق الأوسط الكبير مؤامرة أمريكية ضد العرب، مرجع سابق، ص 63

الأوسط...الذي يقوم على أساس إصلاح هذه المنطقة اقتصاديا وسياسيا وتعليميا حتى تصبح على أهبة الاستعداد للتواءم مع رغباتنا وطموحنا"¹

في الختام، يبدو أن جملة المتغيرات التي شهدتها العالم في حينه كانت تدفع العالم العربي لمزيد من الضعف والتهميش، وأنه يتعين عليه وفقا لذلك تحمل المزيد من التدهور في مكانته الدولية في مقابل جني أطراف أخرى مكاسب تضاف إلى مكاسبهم، ما يؤكد على أن المسار السياسي الذي سينطلق على ضوء تلك التحولات لن يكون في صالح العرب فضلا عن الفلسطينيين، وهو ما يقتضي تجنب الانخراط في ترتيبات سياسية - كالتفاوض مثلا - لأن من شأن ذلك أن يسهم في شرعنته كخيار في الوقت الذي تكون فيه مردوداته أقل ما تكون.

¹ سعيد اللاوندي، الشرق الأوسط الكبير مؤامرة امريكية ضد العرب، مرجع سابق،، ص 63

الفصل الخامس

مظاهر الاختلال في موازين القوة بين طرفي التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي

الفصل الخامس

مظاهر الاختلال في موازين القوة بين طرفي التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي

يمكن الإشارة إلى مظاهر الخلل في ميزان القوة بين طرفي التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي من خلال جانبين اثنين:

1.5 الجانب المادي للقوة

يقصد بالجانب المادي من القوة مجموعة العوامل التي تشكل الأساس المادي والمؤسسي لقوة الدولة، والتي لا غنى لها عنها بأي صورة من الصور. وتتمثل هذه العوامل في الموارد التي تمتلكها الدولة سواء أكانت متاحة للاستثمار أم كامنة، وقد تكون متاحة بعد ذلك، وتشمل هذه العوامل أربعة عناصر رئيسية وهي مرتبة وفقاً لنتيجة التحكيم العلمي كالتالي:¹

- القدرة الاقتصادية
- القدرة العسكرية
- القدرة الاتصالية
- القدرة الحيوية

نظراً للصفة التي تمثلها منظمة التحرير، كونها حركة تحرر وطني وليست دولة قائمة، فمن المتوقع والحال هكذا أن تفتقد المنظمة لكامل عوامل القوة التي تمتلكها الدول عادة، غير أن بعض تلك العوامل كان متاحاً لمنظمة التحرير بصورة من الصور، وكان أبرزها القوة العسكرية. صحيح أنه لا مجال للمقارنة بين القوة العسكرية التي حازتها المنظمة وتلك التي يمتلكها الاحتلال الإسرائيلي، ما يعني عدم توفر مقدمات موضوعية تساعد على عقد مقارنة عنوانها مقدار التوازن أو الإختلال في ميزان القوة العسكرية بين الطرفين. غير أن الباحث

¹ جمال زهران، منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2006، ص 70

جلين سنايدر (Jelin Snyder) يؤكد أن القوة غير الكافية لا تكون في حد ذاتها ومن تلقاء نفسها أهم محددات النتائج، وهو يقصد بذلك أن هناك ما يمكن استخدامه لتجاوز حالة الضعف ويضيف أن "التصميم وصدق العزيمة يؤديان دورا في غاية الأهمية أيضا، إذ قد يكون من الممكن تعويض الضعف العسكري لأحد الأطراف بإيلاء مصالحه الكبرى أهمية بالغة، وبالتالي إيجاد مستوى متماثل من العزيمة لدى الطرفين، وقد يكون الطرف الأقوى عسكريا أقل تصميميا في الأزمة من خصمه إذا كان لا يولي قيمة كبرى لمصالحه كما يفعل الخصم بمصالحه، لقد تفاقم الضعف العسكري الذي يعانيه الطرف العربي بترجمته إلى افتقار للعزيمة والتصميم، وأدى ذلك بالتالي إلى أن بدأت المفاوضات بصورة معكوسة، وذلك بتنازل العرب عن مطالبهم وحقوقهم منذ البداية، ذلك أن الاعتراف بإسرائيل كان معناه اعترافا بحق إسرائيل في طرد الفلسطينيين من أرضهم وتجريدهم من ممتلكاتهم واحتلال الأرض العربية دفاعا عن ذلك الطرد وذلك التجريد".¹

على أية حال، فإن تناول هذا الجانب لن يتم على أساس استعراض إمكانيات القوة العسكرية المجردة للمنظمة، وما توفر لها من السلاح والعتاد، بل سيقوم على تناول الفرص التي كان من الممكن للقوة العسكرية أن تقدمها خدمة لمسار التفاوض على أساس القاعدة المثبتة فيما سبق بخصوص ضرورة حضور القوة عند التفاوض، كما لا يخلو الأمر من إشارات ودلالات تتصل بطريقة إدارة الإمكانيات المتاحة.

1.1.5 منظمة التحرير والعمل المسلح

حازت منظمة التحرير الفلسطينية قدرا من القوة العسكرية في إطار سعيها لتحقيق هدف التحرير المعلن، وما يهم في هذا المقام تسليط الضوء على مقدار فاعلية القوة العسكرية التي تمتعت بها، وكيفية تعاطي قيادة المنظمة مع الشأن العسكري، وطريقة إدارتها له، ومقدار ما يعنيه ذلك من تأهيلها لخوض غمار معركة تفاوضية لها مقوماتها وشروطها، ورصد أثر ذلك على نتائج ومخرجات تجربة كهذه.

¹ عمرو ثابت، مفاوضات السلام ودينامية الصراع العربي الإسرائيلي، ط1، عدد 43، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2002، ص 10

يجدر التذكير بالعلاقة التي تربط العمل العسكري بالعمل السياسي، إذ هما من ناحية استراتيجية متكاملان لا منفصلان، والتكامل بينهما آني لا تتابعي، فهما خطان يسيران متوازيان معاً، ولا يمثلان مرحلة تأتي بعد أخرى، ويعد التباين في وسائل العمل لكل منهما تمايزاً يقوم على التكامل في الأدوار أيضاً لا التفاضل بينهما. أما من ناحية تكتيكية، فإنه يمكن المفاضلة بينهما لحظياً وفقاً لمقتضيات الظروف المحيط، والإمكانات المتاحة، وضرورات المصلحة العليا في لحظة ما، لكن دون إسقاط أي منهما بطريقة نهائية. يعتبر العمل المسلح بالنسبة لحركات التحرر الرافد الأهم والمعزز الأكبر للعمل السياسي، كما يوفر العمل السياسي أكبر المظلات التي تغطي العمل العسكري وتوفر له الشرعية المطلوبة. يرى يزيد صايغ "أن كل فعل مسلح هو فعل سياسي بالوقت ذاته، لكن ذلك يتميز عن استخدام النشاط المسلح بطريقة تهدف تحديداً إلى تحقيق الأغراض السياسية المباشرة بغض النظر عن النتائج المادية".¹

ويضيف الصايغ أن موقف قيادة المنظمة تجاه العمل العسكري قد اتسم بالارتجال والاندفاع غير المخطط، والتقييم غير المتوازن، مشيراً إلى نزوعها نحو تضخيم القوة الذاتية باديء الأمر، والذي أدى بدوره إلى الخطأ في تقدير موازين القوى، وأثر بالسلب على العلاقة مع بعض الأقطار العربية لاحقاً، وتبع ذلك الركود إلى وجود الزخم البشري واستمراره، فانعكس أثر ذلك على النظرة إلى الوضع السياسي والعسكري العام، وعلى اختيار الأنماط والأساليب القتالية.²

1.1.1.5 الهدف من العمل المسلح وفقاً لقيادة المنظمة

كان من الواضح أن الهدف من العمل المسلح هو تحرير فلسطين، كل فلسطين، كما أكدت عليه أدبيات منظمة التحرير وسائر فصائل العمل الفلسطيني.³ لا يوجد من الأهداف التي

¹ يزيد صايغ، التجربة العسكرية الفلسطينية المعاصرة، ط1، الشؤون الفكرية والدراسات في حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح ص 26

² المرجع السابق، ص 18

³ ورد في الميثاق الوطني الفلسطيني: المادة التاسعة التالي (الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين وهو بذلك إستراتيجية وليس تكتيكاً، ويؤكد الشعب العربي الفلسطيني تصميمه المطلق وعزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح والسير قدماً نحو الثورة الشعبية المسلحة لتحرير وطنه والعودة إليه وعن حقه في الحياة الطبيعية فيه وممارسة حق تقرير مصيره فيه والسيادة عليه).

يتبناها الإنسان ما هو أسمى من هدف تحرير الأوطان من الإحتلال الغاصب، لكن الحديث عن التحرير هو حديث عن الهدف النهائي والذي ينبغي أن تسبقه مراحل من الإعداد والعمل الذي يستهدف التغيير في المعطيات التي جعلت من العدو طرفاً منتصراً ومن الشعب الفلسطيني طرفاً مهزوماً. يمثل هدف التحرير نتاجاً لجهود تبذل في ميادين شتى، والنجاح فيها يمثل خطوة على طريق التحرير عن طريق إزالة العوائق الفعلية من طريقه، وإذا لم يتم إحراز النجاح في تلك الخطوات، فإن هدف التحرير يبقى بعيداً بسبب الإخفاق في تهيئة الأرضية المعينة على تحقيقه. من هنا تنشأ الإشكالات المترتبة على إعلان الهدف بالتحرير في الوقت الذي تقصر فيه الإمكانيات عن تحقيق الهدف فعلاً، والتي تتمثل بشعور رافع الشعار بأنه قد مارس العمل الهادف للتحرير وبغض النظر عن النتائج المترتبة على ذلك، وما يستتبع ذلك من شعور بامتلاك شرعية النضال بحيث يمنح نفسه وفقاً لها حق التصرف في مصير القضية. كما أن ارتباط مصطلح التحرير بمنظمة أو جهة ما يخلق حالة وهمية من التماثل ما بين المنظمة-الفصيل وما بين هدف التحرير، حتى لا يبقى مجالاً للتعاطي مع الهدف إلا من خلال تلك الجهة المعينة.

كان تعبير "تريد جني الثمار" الذي رده كثيراً فريق التفاوض الفلسطيني تمثيلاً صحيحاً وتأكيذاً على صحة هذا التوصيف، دائماً هناك فرق بين الأمانى وبين القدرة على تحقيقها، الوصول لهدف التحرير يتطلب العمل الجاد والدؤوب على عدة مستويات منها الداخلي والذي يتصل بترميم وعي الإنسان الفلسطيني والسعي لتحريره من كل العوامل والأسباب التي أدت به ليكون الطرف الخاسر في معادلة الصراع الطاحنة، ومنها ما يتعلق بالمواجهة اليومية مع العدو إلى حين نضوج ثمار الجهد في المسار الأول، ومنها ما يتعلق بتحديات ذات صلة بالصراع اقتصادية ومعرفية وثقافية ومعلوماتية. والأهم توافر القدرة لإدارة كل ذلك باقتدار، ووجود الرؤية الصحيحة لكيفية توجيه الناتج في كل بند مما سبق ذكره، والدفع به في أتون المعركة مع العدو، وبدلاً من التوجه لإصلاح الإشكالات التي جعلت من هدف التحرير عسكرياً يبدو بعيد المنال من وجهة نظر قيادة المنظمة، فقد انعطفت هذه القيادة للتوسل بأسلوب آخر لحل القضية ألا وهو خيار التفاوض، هنا يصح القول: إذا كان مصير الكفاح المسلح الهادف للتحرير هو الإخفاق الناتج عن التعثر في بناء المسارات الداعمة ابتداءً والمشار إليها أعلاه، فهل سيكون

مصير التفاوض الناجح، في الوقت الذي يتوقف فيه هذا النجاح على وجود القوة، والقوة العسكرية تحديداً؟

غير أن الهدف المقصود من وراء العمل المسلح كان قد تغير وفقاً لفاروق القدومي الذي أدلى بتصريحات تفيد بأن "الهدف الأساسي الذي بات العمل العسكري يخدمه بعد عام 1982، هو المحافظة على موقع منظمة التحرير الفلسطينية وإثبات استمرار وجودها... هذا ووجد هدف رديف للنشاط المسلح ألا وهو مواصلة الضغط على العدو الإسرائيلي، وتعميق أزمته الداخلية بغية دفع العجلة السياسية والنفسية داخل كيانه نحو الإقرار باستحالة تجاهل الحقوق الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية".¹

لقد أدى سوء التقدير، والخطأ في استشراف مآلات الأمور إلى أن يواجه "الكفاح المسلح الفلسطيني رغم حيويته وتطوره مأزقاً هاماً بدأ يظهر أوائل الثمانينيات، فما إن بلغ الكفاح درجة معينة من النضج والنمو، حتى اصطدم بواقع فرضه الواقع الموضوعي والإمكانات الذاتية. وبكلمة أخرى، رغم أن منظمة التحرير تمكنت من فرض وجودها السياسي ممثلة للشعب الفلسطيني بأكمله، فقد واجهت مسألة مختلفة وهي كيفية فرض مطالبها المادية على العدو، وشتان بين منع الخصم من إفناء الذات وبين فرض الذات على الخصم، وكان من منطوق الاستراتيجية الفلسطينية الاستعانة بالموازين الإقليمية والدولية لحماية الوجود المادي الفلسطيني من جهة ولعزل العدو من جهة أخرى".²

أما محمد حسنين هيكل فقد عقب بعد استعراضه لتقرير أمريكي حول قدرات فتح العسكرية بالقول: "كانت تلك إمكانات عسكرية ضخمة، وكان معظم هذه القوات معطلاً لسببين، الأول أن الظروف لا تسمح؛ والثاني: أن الجهد الأكبر لمنظمة التحرير كان مكرساً للبحث عن ثغرة يمكن النفاذ منها إلى صلة بالولايات المتحدة قد تؤدي إلى تفاوض من نوع ما".³

¹ يزيد صايغ، التجربة العسكرية الفلسطينية المعاصرة، مرجع سابق ص 28، مقابلة مع رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية فاروق القدومي، (1987/8/29)

² المرجع السابق، ص 27

³ محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل 3 سلام الأوهام أو سلو ما قبلها وما بعدها، ط5، القاهرة: دار الشروق 1996، ص 97

2.1.1.5 الكفاح المسلح وتغيير الواقع السياسي

لا شك أن عدم قدرة الكفاح المسلح على إحداث التغيير في الواقعة السياسية، يعني أنه لم يستوف الغرض المطلوب منه كركيزة لتحقيق الهدف المعلن (تحرير فلسطين)، في هذه الحالة ينبغي على قادة العمل القيام بخطوتين: البحث عن أسباب عجز الكفاح المسلح عن إحداث التغيير المنشود، الثاني عدم الانتقال لمرحلة نضالية تالية طالما أن الكفاح لم يحقق الغرض المطلوب، وذلك بالاستناد إلى مقولة تكامل العمل النضالي، وإلا كان الانتقال لمسار نضالي آخر كالتفاوض مثلا يمثل هروبا للأمام بسبب الإخفاق في مسار النضال العسكري، وليس تأسيسا على النجاح فيه، والفرق بين الحالتين هو تماما كالفرق بين التفاوض العبثي والتفاوض المثمر. كان المطلوب من طلائع النضال الفلسطيني أن تحدد المقصود بالضبط من الكفاح المسلح، وإذا ما كان المقصود التحرير أم محاولة التغيير في الواقع السياسي القائم.

يرى الباحث أن المعطيات الحاضرة في لحظة انطلاق الكفاح المسلح الفلسطيني في أواسط الستينيات من القرن المنصرم، كانت تشير إلى إمكانية التأثير في الوقائع السياسية من قبيل عرقلة سعي العدو للتوسع، والحفاظ على القضية حية، ومنع مزيد من التدهور في المكانة، والحفاظ على ما تبقى من المظاهر الدالة على القضية الوطنية، ولم تكن الفرصة ممكنة من ناحية موضوعية للتحرير، ولو كانت متاحة لما استطاع العدو الانتصار ابتداء. يؤكد منير شفيق أنه "لم يكن هناك من إمكانيات لانتصارات أو لحسم القضية الفلسطينية مع الدول العربية والمشروع الصهيوني، لا في مرحلة الاحتلال ولا في المرحلة التي جاءت فيها منظمة التحرير، كانت هناك سقوف يمكن تحقيقها بالصمود والمقاومة، منها مثلا عدم السماح للمشروع الصهيوني في أن يتمدد إلى بقية الأرض الفلسطينية والعربية، ومنع التدهور في مجموعة قضايا تحققت أو حقق جزء كبير منها، فعلا الانتصار لم يكن بين أيديهم، وحتى هذه اللحظة ليس هناك انتصار بين أيدينا، بمعنى إنزال الهزيمة بالمشروع الصهيوني، وهذا برأيي مهم جدا عند تقييم التجربة".¹

¹ محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل 3 سلام الأوهام أو سلو ما قبلها وما بعدها مرجع سابق، ص 139 شفيق مناقشة الجلسة الثالثة

من هنا فقد ساهم إعلان العزم بالتحريض في حرق المراحل النضالية التي تشكل في مجموعها حالة قابلة للانعقاد من ربة الاحتلال، وكرس في وعي المناضلين والجمهور أن ما نخوضه اليوم من ممارسة كفاحية يمثل الخطوة النضالية الأخيرة (التحرير)، (هكذا يتبرمج الوعي تلقائياً)، فإذا تعثر المسار الهادف للتحرير، فإن ذلك يعني انغلاق آخر الأبواب، ومن ثم الإقرار بالعجز عن تحقيق الأهداف من خلال العمل العسكري، طالما أن مرحلة التحرير بالأدوات العسكرية لم تجد نفعا، وهي الروح التي تم من خلالها الانتقال إلى مسار التفاوض، تلك التي عبر عنها إدوارد سعيد بقوله: "وقفت قيادتنا مباشرة من موقف التحدي والكفاح المسلح إلى التنازلات التي قادت إلى كارثة أوسلو وثمنها الفادح".¹ والسبب في ذلك الخلل يكمن في التعويل على مرحلة نضالية لتحقيق أهدافها هي أكبر بكثير من الإمكانيات التي تحملها تلك المرحلة، بينما لو اخفقت المرحلة النضالية التي لم يتم إلbasها لبوس النهائية (هدف التحرير)، فلن يتجراً أحد عندها لطرق مسارات نضالية مغايرة (كالتفاوض) لأنه سيبقى مركزاً في ذهن أن ثمة مرحلة لازمة القدوم وهي مرحلة التحرير التي لم يحن أوانها بعد.

2.5 الجانب المعنوي للقوة

يرى جمال زهران أن التجربة قد أثبتت أهمية الجوانب غير المادية في قوة الدولة، ولم تعد الجوانب المادية وحدها كافية لتفسير نتائج المواجهات العسكرية مثلاً أو حالة السلم، حيث تستدعي الحالة التدقيق في الجوانب الأخرى غير المادية، أو غير ذات الصلة المباشرة بالمواجهة العسكرية، ويتأكد هذا عند وجود اختلال بين نتائج المواجهات العسكرية، وبين الواقع الفعلي لميزان القوى بين الأطراف المتصارعة، ما يعطي انطبعا بأهمية العوامل غير المقيسة وهي الجوانب المعنوية.²

تعتبر العوامل المعنوية آليات لتفجير الطاقات والإمكانيات وتحويلها إلى واقع حي وملمس وخلق، أو الحد من فاعليات ما هو متاح من قوة مادية وتبديدها، طبقاً لمقدار فاعلية

¹ إدوارد سعيد، نهاية عملية السلام أوسلو وما بعدها، مرجع سابق، ص 149

² جمال زهران، منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص 43

أو عدم فاعلية العوامل المعنوية، ولذلك إما أن يكون ناتج ذلك هو الارتفاع بمستوى الإمكانيات المادية المتاحة، وتحريك الطاقات الكامنة إلى الاستثمار الأفضل، وإما أن يكون الناتج هو إهدار هذه الإمكانيات وخفض قيمتها، وهنا تكمن الفكرة الفلسفية وراء هذا التصنيف إلى مجموعتين من العوامل المادية والمعنوية، ويستند التصنيف إلى فكرة أن العوامل المعنوية إما أن تسهم في التعبئة السليمة للمتاح من الموارد، وإما أن تسهم في إهدار ذلك.¹ ويمكن تمثيل القوة المعنوية في أبعاد عدة كما هو آت.

1.2.5 البعد التصوري التشخيصي

تعتبر التصورات الذهنية الصحيحة تجاه قضية ما الخطوة الأكثر أهمية فيما يتعلق بالتعاطي معها، وكلما اعتمدت التصورات على دائرة أوسع من الحثيات والمتعلقات والبيانات والعوامل والمقومات وخبرات التاريخ، جاءت أقرب إلى الصحة والاكتمال. لذا فإن تجريد المشكلات عن واقعها المحيط يؤدي إلى الوقوع في متاهة يصعب تجاوزها، فضلاً عن صعوبة تحقيق النجاح في معالجة المشكلة المعنية. تشكل التصورات الصحيحة عامل قوة يرفد المهتم بالبحث عن حلول لمعضلة قائمة، وقد تعادل جزءاً من فارق القوة المادية مع الخصم، إن تم تخطيط برامج العمل وفقاً لتصورات صحيحة وناضجة، وفي المقابل تكون التصورات غير الصحيحة عامل ضعف، وتقود إلى الفشل، فكيف إذا كان صاحب هذه التصورات ضعيفاً أساساً؟

يؤدي فصل المشكلات عن سياقها التاريخي والطبيعي إلى تشكيل رؤية تقوم على الاجتزاء والاختزال، إن رؤية كهذه لن تكون صالحة لوضع برنامج عمل منطقي ومتوازن، وقادر على مواكبة التدافع السياسي بكفاءة واقتدار، ولا يمكن البناء عليها لتعطي نتائج صحيحة.

يؤكد مالك بن نبي أن تجزيء الأشياء والمعطيات يمهد السبيل لبناء تصورات غير صحيحة، "لأننا تعودنا بمقتضى العقل الذري الذي يجزيء الأشياء ألا نرى الجزئيات التي تقع

¹ جمال زهران، منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص 67

تحت حسنا [وكأنها] تتبع من كليات لم تصل بعد إلى عقولنا، كما أننا لا نرى من ناحية أخرى بسبب تخلفنا الاجتماعي أن العالم الذي نعيش فيه مخطط، أي أنه عالم لا تأتي فيه الأشياء عفواً، وإنما بوصفها نتائج لمخطط محكمة".¹ وعند إسقاط هذه المفاهيم على واقع القضية الفلسطينية تبرز الحاجة للتعاطي معه بوصفه تعبيراً عن صراع تاريخي محكوم في وجهته بعوامل متنوعة ما بين تاريخية وموضوعية وذاتية، وليس مشكلة طارئة محدودة الأبعاد مكاناً وزماناً، وهذا يسهل في اجترار سبل المواجهة وطريقة تخطيطها، ويسهم في منع الالتباس والتشابك ما بين القضية من جهة ومن يسعى للعمل خدمة لها من جهة أخرى، ولا يجعل من أدوات الصراع وأساليبه خاضعة لإمكانات البشر في اللحظة الراهنة.

يضيف بن نبي "ولهذه النزعة [التجزئية] في الميدان السياسي يرجع سبب تحطيم وحدة المشكلات العضوية وتجزئة الحلول، حتى تصبح السياسة العاطفية هي التعبير عن التفكير الذري في الواقع المحس، تصبح تلك السياسة عاجزة عن صياغة حكم صحيح على ذلك الواقع لأن الحكم يفترض وجود قاعدة يجب الرجوع إليها، ومقياساً تقاس به الأمور، أي يفترض تركيب مجموعة أفكار وتنسيقها، أعني أن الحكم يفترض عمليات ذهنية لا تتفق مع التفكير الذري".²

يؤكد محمد الخطيب أن القضية الفلسطينية قد عانت من تراجع كبير بسبب طريقة تعاطي القيادة غير الصحيحة الناتجة عن السطحية في التصورات، "فتحولت هذه القضية الواضحة وضوح المعادلات الرياضية البسيطة إلى قضية ملتبسة، وكان السبب الأساس لهذا الالتباس - الذي أضر بالشعب الفلسطيني وقضيته - هو عدم وضوح الخطوط الفاصلة بين التكتيك والاستراتيجية في العمل السياسي... وبين المناورة السياسية كإجراء يتم اللجوء إليه من أجل إنجاز هدف مرحلي تقتضيه ضغوط الواقع في مقطع زمني محدد".³

¹ مالك بن نبي، الصراع الفكري في البلاد المستعمرة، ط3، دمشق، دار الفكر، 1988، ص 34

² المرجع السابق، ص 120

³ محمد الخطيب، "قراءة نقدية في الميثاق الوطني نحو ميثاق وطني جامع، في محسن صالح محرراً، منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء، ط1، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007، ص 49-50

هذا وقد تأكد الخلل في تصورات القيادة من خلال الاستدراكات التي قامت بها بعض القيادات، فمثلا صرح أحمد قريع بالقول: "لقد اتضح لنا في القيادة الفلسطينية بصورة خاصة أن إسرائيل وعلى الرغم من الاتفاقيات والتفاهات والحوارات، تواصل استغلال قوتها المتفوقة لفرض مزيد من الوقائع الاحتلالية على الأرض، وإحداث مزيد من الإختلال في معادلة مختلة أساسا، وإظهار موقف القيادة الفلسطينية كطرف ضعيف لا يقوى على مواجهة سياسة الإملاء".¹ ليس مطلوبا من المفاوض الفلسطيني أن يكون محيطا بعلم الغيب، لكنه مسؤول عن سوء قراءته لما يجري حوله، وإخفاقه في التقدير الصحيح لمجريات الصراع ومآلاته، وهي حقائق واضحة لا تستدعي معرفة الغيب أصلا، ولو لم يكن المفاوض يعرف بشكل مسبق أن الغريم التفاوضي لا يرقى عهدا ولا ميثاقا بحكم الثقافة الحضارية خاصتنا التي فصلت في صفات اليهود، فإن التجربة من جهة وعلم استقرار مسار الأحداث من جهة أخرى يفرضان عليه الخروج بنتائج مماثلة. إن إقرار المفاوض بالإخفاق في ذلك لا يعفيه من المسؤولية، كما لا يعفيه عدم إدراك أن إسرائيل تسعى لإحداث مزيد من الاختلال في الموازين المختلة أصلا، وكأنه يعتقد برغبة إسرائيل في السلام أو أنها تتنازل عن مكاسبها التي تضمنها لها قوتها الضاربة، دون أي سبب وجيه يدعوها لذلك.

2.2.5 البعد المعرفي المعلوماتي

تعتبر المعرفة سلاحا فعالا، فيما تبدو المعلومة الدقيقة والموثقة ركنا مهما في بناء القوة التي تسعى الدول والكيانات إلى الحصول عليها، وهو ما يحتاجه المفاوض لاستكمال شروط القوة المطلوبة للعملية التفاوضية. يرى إدوارد سعيد أن الاهتمام بهذه الجزئية قد شابها قصور كبير بحيث يخل بشرط القوة في بعدها المعرفي الذي يحتاجه المفاوض بشدة، فقد أوضح أن "أسلوب التفاوض الفلسطيني الحالي يتم [بطريقة تتسم] بسوء التنظيم والافتقار إلى خبراء

¹ أحمد قريع، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من اوسلو إلى خريطة الطريق 3 الطريق إلى خريطة الطريق،

حقيقيين ومعلومات دقيقة من بينها خرائط موثوقة وإحصاءات ومعرفة دقيقة بالتغيرات التي قامت بها إسرائيل على الأرض منذ 1967"،¹.

وأشار سعيد إلى قيام مسؤول كبير في وزارة الخارجية الأمريكية بالتقاء مجموعة صغيرة من الوزراء وكبار الصحفيين اللبنانيين إثر التوقيع على اتفاق أوسلو وقال: "إنه شجعهم على البدء في إعداد ملفات التفاوض المباشر مع إسرائيل ونقل عنه قوله "مهما فعلتم تجنبوا ما قام به الفلسطينيون، وعندما طلب منه أن يكون أكثر تحديدا في إيضاح مأخذه على السلوك التفاوضي الفلسطيني، حكى لهم عن أخطاء طويلة مضحكة مبكية وعن إهمال لا يغتفر، فالمفاوض الفلسطيني لا يمتلك خرائط دقيقة خاصة به ولا يعتمد في مفاوضاته على معلومات مسهبة محددة عن الحقائق والأرقام محل التفاوض".² ويضيف سعيد، "لم يكن الجهل بميزان القوى من بين نواقص المفاوضين الفلسطينيين في أوسلو، بل الجهل بتفاصيل احتلال إسرائيل العسكري للضفة الغربية وغزة والجولان والقدس، ولو عرفوا تلك التفاصيل لرأوا بوضوح أن هدف أوسلو كان الحصول على قبول الفلسطينيين بإدامة تلك الأوضاع وإدخالها إلى قلب الاتفاق الرسمي للسلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية".³

وكان من آثار الفقر المعرفي لدى المفاوض الفلسطيني قيامه بالتعاطي مع الموضوع التفاوضي بطريقة عفوية ارتجالية، تشبه إلى حد كبير الأعمال التي يقوم بها الهواة المغامرون. وقد عبر قريع عن ذلك بقوله "ومع أن تسلقنا جبل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية بدأ في المرة الأولى في أوسلو بحد أدنى من التهيؤ النفسي، والأدوات المتواضعة والخبرة والدراسة القليلتين، فقد كان وصولنا إلى تلك الذروة الباردة الموحشة بمثابة تمرين تفاوضي عنيف، منحنا لياقة أفضل وأمدنا بخبرات ومهارات مكتسبة أوسع ووضع بين أيدينا وسائل تم اختبارها بنجاح إذا ما احتاج الأمر إلى معاودة الكرة مرة أخرى لصعود منحدرات ذلك الجبل... نقول إن ذلك

¹ إدوارد سعيد، أوسلو سلام بلا أرض، مرجع سابق، ص 9

² إدوارد سعيد، نهاية عملية السلام أوسلو وما بعدها، مرجع سابق، ص 16

³ المرجع السابق، ص 207

النجاح - في أوسلو - الذي جاء ناجحا بكل المعايير معايير تلك المرحلة، قد أمدنا بطاقة متجددة لإعادة تلك المحاولة مرة ثانية وثالثة، وكلما استدعى الأمر ذلك في المستقبل المفتوح".¹

يرى الباحث أن المقتبس أعلاه، والذي يعود لواحد من كبار المفاوضين الفلسطينيين يتضمن ما يدل على الخلل التصوري والمعرفي لدى المفاوض الفلسطيني، فمنها على سبيل المثال الإشارة إلى التفاوض بوصفه فرصة سانحة للتدريب على ممارسته، فهل من المعقول أن تكون جولات التفاوض هي ذاتها الفرصة الملائمة كي يتدرب المفاوض الفلسطيني على ممارسة التفاوض؟ والأدهى أن يتم اعتبار مثل هذا التفاوض (التدريبي) ناجحا، وليس المقصود هنا النجاح في مهمة التدريب على التفاوض، بل في مهمة التفاوض ذاتها، من خلال التأكيد على أن النجاح التفاوضي في أوسلو كان وفقا لمعايير تلك المرحلة، وهو ما يعني بالنسبة له أيضا أن النجاح التفاوضي - المزعوم - قد لا يكون كذلك وفقا لمعايير مرحلة أخرى، وفي ذلك تفريق واضح بين ظرف وظرف آخر تبعا لتغير الإمكانيات المتاحة في كل منهما، وهو تفريق أرى أن المفاوض الفلسطيني قد أصاب فيه إلى حد كبير، ولكنه خالف هذه النظرية وتجاهلها عندما وقع على اتفاق (أوسلو)، الذي تضمن تقريرا لمصير القضية الفلسطينية إلى حد بعيد بالانطلاق من ظرفية غير ملائمة بالنسبة للمفاوض الفلسطيني، تتسم بالتراجع العام وضعف الإمكانيات، ليقرر فيها لقضية تمثل حقا مطلقا غير قابل للتصرف فيها أو في بعضها تحت تأثيرات ظرفية خاصة واكبت التوقيع، والتي كان بالامكان توفير أفضل منها وفقا للمفاوض ذاته. فهل من الحصافة والفتنة أن يقدم المفاوض على ذلك طالما أنه يعي أن لكل مرحلة معايير ومقومات وإمكانات مختلفة؟ ثم إنه مما يثير العجب أن تكون تجربة كهذه مشجعة لإعادة التفاوض مرة بعد أخرى، فضلا عن أن فكرة الاستعداد للتفاوض المتجدد يناقض أحد شروط التفاوض التي تفرض سقفا زمنيا محدودا للعملية التفاوضية الناجحة.

وفي مقاربة نقدية لاتفاق أوسلو قدمها بلقزيز، وتبدو ملائمة للرد على ما طرحه قريع أنفا يقول فيها "أول ما يسترعي انتباه القارئ في هذا الاتفاق ويحمل على النقد، تسميته شكلا

¹ أحمد قريع، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خريطة الطريق 2، ط2، رام الله مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2007، ص 15

بالاتفاق، والواقع أن لا شيء فيه يبرر هذه التسمية. فالاتفاق - أي اتفاق - كناية عن نص يترجم صفقة سياسية تراعي مصالح الطرفين المتعاقدين. قد لا تكون هذه مصالح متوازنة، إذا كان توازن القوى الذي صنع الاتفاق مختلا لصالح أحد الفريقين المتعاقدين، ومع ذلك فإن الحد الأدنى من حقوق الفريق المهزوم يؤخذ في الاعتبار عند صياغة وثيقة الاتفاق، وإلا ما الذي يدعوه إلى قبول اتفاق لا يلبي الحد الأدنى، إن مجرد توقيع الاتفاق من قبل المهزوم ليس هدفا يستحق النضال، أو يستحق وقف النضال، إذا لم يكن في ذلك ما يرضي جانبا من مطالبه، أو يفتح الباب أمام تحصيل جزء من حقوقه في مراحل لاحقة، أما اتفاق غزة أريحا أولا فخلو من أي سبب يحمل على الاعتقاد في أنه اتفاق تعاقدي بين طرفين. إنه يعطي إسرائيل كل شيء ولا يعطي الشعب الفلسطيني شيئا، فهو يضيف الشرعية على الاحتلال، ويتجاهل حق تقرير المصير الوطني والاستقلال، ولا يقدم أي ضمانات لتطوير الصفقة السياسية بما يؤمن تحقيق المطالب الوطنية الفلسطينية¹.

3.2.5 البعد الفكري

يؤثر غياب الجانب الفكري لدى النخب القيادية على فاعليتها في تولي زمام الأمور لأن هذا الغياب يجسد فقداننا لأحد مظاهر القوة التي تتطلبها القيادة، وينسحب ذلك على التفاوض بوصفه عملا تقوم به القيادة أو تقررته المستويات السياسية، وذلك على قاعدة أن التفاوض هو نشاط يتم في سياق عام ويخضع النجاح فيه لجملة من الاعتبارات والمقومات، والتي يعتبر الحضور الفكري الصحيح واحدا من أهمها.

يفرق مالك بن نبي بين مستويين تتطور فيهما السياسة كعلم وممارسة، ويربط ذلك بعالم الأفكار التي يقسمها إلى أفكار مجردة وأخرى مجسدة. هو يرى أن "السياسة التي تتطور تبعا لأفكار مجردة [والتي تقوم الممارسة السياسية بموجبها على قيم ومحددات موضوعية، من قبيل المصلحة الوطنية العليا، والحقوق التاريخية الجمعية]، فإنها تعانق عندئذ بحكم الضرورة

¹ عبد الإله بلقزيز، "عن الاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي ليس في الامكان أسوأ ما كان"، مجلة المستقبل العربي، السنة السادسة عشرة، (العدد 178، كانون الأول /ديسمبر 1993)، ص 23 - 41، ص 27

الضمير الشعبي، وتلتزم المبادئ والمقاييس والقواعد التي تتحكم في سيرها، وهي بذلك تحمل في طبيعتها مبدأ التعديل الذاتي الذي يفرض عليها رقابة من نفسها، معدلاً بذلك حركتها واتجاهها عند الحاجة".¹ ولكنه تعديل لا يمكن أن يصل إلى درجة الانحراف عن الأهداف، أو الانقلاب على خط المسار التاريخي للنضال، لأنه محكوم بقواعد ومبادئ تقوم على التجريد، الذي لا يرى ما هو أكبر من الوطن كحقيقة يملئها المنهج.

أما فكرة التجسيد فإنها تقوم على رؤية الأشياء من خلال اعتماد الوسائط كسبيل للوصول إليها، بحيث تتم رؤية الأحداث من منظار التنظيم، ويصبح موقف الزعيم هو المعيار على الصحة والخطأ، هنا يتحول الارتباط العاطفي بالتنظيم، أو النظرة التمجيدية للزعيم بوصفه صاحب تأثير وسحر خاص، وأهل للثقة المفرطة، معياراً للحكم على المناشط السياسية وما تفرزه من حقائق على الأرض، وهي حالة يمكن لها أن تتطور لانحراف كبير عن مسار النضال كمقتضى أكيد لاعتماد التجسيد في قراءة السياسة عنواناً للتفاعل مع الأحداث.²

إن التفريق بين التجريد والتجسيد في عالم السياسة يمثل اختباراً مهماً لمن يقودون النضال من جهة، وللجماهير الداعمة والتابعة من جهة أخرى، وإن الفشل في اختبار كهذا سيؤدي إلى الخلط ما بين مفهومي التنظيم والدولة، والفصيل والقضية، والأداة والهدف، ومصالح هذه وذلك. الخطير في الأمر أن يتم تقديم مصلحة التنظيم على مصلحة القضية، وهي نتيجة طبيعية تفرزها حالة القراءة التجسيدية للواقعة السياسية، وإن من نداعيات ذلك أن تتم المبادلة والمقايضة ما بين مصلحة التنظيم والمصلحة الوطنية، فيشعر قطاع من الناس بأن المصلحة الوطنية ناجزة ما دامت مصلحة التنظيم ومؤيديه متحققة، أو أن الحصول على الحقوق المعيشية الآنية يمكن أن يغني عن الحقوق الجوهرية التي يدور من حولها الصراع أساساً، وهي حالة تفسح المجال للنقيض التفاوضي للاستثمار فيها على حساب المصالح الوطنية العليا، وما من سبيل لمجابهة ذلك إلا بالاستنارة العقلية، وحسن التفكير والسعي لترميم الوعي الجماعي من آثار الحملات التي تستهدف بقاءه محلاً للتزييف ليسهل بذلك الانتصار النهائي على الشعب.

¹ مالك بن نبي، الصراع الفكري في البلاد المستعمرة، مرجع سابق، ص 24

² المرجع السابق، ص 24

يمثل الالتباس الناتج عن غياب التفريق الحاسم ما بين التجريد والتجسيد كانعكاس لطريقة التفكير أزمة هي ذاتية في المقام الأول، تنشأ من خلال طغيان الذات على حساب الموضوع، وهو الأمر الذي أكد عليه إلياس شوفاني الذي يرى "أن العامل الرئيس في مكونات الأزمة الذاتية هو الشرخ بين الذاتي والموضوعي، أي بين طبيعة الصراع كما يفرضها الواقع المتشكل عند الجمع بين الضدين في وحدة صراعية، وبين إدارة ذلك الصراع بناء على وعي القيادة الطبيعية، وتتعمق الأزمة عندما تكون حركة العدو هي التي تفجر التناقضات، وتشكل العامل القائد في جدل الصراع، بينما يلجأ الطرف الآخر إلى الحركة بناء على رغباته الذاتية، ويخوض الصراع انطلاقاً من أوهامه وتطلعاته الفئوية".¹

يضيف شوفاني، أنه لا ينبغي للعمل النضالي أن "يدار بمعزل عن الواقع بشموليته، لأنه عندها يقع في المحذور الخطير بحصول الشرخ بين الذاتي والموضوعي، مما يجعله في واد والواقع في واد، وفي المقابل فإن جسر الشرخ بينهما يخلصه من الأوهام والسير وراء السراب...والأكيد أن الانفصال بين الذاتي والموضوعي يؤدي حتماً إلى الانفصال بين الشكل والمضمون، والذي بدوره يقود إلى اختلال أوجه النشاط [وظهور] الثغرة بين النظرية والتطبيق، وهذه العوامل تحول دون إمكان تحقيق النضال لأهدافه".² يذهب شوفاني إلى مزيد من الإيضاح حول المسألة عندما يفرق بين دور العامل الموضوعي غير المواتي في حركة الصراع وهو مهم ومفهوم بالضرورة، وبين دور العامل الذاتي في تكريس واقع الهزيمة، حيث أضاف "وبغض النظر عن الأسباب الموضوعية في الواقع العربي والدولي، فإن العامل الذي كان سبباً أساسياً في أزمة العمل الوطني الفلسطيني تجلّى بالانحراف به عن مساره الصحيح والطبيعي، وتمخض الإيغال في ذلك الانحراف عن مزيد من التعميق للأزمة".³ وهي أزمة ذات أبعاد تصورية وفكرية في المقام الأول.

¹ إلياس شوفاني، دروب التيه جذور أزمة العمل الوطني الفلسطيني، مرجع سابق، ص 17

² المرجع السابق، ص 19

³ المرجع السابق، ص 17

يرى بلقزيز أن الفارق في الرؤية بين صناع القرار في الوطن العربي - وضمنهم صانعو القرار في منظمة التحرير - وصناع القرار في الدولة الصهيونية، يكمن في أن الأولين يفكرون في الصراع العربي - الصهيوني تحت تأثير حقائق الظرفية الجارية، لذلك غالباً ما يخطئون القرار، وينجرون إلى التفريط في الحقوق. بينما يتمسك الآخرون بقراءة صورة هذا الصراع في مدى أبعد، بهاجس استراتيجي استشرافي، يثري المعطيات التي تعزز من صحة ما يتخذونه من قرار، ويحول بينهم وبين التفريط فيما يعدونه حقوقاً لهم. لذلك فهم لم يتنازلوا منذ منذ قيام دولتهم عن شيء من برنامجهم التلمودي التوسعي، والفارق بين هذين الإدراكين هو الذي أثمر صفقة غزة - أريحا الخاسرة فلسطينياً والمربحة إسرائيلياً.¹

كان من تداعيات عدم إيلاء الجانب الفكري ما يستحق من الاهتمام، ذلك "التفاوت الهائل بين مكانة الرصاصة ومكانة الفكرة في أولويات المشروع الوطني لفصائل منظمة التحرير، فقد كانت الثورة الفلسطينية ثورة بالمعنى العسكري، ولم تكن كذلك بالمعنى الثقافي والفكري، حيث قدست البندقية والعنف الوطني ضد العدو، وكان ذلك مشروعاً تاماً - بالنظر إلى نوع العدو الذي تواجهه - لكنها احتقرت الفكر احتقاراً غير مشروع وغير مبرر، ولم ترسم له من وظيفة سوى التبشير برأي الفصيل وقيادته وزعيمه ليس أكثر، دون أن تعير انتباهها إلى حقيقة أن الرصاصة التي لا تسندها الفكرة قد تكون طائشة".² وفي بيئة كانت تلك سماتها، مارس المثقف الفلسطيني دوره ملتزماً بطبيعة السياق العام المنبثق عن السمات ذاتها، بحيث كان تفاعله الثقافي وعطاؤه الفكري لا يجاوز المحددات التي تملئها تلك الطبيعة تجاه الفكرة من جهة والرصاصة من جهة أخرى.

لقد باتت مهمة المثقف تدور في ذات الفلك الذي يقدم الرصاصة على الفكرة، ولم يحاول البحث عن توليفة جديدة تعلو من شأن التفكير، مع عدم إهمال دور الرصاصة بالضرورة،

¹ عبد الإله بلقزيز، "عن الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي ليس بالإمكان أسوأ مما كان"، مرجع سابق، ص ص 23-41، ص 38

² عبد الإله بلقزيز، "موضوعات سياسية من أجل إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية"، في عبد الإله بلقزيز وآخرون، منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة الحاصلة والمستقبل، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، (تشرين أول/أكتوبر) 2004، ص ص 11-45، ص 29

وبضيف بلقزيز " لم يكن مطلوباً من المثقف الفلسطيني أن يفكر في عرف الثورة، بل كان مطلوباً منه أن يبرر عقيدة التنظيم، وسداد خطه السياسي، وحصافة مواقفه، ولم يكن أمامه تحت وطأة قمع الممارسة وقمع فكرة الالتزام بخط الثورة إلا تأجير عقله ولسانه ووأد حاسته النقدية خشية تعريض النفس لتهمة الانحراف عن جادة الثورة... والنتيجة أن الثورة اشتغلت بلا عقل وتكرست في تجربتها أمراض الوثوقية والإيمانية والجمود العقائدي ولم يعد في وسعها بغياب النقد أن تمتلك القدرة على ممارسة التكيف الإيجابي مع التحولات والمتغيرات الموضوعية دون فقدان توازن المقدمات والمنطقات، هكذا كان عليها الانتقال من النقيض إلى النقيض عند كل منعطف، فتبدو لبعض جمهورها أنها تخون البدايات".¹

يؤكد فيصل الحوراني على ذات الفكرة، حيث أشار إلى أن "المنظمات المفتونة بالسلاح وحده اكتفت حين تعلق الأمر بتحديد منطلقات فكرية لنشاطها باقتباس ما كان سائداً قبل النكبة، ولم يميز أياً من هذه المنظمات بين ما بقي صالحاً من الأفكار الموروثة وبين ما ثبت خطؤه أو عفى عليه الزمن، وبهذا الاقتباس استمرت ظاهرة التجاهل اللفظي لما يتحقق على أرض الواقع، واستمر الولع بالشعار، والانفصام ما بين الشعار وما يمكن تحقيقه... هذه الظاهرة وإن عكست الاستهانة بالفكر فقد عززت الولع بالسلاح وسيلة لامتهانة العقل، فالدعوة إلى الكفاح المسلح من أجل تحرير فلسطين، صارت من أهم مفاتيح الظفر بالشعبية، وقد أسهم هذا إسهاماً كبيراً في جعل هذه الدعوة عامة وحمل كثيرين على تبنيها".²

3.5 الرؤية الفلسفية للمفاوض الفلسطيني

تتأثر الرؤية الفلسفية للمفاوض الفلسطيني بكل من الأبعاد التصورية والمعرفية والفكرية سالفة الذكر وتتأسس وفقاً لمقتضاها، وهي تؤثر من ناحية أخرى على مسار خيار التفاوض والنتائج المتوخاة منه إيجاباً أو سلباً. يرى الباحث أن الرؤية الفلسفية الصحيحة لمسألة التفاوض

¹ عبد الإله بلقزيز، "موضوعات سياسية من أجل إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية"، مرجع سابق، ص 30

² فيصل حوراني، "قراءة نقدية لتاريخ المقاومة الفلسطينية"، ورقة مقدمة للمؤتمر الثاني، المفاوضات والمقاومة البحث عن

مقاربة جديدة، مرجع سابق، ص ص 93-144، ص 121

تعد واحدة من الشروط التفاوضية الصحيحة التي ينبغي حضورها قبل البدء بالعملية التفاوضية، فالرؤية الصحيحة تمثل قوة تفاوضية لا غنى للمفاوض عنها، وفي المقابل فإن غياب هذه الرؤية يكون سببا آخر يضاف لجملة الأسباب الداعية للتعثّر في مسار التفاوض.

1.3.5 الرؤية الفلسفية العامة تجاه الصراع

يتوقف على الرؤية الفلسفية وضع الخطط وتحديد طرائق العمل، وعندها تتشكل ملامح النجاح أو الفشل الأولى، واتجاهات السلوك، وشكل البرامج المختارة. من هنا، فإنه يجدر عند البحث في مسار سلوكي ما الرجوع للرؤية التي انبثق عنها، حيث تتشكل البدايات التي يتوقف على ضوئها نتائج الفعل السلوكي. هناك فرق بين إدراك القيادة لكونها حلقة في صراع ممتد، وبين اعتبار ذاتها قيمة على أمر هذا الصراع. في الحالة الأولى فإن من شأن ذلك أن يحول دون اعتماد الأسلوب الذي يختزل مراحل النضال، بحيث يعرف المناضل وفقا لها موقعه بالضبط في حركة النضال، وطاقاته وإمكاناته وقدرته على العطاء، وهو بذلك لا يتعسف في محاولات البحث عن الحل نزولا عند ما هو متاح من قدرات، بل يفسح المجال للصراع وتفاعلاته كي تأخذ مداها الاعتباري غير المحكوم بجيل من المناضلين.

أما الحالة الثانية والتي تمثلتها القيادة، والتي تقوم على أساس إحساسها بأنها قيمة على القضية، فإن احتمالات حدوث الانحراف في مسار النضال عالية جدا، لأن إحساسا كهذا سيوجب الشرور إن لم يكن مضبوطا ومعقلنا. قد يستلزم ذلك أن يكون الجيل المؤسس للنضال وقودا لمرحلة، وليس مطلوبا منه بالضرورة تنويع كل مراحل النضال، بما فيها محاولات إيجاد الحل النهائي بنفسه، لأن ظروف الحل المنشود قد لا تكون ناضجة بعد، وليس من المتوقع لها أن تكون كذلك في المدى المنظور، الذي يتطابق مع الإمكانيات في بعدها الزمني للجيل المؤسس، عندما تتأسس الرؤية النضالية على مثل هذا التفكير فإن الانحراف في مسار النضال سيكون مستبعدا.

ثمة فرق بين ممارسة القوامة على القضية في مرحلة نضالية محددة، وهي مطلوبة بكل تأكيد ولا مندوحة عنها، وبين محاولات احتكارها وادعاء الأحقية بممارستها بإطلاق من

الناحيتين الزمانية والمكانية، وهو ما يهيء للتماثل ما بين القضية كجوهر وبين القائم على رعايتها كأداة في الوعي العام، وهو خلط يتطور على وقع التفاعلات بطريقة تسمح بإجراء المفاضلة بينهما، فتصبح حقيقة الأداة مقدمة على حقيقة الجوهر. يظهر ذلك من خلال الانخراط في نشاطات ذات علاقة بتقرير مصير القضية (أوسلو مثالا)، في ترجمة توضح شكل العلاقة التقريرية بين القضية والقيم عليها عبر محاولات تطويع الجوهر وتشكيله وهو حق مطلق، بما يتناسب مع حجم القيم وقدراته في لحظة تاريخية استثنائية وقاسية.

لأجل ذلك كانت محاولات المفاوض الفلسطيني للوصول إلى حل تفاوضي للقضية الفلسطينية تحت لافتة تقول: نريد قطف ثمار سنوات النضال الخالية بمثابة حراثة الأرض في غير أوان رمي البذار. وإذا كان قيام الدولة الفلسطينية "يمثل حتمية تاريخية لا جدال فيها"¹ وفقا لقريع، فإنه كان مطلوبا من المفاوض الفلسطيني معرفة أن تحقق هذه الحتمية لا يتم من خلال التسعف في السعي لتحقيق ذلك، بل بالانسجام مع قواعد التغيير التي تتضح بطريقة سلسلة حرة.

2.3.5 الرؤية الفلسفية تجاه التفاوض

ستكون الرؤية التفاوضية امتدادا للرؤية العامة تجاه الصراع وانعكاسا لها، وعلى ضوء ذلك يمكن طرح السؤال التالي: هل امتلك المفاوض الفلسطيني رؤية تفاوضية متكاملة، وهل خاض تجربة التفاوض وفقا لهذا الاعتبار؟ وهل المقصود بالرؤية التفاوضية ذلك البناء النظري المجرد حول عملية التفاوض، بحيث تصبح إحدى مرتكزات ذلك البناء قائمة على تفهم مصالح الطرف الذي تتم مفاوضاته، بحيث "لا يمكن تصور التوصل إلى اتفاق من خلال التفاوض إلا إذا كانت أرضيته المشتركة قائمة على تزاوج المصالح بين الأطراف المتداخلة في المفاوضات"²، أم أن الرؤية يجب أن تأخذ في الاعتبار الحقائق والوقائع التي لا يصعب ملاحظتها من قبيل خصائص الطرف التفاوضي المقابل، وثقافة التهرب التي يمتاز بها، وقدرته على المراوغة،

¹ أحمد قريع، السلام المعلق (2) في الطريق إلى الدولة الفلسطينية قراءات في المشهد السياسي الفلسطيني، ط1،

بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، سنة 2005، ص 9

² صائب عريقات، الحياة مفاوضات، مرجع سابق، ص 14

وامتيازته بنقض العهود تاريخيا، وما إذا كانت رؤيته التفاوضية تقوم على مراعاة المصالح المشتركة؟ أخذا بالقاعدة التفاوضية التي يتمسك بها المفاوض الفلسطيني، أم التكتب لها بالملق، وإذا كان لا يمكن التوصل إلى اتفاق بمعزل عن مراعاة كل من طرفي التفاوض لمصالح الآخر، ألا يكفي ذلك دليلا على عدم مراعاة الطرف الإسرائيلي لمصالح الطرف الفلسطيني على ضوء الإخفاق في التوصل لاتفاق كما هو معلوم ؟

أفاد قريع أن "هنالك أكثر من خمسمائة قرار دولي لم تطبق إسرائيل منها قرارا واحدا، وهناك أكثر من ثلاثين قرارا صادرا عن مجلس الأمن الدولي على وجه الخصوص، ظلت جميعها حبرا على ورق، وهناك سلسلة طويلة من الاتفاقيات والتعهدات الإسرائيلية الموثقة بموجب اتفاق أوسلو وملحقاته بقيت هي الأخرى موضع تجاهل وازدراء من جانب هذه الدولة التي نشأت أساسا ليس بموجب وعد التوراة، وإنما بموجب قرار صادر عن الأمم المتحدة ذاتها".¹ وعلى ضوء ذلك كيف يصح أن تقوم الرؤية التفاوضية للمفاوض الفلسطيني على أساس المصالح المشتركة مع الطرف الإسرائيلي الذي لا يقر بالحق الفلسطيني أساسا؟

يؤكد إدوارد سعيد أن الرؤية التفاوضية ينبغي أن تقوم على أساس فهم الطرف المقابل لا تفهمه، وأخذ طبيعته السلوكية لا مصالحه بعين الاعتبار، ويضيف بالقول: كان المطلوب من القيادة الفلسطينية أن تكون قد درست إسرائيل، وفهمت ديناميكية سياساتها والتزاماتها الأيديولوجية، واتخذت موقفا أصلب وأكثر وضوحا تجاه المفاوضين الإسرائيليين، وبدلا من ذلك فقد حرصت على أن تبرهن للإسرائيليين استعدادها للتنازل عن قضايا رئيسية مثل المستوطنات والقدس، لمجرد البرهنة لهم على حماسها للمشاركة. وأشار سعيد، إلى أنه حدث عام 1993 أن وجه رئيس وزراء إسرائيل اسحق رابين خمسين سؤالاً إلى الفلسطينيين حصلت كلها على أجوبة إيجابية من قبل عرفات وعباس، وقد استغرب رابين مثل هذه الاجوبة، وزادت غرابته عندما لم يتقدم الفلسطينيون بأسئلة موازية للإسرائيليين في محاولة لاكتشاف نواياهم تجاه عملية السلام.²

¹ أحمد قريع، السلام المعلق (2) في الطريق إلى الدولة الفلسطينية قراءات في المشهد السياسي الفلسطيني، مرجع سابق، ص 56

² إدوارد سعيد، نهاية عملية السلام أوسلو وما بعدها، مرجع سابق، ص 117

وإذا كانت الرؤية تتبلور وفقا لاستراتيجيات، ويتم التعبير عنها بواسطة الخطط والبرامج، فإن غياب الاستراتيجيات، يعني انتفاء الفرص لإمكانية وجود الرؤية، وهو ما أبان عنه عريقات عندما أوضح بقوله: "وفي الكثير من الأحيان غابت الاستراتيجيات والمهارات المطلوبة لتنفيذ المفاوضات التي تجري على أساس كل لحظة وكل يوم، ولم يعد ربط المفاوضات بفلسفة أساسية سليمة لإحداث التراكم الإيجابي مطلوبا، هذا التراكم الإيجابي في أية مفاوضات يضيف لعملية التفاوض وخبرة التفاوض، ومن المهم أن يتم هذا التراكم الإيجابي بطريقة منظمة ومدرسة".¹

أدى اللبس الحاصل في الرؤية الفلسفية التفاوضية لدى المفاوض الفلسطيني إلى تبني الخيار المستحدث لحل النزاعات، القائم على "قوة المنطق بدلا من منطق القوة"،² وفقا لأحمد قريع. تأخذ هذه الفكرة دلالتها وقوتها من خلال وجود القوة ابتداء، إذ أنها ليست بديلا عنها، بل انبثقت في الواقع كنتاج لوجود القوة ومنطقها، فقد ارتأت الدولة الحديثة الاستعاضة عن منطق القوة بقوة المنطق لحل النزاعات، والسبب في ذلك يعود لامتلاك سائر الدول لقوة كافية لتدمير الآخرين، الأمر الذي ينتج عنه خسائر فادحة تطال الجميع عند الاحتكام لمنطق القوة، عندها تمت المبادلة ما بين هذه وتلك. هذا يؤكد على أن التوازن في القوة المادية بين الأنداد هو الذي يهيء الفرصة لاعتماد خيار قوة المنطق (التفاوض)، ويؤسس لنجاحه، لكن إذا كانت القوة غائبة ابتداء (الحالة الفلسطينية)، فإن خيار قوة المنطق يفقد قيمته تلقائيا، وستبوء بالفشل كل الجهود المبنية عليه، كما يشير الإصرار على تبنيه والحال هكذا إلى خلل في الرؤية الفلسفية التي تتوغل به.

1.2.3.5 الموقف من فكرة الحل المتدرج

تعكس فكرة الحل المتدرج وطريقة تعاطي المفاوض الفلسطيني معها إحدى مظاهر رؤيته الفلسفية للتفاوض. يشير أحمد قريع أن هذه الفكرة كانت مستقرة في الذهنية الإسرائيلية،

¹ صائب عريقات، الحياة مفاوضات، مرجع سابق، ص 37

² أحمد قريع، كلمته في المؤتمر السنوي الثاني، المفاوضات والمقاومة البحث عن مقاربة جديدة، مرجع سابق، ص 27

وبضيف "توصلنا نحن بدورنا إلى المفهوم نفسه مع بعض الاختلاف في مكوناته الأساسية. فقد كنا ندرك تماما مدى شدة التعقيدات التي آلت إليها القضية الوطنية الفلسطينية، ومدى عمق الخلل في الميزان الاستراتيجي القائم بيننا وبين إسرائيل، ناهيك عن خطورة عامل الزمن الذي أصبح في الآونة الأخيرة ضدنا كمنظمة وطنية، الأمر الذي كان لا مفر معه من القبول بمفهوم التدرج والخطوات الجزئية المترابطة".¹

يرى الباحث أنه يمكن بحث تداعيات فكرة الحل المتدرج وتقرير ما إذا كانت إيجابية أم سلبية وفقا لعاملين اثنين:

أولاً: عامل القوة والضعف. من المؤكد أن فكرة الحل المتدرج لن تكون بذات الدلالة والقيمة بالنسبة لطرفين متفاوتين في القوة، فهي إذا كانت تخدم طرفاً، فإنها لن تكون كذلك بالنسبة للطرف الآخر، لأن دلالة الشيء ونقيضه لا يمكن أن يجتمعا، فإذا علمنا أن فكرة الحل المتدرج كانت مطلباً إسرائيلياً، "أصررت عليه بحجة الحاجة إلى فترة لبناء الثقة بين الطرفين"² اتضح لنا أنها تحاول كسب الوقت من خلال تسويق تلك الذريعة، الأمر الذي يفيد بأن ثمة مصلحة إسرائيلية مأمولة تقتضي تنفيذ الحل على مراحل، هل هذا يعني أن فكرة المرحلية ذاتها يمكن أن تحقق المصلحة الفلسطينية في ذات الوقت؟ كيف ولماذا؟ وهل أصاب قريع عندما قال: "وقلنا في أنفسنا ولأنفسنا، لماذا نذهب بعيداً وأماناً وتحت أنوفنا دروب المشروع الصهيوني ماثلة بكل وضوح ملء السمع والبصر، فقد قامت إسرائيل كنتويج لنجاح ذلك المشروع الذي أقامها شبرا بعد شبرا، وبناهما حجراً فوق حجر"³؟ مناقشة السؤال تقودنا للحديث عن العامل الثاني.

ثانياً: اتجاه مسار الأحداث، وما إذا كان تصاعدياً أم تنازلياً بالنسبة للطرفي التفاوض، وبذلك تتضح تداعيات الحلول المتدرجة والجزئية وفقاً للحال الذي عليه كل طرف، فالقوي يناسبه

¹ أحمد قريع، الرواية الفلسطينية الكاملة لعملية السلام من مدريد إلى خريطة الطريق 1 مفاوضات اوسلو، مرجع سابق، ص 81-82

² أحمد قريع، السلام المعلق 2 في الطريق إلى الدولة الفلسطينية قراءات في المشهد السياسي الفلسطيني، ط1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005، ص 25

³ أحمد قريع، الرواية الفلسطينية الكاملة لعملية السلام من مدريد إلى خريطة الطريق 1 مفاوضات اوسلو، مرجع سابق، ص 81-82

الأسلوب المرحلي كسبا للوقت وسعيا لإفراغ القضية محل التفاوض من مضامينها من خلال التأثير في الشكل المطالبي للطرف الآخر وإشغاله بالأمر الثانوية، "إن السجل التاريخي منذ عام 1967 وبخاصة منذ اتفاقيات أوسلو عام 1993، يجعل من الواضح أنه كلما طال أمد العملية السلمية زادت درجة استفادة إسرائيل من قوتها غير المقيدة في استباق نتائج المفاوضات بإيجاد حقائق على الأرض".¹ أما عمرو ثابت فقد أفاد أن موقف الأمريكيين والإسرائيليين من الحل (خطوة خطوة)، وليس المفاوضات الشاملة، هدف إلى نفس الإجماع العربي المعروف الذي تم التوصل إليه في قمة الخرطوم في آب/أغسطس 1967، والذي قام على مبدأ لا مفاوضات لا صلح لا اعتراف.²

من هنا نجد أن القائمين على المشروع الصهيوني قد أنجزوا مشروعهم خطوة خطوة بينما كانوا يتمتعون بمسار سياسي تصاعدي، استطاعوا من خلاله خلق حالة من التناغم بين الأهداف المبتغاة وحركة التغيير الموضوعية التي تدفع بها التفاعلات السياسية على الساحة الدولية، ووفقا لذات المبدأ، وتأسيسا على ذات السياق، سيكون الحل المتدرج مفيدا للطرف التفاوضي عينه، الأمر الذي لا ينسحب بالضرورة على الطرف الذي يعايش مسارا هابطا، والذي سيكون في غده أكثر ضعفا من يومه، ما يعني انخفاض السقف المطالبي كلما تقدم الزمن، بينما المطلوب وفقا لفلسفة التدرج هو العكس من ذلك تماما.

يؤكد إلياس شوفاني أن العدو كان "يمرحل سعيه للوصول إلى الهيمنة على المنطقة، واستكمال بناءه الذاتي ودوره العدوانية، بما ينطوي عليه ذلك من تغييب للشعب الفلسطيني، ماديا وسياسيا وحضاريا، في ذات الوقت كانت القيادة الفلسطينية تستجيب لمرحلة العدول، وهي بذلك كانت تخضع لأرادته وهما منها بأنها تجسد أحلامها، وتحقق رغباتها الذاتية في بناء سوقها، وفي كل ذلك كانت متعامية عن صبغة الصراع الذي تخوضه الجماهير ومستواه والمرحلة التي

¹ جيروم سليتر، دراسات عالمية، انهيار العملية السلمية الفلسطينية الإسرائيلية أين الخلل، مرجع سابق، ص 32

² عمرو ثابت، مفاوضات السلام ودينامية الصراع العربي الإسرائيلي، دراسات عالمية، ط 1، عدد 43، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص 12

يمر فيها استجابة للتحدي الذي تطرحه ممارسات العدو الاستيطاني على الصعيدين الوطني والقومي".¹

لكل ذلك بدت فكرة الحل المتدرج أسلوباً يناسب الطرف الإسرائيلي ويخدم أغراضه التفاوضية، بينما كانت تؤتي نتائج معاكسة بالنسبة للطرف الفلسطيني، وهو ما كشف عنه قريع بقوله: كان " إتفاق غزة أريحا أسوأ من اتفاق إعلان المبادئ، واتفاق شرم الشيخ أسوأ من اتفاق واي ريفر".² وفي إشارة أخرى تؤكد على سوء المرحلية بالنسبة للطرف الفلسطيني، كما تكشف عن البساطة التي اعتمدها المفاوض في التعاطي معها، يقول قريع: "ولقد أعلننا استعدادنا للشروع في مفاوضات الوضع النهائي، وحتى قبل أن تفي إسرائيل بكامل التزاماتها للمرحلة الانتقالية المتفق عليها".³، أهكذا تكون المرحلية؟ أم أنها الخضوع لإرادة العدو على مراحل كما قال إلياس شوفاني؟

4.5 ماذا يعني الاختلال في شروط التفاوض

تبرز أهم مظاهر الاختلال في شروط التفاوض من خلال الوقوف على حقيقة النتائج والمخرجات التي انبثقت عن العملية التفاوضية، حيث لم ترتق النتائج المتوخاة منها إلى مستوى الحد الأدنى من الطموح الفلسطيني، ولأجل ذلك، فقد كان التفرق الفلسطيني الداخلي من أبرز التداعيات التي نجمت عن التفاوض المختل الشروط والمقومات، "حيث قسمت الاتفاقيات مع المحتل المجتمع الفلسطيني بين مؤيد لها ومعارض، واتسعت دائرة رفضها لدرجة قيام الدكتور حيدر عبد الشافي رئيس الوفد الفلسطيني الرسمي في مفاوضات واشنطن بأن يصرح بأنه لو أراد ان يوقع مثل هذا الاتفاق لوقعه منذ الجولة الأولى".⁴

¹ إلياس شوفاني، دروب التيه جذور أزمة العمل الوطني الفلسطيني، مرجع سابق، ص 16-17

² أحمد قريع، مقابلة مع مركز جنين للدراسات الاستراتيجية، بعنوان ثمانية اعوام على مؤتمر مدريد للسلام أين السلام، ص 20

³ أحمد قريع، السلام المعلق (2) في الطريق إلى الدولة الفلسطينية قراءات في المشهد السياسي الفلسطيني، مرجع سابق، ص 42

⁴ مركز دراسات الشرق الأوسط، عملية السلام في الشرق الأوسط الدوافع والانعكاسات، العددان 18+19، عمان، 2002، ص 84-85

كان من تداعيات الاختلال في شروط التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي أن حملت الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بذور فشلها منذ اللحظة الأولى، فقد بدت هذه الاتفاقيات بسبب افتقارها للمقدمات الصحيحة كأنها هدف لذاتها بالنسبة للطرف الفلسطيني، الذي أراد ألا يفوته قطار التسوية، وكان من تداعيات هذا الخلل موافقة منظمة التحرير على تأجيل أهم القضايا التي تعد حاسمة في قضية الصراع، وهي قضايا القدس واللاجئين والحدود والمستوطنات، حيث تم تأجيلها للاتفاق النهائي.¹

"لقد أسهمت الهالة المفتعلة حول عملية السلام في المنطقة، والضجيج والجلبة اللذان أحاطا بها في حجب حقيقة مفادها أنه لم يخضع إلا القليل منها للتحليل المنهجي والموضوعي، كما لم توضع العملية على محك مبادئ المفاوضات على نحو يكفي لتسليط الضوء على طبيعتها الأساسية وجوهرها وقد حالت هذه المحاذير دون معالجة قضايا مهمة تتعلق ببنية العملية ذاتها وبقدرتها على الوفاء بالوعود والآمال المعلقة عليها، وهي تثير أيضا تساؤلات حول إن كان بالإمكان الحديث عن سلام حقيقي يجري الإعداد له، أو أن المحاولة بكاملها لا تعدو كونها مجرد خدعة وتلاعب بالألفاظ".²

بين صلاح الدين حافظ أن الموقف الإسرائيلي المستمر بالتنكر لأسس السلام ومقتضياته ألقي مزيداً من الإيضاح حول تداعيات التفاوض الذي لا يقوم على أسس صحيحة، فيما يلي بعض مظاهر التنكر المذكورة:³

- رفض إسرائيل الاعتراف بحق الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة على أرضهم.
- رفض إسرائيل الجلاء عن الجولان وجنوب لبنان (حتى عام 2000) حتى وفق مبادئ مؤتمر مدريد، فضلاً عن قرارات الأمم المتحدة 242 و 338 و 425.

¹ مركز دراسات الشرق الأوسط، عملية السلام في الشرق الأوسط الدوافع والانعكاسات، مرجع سابق، ص 89

² عمرو ثابت، مفاوضات السلام ودينامية الصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سابق، ص 7

³ صلاح الدين حافظ، تهافت السلام المصير العربي في ظل الهيمنة الإسرائيلية، مرجع سابق، ص 7-8

- تمسك إسرائيل بنظرية الأمن الإسرائيلي، القائمة على الردع بالقوة الباطشة، وما يتضمنه ذلك من إصرارها على التمسك بالقوة النووية منفردة.
- إصرار إسرائيل على سياسة فرض الهيمنة ولعب دور القيادة الجديدة في المنطقة متنتحة بذلك لدولة المركز العربي في المنطقة مصر، ومتناقضة مع المصالح العربية العليا.
- إعادة تقسيم خريطة الشرق الأوسط ورسم النفوذ بتدوين أمة العرب في كيانات إقليمية أوسع مرة بالدعوة إلى الشرق أوسطية التي تحمس لها وبشر بها بيرس.

أشار محمد الجزائري إلى آثار التحول في شكل النضال المعتمد فلسطينيا حيث "تحولت مسارات التسوية عن مركزية النضال إلى لهات وراء عدو متعصب صهيوني لا يتوانى عن التصريح كل لحظة بما يستفز المشاعر القومية، ويزيد من إذلال العرب وإهانتهم، ومن إشعارهم بأقصى حالات ضعفهم وإحباطهم، حتى أن وصل بالليكودي، الصهيوني نتينيا هو إلى إنكاره لكل الاتفاقيات السابقة وجعله يعيد العجلة إلى ما قبل أوسلو ومديرد، فالسلام مقابل السلام لا أكثر دون أن يعطي للآخر العربي شبرا واحدا".¹

بدوره أوضح عمرو ثابت أن عملية السلام قد "سعت إلى الالتفاف على الصراع العربي الإسرائيلي وتحويله وطمس طبيعته الحقيقية على مستوى المفهوم باللجوء إلى الآليات الغربية التقليدية لحل الصراع وسياسات القوة، وقد أسهمت هذه الآليات بصورة أساسية في تبديل الأجندة السياسية للصراع عن طريق اللجوء إلى تحويل القضية، وذلك بفرض علاقات القوة غير المتكافئة لصالح خصم العرب، وهذا تطور سهلت حدوثه المتغيرات الإقليمية الشاملة الناجمة عن انهيار الاتحاد السوفييتي وحرب الخليج الثانية وتدمير العراق والتعاون الأمريكي الإسرائيلي العسكري والعلمي".² ما كان لمثل هذه المساعي أن تتجح لو توفر أساس صحيح للعملية التفاوضية والمتمثل بالتوازن في ميزان القوى بين طرفي التفاوض، والذي كان من شأنه أن

¹ محمد الجزائري، احتلال العقل التطبيع صراع الغد، ط1، لندن: دار الوراق للنشر، 1988، ص 38

² عمرو ثابت، مفاوضات السلام ودينامية الصراع العربي الإسرائيلي، سلسلة دراسات عالمية، ط1، ع 43، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص 9

يمنع تحول عملية التفاوض إلى مجرد أداة وظيفية يستخدمها الطرف القوي من أجل تحقيق أهدافه الإستراتيجية.

يرى الباحث أن التفاوض الذي لا يستوفي شروطه الصحيحة سيكون مدخلا أكيدا لإحداث شرخ داخلي بين الفصائل والتيارات السياسية الفلسطينية، لأن الاعتبار التي تدعو جهة التفاوض للقبول بسقف متدني من الآمال وفقا للعملية التفاوضية، قد تكون اعتبارات غير متفق عليها بين التيارات السياسية الفلسطينية، وعليه فإن جزء من هذه التيارات قد ترى أنها غير ملزمة بالقبول بمنطق هذه الاعتبار لأنّها ترى فيها تقزيمًا للحقوق وتميعًا للثوابت، والذهاب بعيدا عن محددات النضال المجمع عليها، الأمر الذي يفتح الباب للتناقضات الداخلية، وما ينتج عنها من شقاق وصراع بين الأشقاء يلقي بظلاله القاتمة على مصير القضية برمتها، وهي حالة تؤشر على حجم الخسارة التي تلحق بالشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية حتى لو كان هناك مكاسب تترتب على خيار التفاوض، فكم سيكون حجم هذه الخسارة مع انتفاء المكاسب أصلا.

من ناحية أخرى، فإن تقييم العملية التفاوضية بوصفها خيارا كما تم إيضاحه في ثنايا البحث، يدعو لتسليط الضوء على تكلفة الفرصة البديلة الضائعة. من المعلوم أنه يتم اختبار مستويات نجاح الخيار الذي يتم اعتماده بالقياس لتكلفة الفرصة البديلة، فقد يحقق خيار ما مستوى مقبول من النجاح، لكن وفقا لتكلفة الفرصة البديلة سيكون من الحكمة تجنب هذا الخيار على الرغم من تحقيقه لمستوى معين من النجاح، لكن إذا كان مصير خيار التفاوض الذي اعتمده المفاوض الفلسطيني الإخفاق الواضح من وجهة نظر المفاوض ذاته، فكم يا ترى ستكون تكلفة الفرصة البديلة، خصوصا إذا علمنا حجم المكاسب التي حصل عليها الطرف التفاوضي الآخر دون أن يدفع الثمن المقابل لذلك؟

علاقة الأطروحة ببرنامج التخطيط والتنمية السياسية

يمكن رصد هذه العلاقة من خلال البعدين اللذين يشتمل عليهما البرنامج المذكور، ففيما يتعلق بالتخطيط، فقد بات واضحاً أن العمل النضالي العام المتمم بالحماسة والاندفاع غالباً ما يتخطى أهم مقومات وقواعد النجاح المعينة على تحقيق الأهداف النضالية، يأتي غياب التخطيط في بعده المرحلي وطويل الأجل في مقدمة المغيبات من برامج العمل النضالية الفلسطينية بعامة، وتجربة التفاوض التي خاضها المفاوض الفلسطيني بخاصة، حيث جسد هذا الغياب واحدة من أهم مظاهر الإخفاق الذي مني به هذا الخيار.

لقد حاول الباحث لفت الانتباه في ثنايا دراسته إلى حقيقة غياب التخطيط عن العملية التفاوضية من خلال التأكيد على كون التفاوض يمثل نشاطاً جزئياً في سياق من التدافع، وتشابك المصالح المتمم بالتشعب والتعقيد وانخفاض مستوى التأكد، وهو ما يعني أنه من غير الممكن عزل العملية التفاوضية عن مقدماتها، أو فصل النتائج المترتبة عليها عن شروطها واجبة الحضور ابتداءً، الأمر الذي يستلزم بالضرورة أن تكون العملية التفاوضية قائمة على التخطيط الواعي والحسابات الدقيقة، وليست مجرد نشاطاً إجرائياً يتم القيام به كيفما اتفق.

أما ما يتعلق ببعد التنمية السياسية، فإن كل محاولة لفهم دواعي النجاح أو الإخفاق لأية ظاهرة سياسية أو نشاطاً سياسياً يعد إسهاماً يخدم هدف التنمية السياسية بصورة من الصور، من هنا، فقد كانت دراسة الباحث التي ركزت على موضوع الشروط التفاوضية، وحاولت رصد حضور هذه الشروط أو غيابها عن العملية التفاوضية الفلسطينية الإسرائيلية، وربط تداعيات ذلك بمخرجات هذه العملية بمثابة إسهام في إنماء الفكر السياسي التفاوضي بوصفه أحد المقومات المطلوبة لإحداث التنمية السياسية.

النتائج والتوصيات

أولا النتائج

1- لا بد للعملية التفاوضية حتى تكون ناجحة ومثمرة من الاستناد إلى أسس ومقدمات صحيحة تمنحها القوة، وتهيئ لها الفرصة لتحقيق الأهداف المرجوة، وإن انتفاء ذلك سيضع الجهد التفاوضي برمته في مهب الريح.

2- تشكل المقدمات الصحيحة للعملية التفاوضية ضمانة أكيدة لنجاحها، أو على الأقل فإنها تحول دون استخدام التفاوض بصورة وظيفية لتحقيق أهداف غير ذات صلة، تتمثل تلك المقدمات بقدر من التكافؤ في القوة بين طرفي التفاوض، وبغياب ذلك تكون الفرصة مهيئة تماما لإخفاق الجهود التفاوضية.

3- يمثل التفاوض خيارا يمكن الأخذ به سعيا لإيجاد حل لمشكلة قائمة تهم طرفين أو أكثر، لكنه لن يكون الخيار الوحيد واجب الاتباع، وإلا فإن الإصرار على ذلك سيكون مدعاة للفشل، كنتيجة لتفويت الفرص التي تتضمن الأخذ بالخيارات الأخرى وتفعيلها عند الحاجة، لا سيما خيار المقاومة بأشكالها المتعددة.

4- لقد كان الاختلال في شروط التفاوض واضحا بشكل جلي بين طرفي التفاوض محل الدراسة، وانعكست آثار ذلك في صورة استعصاء ألم بالمسار التفاوضي، وأصاب الآمال المعلقة على خيار التسوية بخيبة كبيرة.

5- يشكل اللجوء إلى خيار التفاوض بعد فقدان القوة وسائر المقومات المعينة على الثبات على أرض المواجهة مغامرة خطيرة سرعان ما تظهر على شكل نتائج باهتة تراعي مصالح أحد طرفي التفاوض دون الآخر.

6- العملية التفاوضية هي عملية جزئية ضمن توجه عام، وجهد لا ينقطع بحال عن السياقات العامة، أو سائر المعطيات على الأرض، لذلك فإن أية عملية لا تأخذ بالاعتبار هذه المسائل

ستكون عملية قاصرة، لأنه لا يمكن سلخ أي قضية عن امتداداتها الطبيعية وسياقاتها الموضوعية.

7- إن التعويل على التفاوض في لحظة تاريخية تقول كل معطياتها بغياب الشروط الصحيحة للتفاوض يدل على وجود مشكلة تتصل بالجانب التصوري التشخيصي لدى المعول، وهي مشكلة مهمة ولها دلالاتها وتداعياتها التي تنعكس على برامج العمل وشكل السياسات المعتمدة، وهذا يؤكد على أن كثيرا من الأخطاء التي يقع فيها المفاوض تعود لأسباب تتعلق بعدم وضوح الرؤية.

8- كان الأخذ بالخيار المتمثل بعدم الانسياق وراء خيار التفاوض، والإصرار على التمسك بالحقوق كاملة أجدى بما لا يقاس من الانخراط في خيار يفتقد للحد الأدنى من مقومات النجاح المطلوبة، ذلك لأن ما سيترتب على خيار التفاوض سيتعدى مجرد الاخفاق، بل يتعدى الثمن ذلك ليطال خيارات الفرص البديلة التي تم تعطيلها، يضاف إلى ذلك الفوائد التي يجنيها الطرف الآخر دون أن يدفع الثمن المقابل.

9- إن التحولات الدولية التي سبقت انطلاق مسيرة التفاوض، واتخاذ المفاوض منها ذريعة لتبرير ذهابه للمفاوضات، يكشف عن منطق يتناقض مع منطق الثورة التي يرفع لواءها، ذلك أن الثورة تسعى لتغيير القواعد الموجودة لا الخضوع لمقتضياتها، وهنا تظهر مسألة جديرة بالبحث تقول أيهما شكل عاملا حاسما في تبني منظمة التحرير لمسار التفاوض، التغييرات الدولية، أم التغييرات التي ألمت بالمنظمة ذاتها؟

10- شكل التضارب في الأهداف التفاوضية نقطة ضعف بالنسبة للمفاوض الفلسطيني، وهي حالة يتم فيها التركيز على الأهداف الأقل أهمية وتقديمها على تلك الأكثر أهمية، وتنعكس آثار هذا التضارب على طبيعة النتائج النهائية للعملية التفاوضية.

11- إن استثمار الضغط والحراك الشعبي كالانتفاضة لخدمة الأغراض التفاوضية، جعل مفاعل حركة الشعب الفلسطيني تصب في خدمة مسار التفاوض، بعيدا عن الرغبة في تطويره وتعميمه للوصول به لحالة متقدمة تضع الاحتلال امام مأزق أكثر صعوبة.

12-جسد انعقاد مؤتمر مدريد نقطة تحول في المفهوم الدولي لطلب السلام، فقد تم تجاوز كثير من المعطيات والأبعاد التي كان لها أن تشكل حالة دعم للمطالب الفلسطينية نحو الحقوق، ولكن تم القفز عن ذلك عبر اختزال مفهوم المؤتمر الدولي للسلام ليصبح مؤتمر مدريد للسلام.

13-لم يرق مضمون التفاوض حسب صيغة مدريد بحال إلى مستوى الحقوق الفلسطينية، ولم يعكس حجم المظلمة التاريخية التي يعانيها الشعب الفلسطيني منذ بدايات القرن المنصرم.

14- مثل اتفاق أوسلو انعطافة حادة في مسار النضال الفلسطيني على إثر إعادة صياغة برامج العمل، ونشوء أسس جديدة لبناء الاصطفافات والشراكات السياسية، الأمر الذي أسس لقيام شرح سياسي فلسطيني داخلي.

15-أسس التحول في مواقف منظمة التحرير على وقع الالتزام بمتطلبات أوسلو لا سيما الأمنية منها إلى نثر بذور الانقسام السياسي في الساحة الفلسطينية.

16-مثل تشيبت منظمة التحرير بمسار التفاوض في ظل غياب عدالة النتائج المترتبة على العملية التفاوضية مؤشرا على غياب القدرة لتفعيل البديل عن المفاوضات، وهو الأمر الذي أغرى ويغري الطرف الآخر للإمعان في عدم الاستجابة لمتطلبات التفاوض.

17-صحيح أن الاختلال في موازين القوة الموضوعية سيؤدي حتما للاختلال في النتائج التفاوضية المتوخاة، لكن ثمة بعد آخر يتعلق بالقوة الذاتية التي لم يولها المفاوض الاهتمام الكافي، من قبيل المعرفة التفاوضية والسلوك والادارة والتتقيف، وكان بالإمكان جبر بعض الخلل في الموازين الخارجية من خلال الاهتمام بالبعد الذاتي.

ثانيا: التوصيات

1-يتعين على القيادة الفلسطينية إعادة النظر في مسار التفاوض، والبحث عن البدائل الممكنة عن الخيار الذي ثبت فشله على مدار عقدين من الزمن وأكثر، فليس من الحكمة أو تمام

الرؤية الإصرار على خيار تم تجربته كثيرا دون جدوى، وليس من المعقول أن تضيق السبل والخيارات أمام صاحب الحق حتى يضطر للتمسك بخيار وحيد دون غيره.

2- ينبغي على القيادة التوقف عن المشاركة في غل يد الشعب الفلسطيني عن المساهمة في إدارة الصراع، ومنازلة الاحتلال، الأمر الذي يوسع من دائرة الخيارات المتاحة أمام المفاوض، ويخفف عنه الأعباء.

3- من المفروض أن تخضع التجربة التفاوضية الفلسطينية إلى التقييم العلمي المنهجي الشامل، والبحث عن المكاسب والمخاسر المترتبة عليها للوصول إلى الأسباب الحقيقية لإخفاق هذا الخيار، وتوظيف النتائج في خدمة النضال في مواجهة الاحتلال.

4- من المهم إعادة النظر في تداعيات التفاوض السلبية على مسألة الوحدة السياسية بين الفصائل الفلسطينية، والعمل على إزالة الأسباب التي أدت إلى حصول الانقسام في الساحة السياسية الفلسطينية وتلك التي تمنع إعادة اللحمة بين أبناء الوطن الواحد، وليس من الحكمة الإبقاء على الخيارات التي تشكل سببا للفرقة الداخلية، فضلا عن كونها غير مجدية أصلا.

5- في الأساس يمثل خيار التفاوض حالة الاستثناء وليس الأصل، وعندما يخفق هذا الخيار فالمنطق يقول بضرورة العودة للخيار الأصيل وهو المقاومة، وإذا كانت القيادة الفلسطينية غير قادرة على التنصل من خيار التفاوض لسبب أو لآخر، فلا أقل من فسخ المجال للخيار الأصيل أن يأخذ فرصته على الأرض.

6- يجب الاتفاق على برنامج سياسي يشكل الحد الأدنى من إجماع الفصائل والتوجهات السياسية، إذ ليس من المعقول بقاء بون واسع بين البرامج السياسية للفصائل الفلسطينية، في حالة تدل على إخفاق الجميع في اجتياز الخطوة الأولى المطلوبة نحو التحرير.

7- هناك ضرورة ملحة لإعادة برمجة وعي الجمهور باتجاه الحقوق الوطنية وليس باتجاه مصالح الأطر والتنظيمات، وهذا يتطلب الرقي بمستوى الخطاب السياسي العام، والتعبوي الموجه للداخل للارتقاء بجمهور يتمتع بثقافة سياسية واعية تكون جديرة بحمل هم القضية الوطنية.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر

القرآن الكريم

الميثاق الوطني الفلسطيني

المراجع

أولاً: الكتب

أبراش، إبراهيم: المشروع الوطني الفلسطيني من إستراتيجية التحرير إلى متاهات الانقسام، ط1، القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، 2012.

أبو جابر، إبراهيم وآخرون: مستقبل وسيناريوهات الصراع العربي الإسرائيلي، مؤتمرات 48، ط1، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2001.

أبو ريا، أمين: مهارات التفاوض، الرياض: مركز تدريب بترومين، 1989.

أبو شيخة، نادر: أصول التفاوض، ط1، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2008.

أبو قحف، عبدالسلام: سياسات الأعمال والممارسات الإدارية في المنظمات الصناعية والتجارية، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1989.

أبو لبدة، نظمي: التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي، ط1، إربد: دار الكندي.

أبو نحل، أسامة وآخرون: مسيرة المتغيرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أوسلو، ط1، القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، 2012.

أحمد، محمود: اتفاق غزة-أريحا التحديات المخاطر التداعيات، (تحرير محمود عبد الفضيل)، ط1، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1994.

الأسمر، خلود: انعكاسات التطورات الإقليمية والدولية على العلاقات العربية الإسرائيلية، ط1، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2005.

الأقداحي، هشام: علم التفاوض الدولي والاتصال الدبلوماسي، اسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2010.

بلقزيز، عبدالإله وآخرون: منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة الحاصلة والمستقبل، ط1، ع 36، بيروت: (تشرين أول/أكتوبر، 2004) مركز دراسات الوحدة العربية.

بن نبي، مالك: الصراع الفكري في البلاد المستعمرة، ط3، دمشق، دار الفكر، 1988.

ثابت، عمرو: مفاوضات السلام ودينامية الصراع العربي الإسرائيلي، ط1، عدد 43، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2002.

الجزائري، محمد: احتلال العقل التطبيع صراع الغد، ط1، لندن: دار الوراق للنشر، 1988.

حافظ، صلاح الدين: تهافت السلام المصير العربي في ظل الهيمنة الإسرائيلية، ط1، القاهرة: دار الشروق، 1998.

الحسن، بلال: قراءات في المشهد الفلسطيني عن عرفات وأوسلو وحق العودة وإلغاء الميثاق، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2008.

حسن، محمد: مبادئ التفاوض، ط1، عمان، دار إثراء للنشر، 2010.

حسين، عدنان: التسوية الصعبة دراسة في الاتفاقات والمعاهدات العربية الإسرائيلية، ط1، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998.

- الخضيرى، محسن: **مبادئ التفاوض**، ط1، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2003.
- خلف، صلاح: **فلسطيني بلا هوية**، الكويت: مطبعة الكاظمية، ب س.
- الدجاني، أحمد: **الانتفاضة الفلسطينية وإدارة الصراع**، ط1، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1990.
- زهران، جمال: **منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
- سارة، فايز: **الجيش الإسرائيلي الخلفية الواقع المستقبل**، دراسات استراتيجية، ط1، العدد 28، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1999.
- سعد، إسماعيل: **نظرية القوة مبحث في علم الاجتماع السياسي**، ب م: دار المعرفة الجامعية، 2000.
- سعدون، شوكت: **عناصر قوة الدولة الاستراتيجي النظري التطبيقي**، ط1، عمان: دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، 2007.
- سعيد، إدوارد: **أوسلو سلام بلا أرض**، بيروت: دار المستقبل العربي، 1995.
- سعيد، إدوارد: **نهاية عملية السلام أوسلو وما بعدها**، ط1، بيروت، دار الآداب، 2002.
- سليمن، جيروم: **دراسات عالمية انهيار العملية السلمية الفلسطينية الإسرائيلية**، أين الخل، ط1، ع45، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، الاستراتيجية، 2002.
- السمره، زياد: **فن التفاوض**، ط1، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008.
- شفيق، منير: **اتفاق أوسلو وتداعياته**. ب م، ب س.
- شفيق، منير: **أوسلو 2 المسار والمآل**، ط2، الخليل: دار المستقبل للدراسات والنشر والاعلام، 1997.

شفيق، منير: حول التناقض والممارسة في الساحة الفلسطينية، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ب س.

شوفاني، إلياس: دروب التيه جذور أزمة العمل الوطني الفلسطيني، ط1، دمشق: دار جفرا للدراسات والنشر، 2002.

صالح، سليمان: الانتفاضة الفلسطينية ثورة الذات الحضارية، ط1، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، 1992.

صالح، محسن (محررا): منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء، ط1، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007.

صايغ، يزيد: التجربة العسكرية الفلسطينية المعاصرة، ط1، ب م، الشؤون الفكرية والدراسات في حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، 1994.

صايغ، يزيد: الكفاح المسلح والبحث عن الدولة الحركة الوطنية الفلسطينية، 1949-1993، ط1، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002.

طشطوش، هايل: الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، ط1، عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012.

عباس، محمود (ابو مازن): مباحثات السلام الفلسطينية الإسرائيلية، ط2، رام الله، بيلسان، 2011

عبد السلام، جعفر: الصراع العربي الإسرائيلي بين النضال المسلح والتسوية السلمية، ب م، 2006.

عبد المنعم، بكر: دولة فلسطين مؤتمر السلام من مدريد إلى أوسلو، ط1، إصدار أول، بيروت: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1994.

عبدالفضيل، محمود" اتفاق غزة - أريحا التحديات المخاطر التداعيات، ط1، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر،، 1994.

عريقات، صائب: الحياة مفاوضات، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، عمادة البحث العلمي، 2008.

العلاق، بشير: إدارة التفاوض، الطبعة العربية، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2010.

عمر، مجدي: التغيرات في النظام الدولي وأثرها على منطقة الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، عمان: دار البشير للنشر والتوزيع، 1995.

غانم، أسعد وآخرون: حل الدولة الواحدة للصراع العربي الإسرائيلي بلد واحد لكل مواطنيه، اعداد وتحرير هاني فارس، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

غليون، برهان: نقد السياسة العملية-1- العرب ومعركة السلام، ط1، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1999.

فاروق، عبد الخالق: أوهام السلام، ط2، القاهرة: دار الحكمة، 2002.

فرج الله، سمعان: جدلية والقوة والقانون في العلاقات الدولية المعاصرة، ط1، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2008.

قريع، أحمد: الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من اوسلو إلى خريطة الطريق 1 مفاوضات أوسلو، ط1، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2005.

قريع، أحمد: الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من اوسلو إلى خريطة الطريق 2، ط2، رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2007.

قريع، أحمد: الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من اوسلو إلى خريطة الطريق 3، الطريق إلى خريطة الطريق، ط1، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2011.

قريع، أحمد: السلام المعلق(2) في الطريق إلى الدولة الفلسطينية قراءات في المشهد السياسي الفلسطيني، ط1، بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر، سنة 2005.

الكتاب الثانوي لحركة فتح، لعام 1968، فتح: الإعلام المركزي، 1969/2/20.

اللاوندي، سعيد: الشرق الأوسط الكبير مؤامرة امريكية ضد العرب، ط1، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

المركز الفلسطيني للإعلام والأبحاث والدراسات، المفاوضات والمقاومة البحث عن مقاربة جديدة (مطبوع)، البيرة: المركز الفلسطيني للإعلام والأبحاث والدراسات، - بدائل، 2008.

مركز جنين للدراسات الاستراتيجية، ثمانية أعوام على مؤتمر مدريد للسلام أين السلام 1991/10/30-1999/10/30.

مركز دراسات الشرق الأوسط، عملية السلام في الشرق الأوسط الدوافع والانعكاسات، العددان 18+19، عمان، 2002.

نوفل، ممدوح: الانقلاب أسرار مفاوضات المسار الفلسطيني الإسرائيلي"مدريد-واشنطن"، ط1، رام الله، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1996.

نوفل، ممدوح: قصة اتفاق أوسلو الرواية الحقيقية الكاملة، ط1، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع 1995

نوفل، ممدوح: قصة اتفاق أوسلو الرواية الحقيقية الكاملة، ط1، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع 1995.

هيكل، محمد حسنين: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل 3 سلام الأوهام أوسلو ما قبلها وما بعدها، ط5، القاهرة: دار الشروق 1996.

وحدة البحوث والدراسات في مركز دراسات الشرق الأوسط، اتفاق الخليل نموذج لمنهج الليكود في الحل النهائي، ط1، عمان، دار البشير للنشر والتوزيع، 1997.

ثانيا: الرسائل الجامعية

الصمادي، حمزة: تجربة م.ت.ف السياسية من المقاومة المسلحة إلى التسوية السلمية، رسالة جامعية غير منشورة، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2008/2/7.

عرفات، حنان: أثر اتفاق اوسلو على الوحدة الوطنية الفلسطينية وانعكاسه على التنمية السياسية، رسالة جامعية غير منشورة، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2005.

ثالثا: التقارير والمجلات

الحسن، هاني: محاضرة مطبوعة بعنوان "الطريق الصعب للوصول إلى حل سياسي عبر التفاوض مع إسرائيل" ألقاها في لندن بتاريخ 1989/12/11.

قرع، أحمد: حوار مطبوع مع مركز جينين للدراسات الإستراتيجية، ثمانية أعوام على مؤتمر مدريد للسلام أين السلام. ب م، ب س

مجلة الدراسات الفلسطينية، (العدد 14، بيروت: 1993)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

مجلة المستقبل العربي، (العدد 193، بيروت: آذار/مارس، 1995).

مجلة المستقبل العربي، (العدد 145، بيروت: آذار/مارس 1991).

مجلة المستقبل العربي، (العدد 178، بيروت: كانون الأول /ديسمبر 1993)

مجلة شؤون فلسطينية، (العدد 198، بيروت: أيلول/سبتمبر 1989).

مجلة شؤون فلسطينية، (العدد 200، بيروت: تشرين ثاني/نوفمبر 1989).

نوفل، أحمد سعيد وآخرون: المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، شهرية الشرق الأوسط، ط1، ع 217، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط سنة 2011.

رابعاً: المواقع الإلكترونية

أثر البعد الثقافي في عملية التفاوض"، موقع الملتقى التربوي، 2012/1/14،

<http://www.sef.ps/vb/multka351382/#.UK38XuT55GY>

الأسمرى، عبدالعزيز: التفاوض في الحدث الأزموى، نسخة إلكترونية، الرياض: جامعة نايف
العربية للعلوم والأمن، 2011.

<http://www.nauss.edu.sa/Ar/CollegesAndCenters/TrainingCollege/Trainingactivities/Seminars002/act02042011/Pages/articles.aspx>

تاريخ وأنواع وخصائص ومجالات التفاوض"، بت،

[http://www.siironline.org/alabwab/monawat\(28\)/084.htm](http://www.siironline.org/alabwab/monawat(28)/084.htm)

حجاوي، سلافة "المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط"، 1987/9،

<http://www.sulafahijjawi.ps/Studies.aspx?ID=2>

حزوري، بوليت: دليلة سعادة مترجما، "أثر البعد الثقافي في عملية التفاوض" (نسخة إلكترونية)،
بيروت، أكاديمية بناء السلام، ص 25، بت،

<http://ppm-lebanon.org/files/pdf/negotiationAR.pdf>

خضر، حسان: "خطوات ومناهج وإستراتيجيات التفاوض"، المعهد العربي للتخطيط، بت،

<http://www.arab-api.org/course33/pdf/P4528-1.pdf>

ديبو، محمود: "المفاوضات أسسها ومهاراتها إستراتيجياتها" موقع الثورة يومية سياسية،
2005/2/1،

http://thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName=846094853

20050131200658

شبكة المشكاة الإسلامية، "مفهوم القوة في الفكر الاستراتيجي" 2008/6/6، <http://meshkat.net/node/23195>.

شقيب، شفيق: "مسار التفاوض"، المعرفة ملفات خاصة، الجزيرة نت، 2007/7/4، <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/cad99e9b-baaf-4365-9f44-59c3f1b7e6a1>

شهاب، إياد: "مفهوم التفاوض ونشأته الاجتماعية"، موقع الفرات، ب ت، http://furat.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=105902818020090312023636

صالح، محسن: مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، ب ت، www.alzaytouna.net/permalink/6095.html

العصفور، صالح: أساليب التفاوض التجاري الدولي، نسخة إلكترونية، ص 2 موقع المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2010/1/19، http://www.arab-api.org/devbrdg/delivery/develop_bridge53.pdf

المتغيرات على الساحة الفلسطينية منذ عام 1987 وحتى عام 1999 وتأثيرها على عملية السلام"، موسوعة مقاتل من الصحراء، ب ت، http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/EtefakyatS/sec09.doc_cvt.htm

مجلة الآداب، "محاولة نقاشية بشأن أطروحة "الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين التاريخية"، 2009/9/10، <http://www.adabmag.com/node/236>

مركز الزيتونة، مشاريع التسوية السلمية 1967-1987، مشروع ألون، http://www.alzaytouna.net/arabic/loadattachment.php?attachmentid=137_38319_846

المركز الفلسطيني للإعلام، "مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية"،

<http://www.palestine-info.com/arabic/books/altasweyah/altasweyah1.htm>

مطر، كامل: محاضرة، "مبدأ توازن القوى الدولية"، ب ت،

ocw.up.edu.ps/repositories/up.edu.ps/upinardata/118/6.ppt

منتدى الإمارات التجاري. <http://uaecc.net/vb/showthread.php?t=15573>

الموسوعة الحرة ويكيبيديا:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%81%D8%AD%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9

الموسوعة العربية:

http://www.arabency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=14978

موقع الثورة، يومية سياسة،

http://thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName=84609485320050131200658

موقع خربشات صافية:

<http://alafnan.arabblogs.com/archive/2010/6/1059493.html>

نظرية توازن القوى وتوازن المصالح، موقع المقاتل، ب ت،

<http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/TawazonKiw/index.htm>

وجيه، حسن: مقدمة في علم التفاوض الاجتماعي والسياسي، نسخة إلكترونية، عالم المعرفة،

1994

uqu.edu.sa/files2/tiny_mce/plugins/filemanager/files/4281198/56.pdf

**An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies**

The Impact of the Imbalanced Negotiation Conditions on Finding a Solution for the Palestinian Question

**By
Abdulsalam "Mohamad Roshdi" Darweesh**

**Supervised by
Prof. Abdul Sattar Kassem**

**This Thesis is submitted in Partial Fulfillment of the
Requirements for the Degree of Master of Political Planning &
Development, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National
University, Nablus, Palestine.**

2013

The Impact of the Imbalanced Negotiation Conditions on Finding a Solution for the Palestinian Question

By

Abdulsalam "Mohamad Roshdi" Darweesh

Supervised by

Prof. Abdul Sattar Kassem

Abstract

This study which consists of an introduction, five chapters and a conclusion aims to shed more light on the problem that results from the Palestine Liberation Organization (PLO)'s choice of negotiations in time when all the right conditions and requirements of negotiations (represented by an equal balance of powers between the two sides) are absent.

The study comprised a hypothesis that is based on the assumption that the existence of power in all its shapes for both sides (the negotiators) represents a major requirement for the negotiations' success. If such condition is absent, the whole process will lack the right introductions which will lead to the failure and stumble of the whole course.

The researcher attempted to test the hypothesis through reviewing the different forms of the power that is supposed to be present at the time of the negotiation. He then addressed the amount of power that the Palestinian negotiator has gained before the negotiations began and throughout the process and linked that to the results of the negotiations course.

In his study, the researcher relied on the descriptive approach in order to reach a right description of the concept of negotiation, and explore the contents that are related to the negotiations being a social activity that is

practiced by people at all times. He then attempted to address the indications and meanings of political negotiation, the reasons for adopting it, highlighting its required conditions as well as its right requirements so that this will form a theoretical reference and a scientific entrance that would assist in reading the Palestinian-Israeli negotiation experience.

Moreover, the researcher used the analytical, critical approach to investigate the extent to which the condition for holding the negotiation activity is suitable, or fulfilling the conditions by the Palestinian negotiator which enable him to participate in a successful negotiation process. This approach also helps in reading the negotiation behavior of the Palestinian negotiator and the method through which he managed to steer that activity; he also explained the repercussions of that issue on the final results of the negotiation process.

The researcher used the controversial nature of the (power and negotiation) as an entrance to read the Palestinian-Israeli negotiation experience and relied on the research and analysis tools to monitor the relationship between the forms of power that negotiations require in general and the impact of that on the nature of the negotiations' outcomes.

Afterwards, he reflected that on the Palestinian negotiator's experience taking¹ into consideration that this negotiation process is subject to the rules and determinants that govern the course of any other negotiation process. This is done to reach a correct description and a

scientific explanation to the stumble and intractability that has affected the course of the Palestinian-Israeli negotiation process.

Based on what has been previously mentioned, the researcher attempted to present a concept that considers negotiation as a partial process in an integrated context, which confirms the inability of the negotiation course to be separated from the dues that this context demands. This means that the results of the negotiation process will reflect the nature of the condition in which the negotiation occurs, not the amount of right that the negotiator owns, nor the rightfulness of the case which he represents as long as the negotiations' conditions are absent.

Through the study, the hypothesis that the researcher presented has been proved true. The researcher also presented a number of recommendations as follows:

- The Palestinian leadership must re-consider the negotiations' course and look for possible alternatives to replace the option that has been proved as a failure over two decades or more. It is unwise to insist on trying an option that has been tried many times in vain, and it is unreasonable to limit the ways and options for the owner of the right so much so that he will be forced to stick to one option all the time.
- The Palestinian negotiation experience must be subjected to a comprehensive, scientific international assessment and to look for the gains and losses that have resulted from it in order to reach the actual

reasons that have led to the failure of this option, and to employ these results to serve the struggle against the occupation.

- It is crucial to re-consider the negative repercussions of the negotiation process on the issue of political unity among the different Palestinian parties, and to work on getting rid of any reasons that have led to the Palestinian political internal division. Such issue prevents the reclaiming of unity among the people of Palestine, and it is unwise to keep the options that represent an opportunity to cause more internal division among the Palestinians.